الجمعية الجغرافية المصرية

التجارة الخارجية المصرية مع الأسواق العربية
(٢٠٠٠-٢٠١٤م)
دراسة في التفاعل المكاني

د. رضا محمد السيد سليم
مدرس بقسم الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة الزقازيق

سلسلة بحوث جغرافية
العدد الثانى والتسعون – ٢٠١٦

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذا الكتاب الى أية لغة أخرى، أو بإعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أى جزء منه، على أية أنظمة استرجاع بأى شكل أو بأى وسيلة، سواء اليكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها من الوسائل، قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجمعية الجغرافية المصرية.

Copyright ® 2016 by Al-Resala Press, **Tel.: 0122 65 78 757 e-mail: gamal_elnady@yahoo.com**

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

قواعد النشر

تهدف هذه السلسلة إلى نشر البحوث الجغرافية الأصيلة التى يقوم بها الجغرافيون المصريون المتخصصون، بهدف تعريف المؤسسات العلمية العالمية والعربية، بالنشاط العلمى الذى تتبناه وتتوفر عليه الجمعية الجغرافية المصرية.

وتقوم بحوث هذه "السلسلة" على الدراسات الجغرافية الميدانية، وعلى البحوث التى تهتم بطرح رؤى جديدة فى مناهج البحث الجغرافى وأساليبه، كما تعنى بالبحوث النفعية فى مختلف مجالات الجغرافيا التطبيقية، وهو ما يتيح للجغرافيين العرب والأجانب الإطلاع على ما تقوم به الجمعية الجغرافية المصرية التى تعد أقدم الجمعيات الجغرافية فى العالم العربى، كما تعد زائدة فى إجراء البحوث والدراسات الجغرافية الجادة والأصلية.

وقد تتضمن بحوث هذه "السلسلة" ملخصات مكثفة لرسائل الماجستير والدكتوراة المجازة فى الجامعات المصرية والعربية وغيرها.

ويشترط فى البحوث التى تنشر ضمن هذه السلسلة مراعاة القواعد التالية:

- تقبل للنشر فى هذه السلسلة البحوث التى تتسم بالأصالة وتسهم فى تقدم المعرفة الجغرافية.
- يقدم مع البحوث المكتوبة باللغة العربية ملخص (Abstract) باللغة الإنجليزية. كما يقدم مع البحوث المكتوبة بلغة أجنبية ملخص باللغة العربية.
- لا يزيد البحث عن ١٥٠ صفحة، ويجوز لمجلس الإدارة استثناء البحوث الممتازة من هذا الشرط.
- يشترط ألا يكون العمل المقدم قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أية جهة أخرى.
- يقدم البحث فى صورته الأخيرة المقبولة للنشر من ثلاث نسخ مرفقاً به اسطوانة ليزر (CD) مستخدماً إحدى برمجيات معالجة النصوص مع نظام ويندوز المتوافق مع IBM، على أن تكون الكتابة ببنط ١٤ ومسافة ١ بين الأسطر، وتقدم الخرائط والصور والأشكال مستقلة محفوظة فى صورة JPEG أو Tiff و Resolution ٢٠٠ فأكثر.
- يفضل أن تقدم الخرائط والأشكال البيانية بالألوان بحيث لا تتجاوز مساحتها (١٢سم عرض × ١٨ سم طول)، وإن تعذر ذلك تقدم بالأبيض والأسود وفق القواعد الكارتوجرافية.
- يكتب الباحث اسمه واسم البحث فى ورقة منفصلة ويكتفى بكتابة عنوان البحث فقط على رأس البحث مراعاة لسرية التحكيم.
- يعرض البحث على اثنين من المحكمين من كبار الأساتذة فى مجال التخصص، وفى حالة اختلاف رأى المحكمين، يرسل البحث إلى محكم ثالث مرجح، وبناء على تقاريرهم يمكن قبول البحث للنشر أو إعادته للباحث لإجراء التعديلات أو التصويبات الضرورة قبل نشره.
- البحوث التى تقدم للنشر لا ترد الى مقدميها سواء نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ الجمعية بحقوق النشر كاملة.
- يسلم للباحث ٥٠ نسخة من بحثه بعد نشره، وإذا أراد نسخاً إضافية يسد ثمنها طبقاً لسعر البيع الذى تحدده الجمعية.

فهرس المحتويات

الموضــوع	صفحة
الملخص.	١
المقدمة.	١
فروض الدراسة.	٣
أهداف الدراسة.	٤
منهجية الدراسة.	٤
أولاً – القدرة التجارية.	٥
ثانياً – كرونولوجيا التفاعل التجارى.	١٧
ثالثاً – كرولوجيا التفاعل التجاري.	٢٣
١) التفاعل التجاري الإقليمي.	٢٣
٢) التفاعل التجاري القطري.	٣٣
رابعاً – التفاعل التجارى النوعى.	٤٥
خامساً – مستقبل التفاعل التجاري.	٦٠
١) التوقع المكاني.	٦٠
٢) التوقع الزمني.	٦٦
الخاتمة.	٧١
الملاحـق.	٧٧
المصادر والمراجع.	٨١

فهرس الخرائط والأشكال

م	عنوان الخريطة أو الشكل	صفحة
١	التفاعل التجارى من المنظور المكانى.	٢
٢	القدرة التجارية للأسواق المتفاعلة مع مصر فى عام ٢٠١٤م.	٨
٣	الميزان التجارى بين مصر والأسواق المتفاعلة معها عام ٢٠١٤م.	١٣
٤	الجاذبية والتفاعل التجارى بين السوق المصرى والأسواق الخارجية فى عام ٢٠١٤م.	١٥
٥	التوسع والتوازن التجارى بين مصر والسوق العربى.	٢٠
٦	القدرة التجارية لأقاليم الوطن العربى مع مصر عام ٢٠١٤م.	٢٥
٧	الميزان التجارى بين مصر وأقاليم الوطن العربى عام ٢٠١٤م.	٢٩
٨	الجاذبية والتفاعل التجارى بين مصر وأقاليم الوطن العربى عام ٢٠١٤م.	٣١
٩	الصادرات المصرية إلى الدول العربية عام ٢٠١٤م.	٣٦
١٠	الواردات المصرية من الدول العربية عام ٢٠١٤م.	٣٩
١١	هيراركية الفاعلية التجارية للدول العربية مع مصر عام ٢٠١٤م.	٤٢
١٢	البنية النوعية للتفاعل التجارى بين مصر والسوق العربى عام ٢٠١٤م.	٤٨
١٣	التركز الجغرافى للمركب السلعى للتجارة المصرية مع السوق العربى عام ٢٠١٤م.	٤٨
١٤	الميزان السلعي للتفاعل التجاري المصري – العربي عام ٢٠١٤م.	٥٠
١٥	معدل التبادل الدولي للمركب السلعي بين مصر والسوق العربي عام ٢٠١٤م.	٥٧
١٦	الاحتمالية القطرية للتفاعل التجارى بين مصر والسوق العربى.	٦٤
١٧	توقع حركة التفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٣٠م).	٧٠

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
١	الجاذبية والتفاعل التجاري بين السوق المصري والأسواق الخارجية عام ٢٠١٤م.	٧
٢	التبادل التجاري بين مصر والسوق العربي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م).	١٩
٣	خصائص المركب الإقليمي لحركة التجارة المصرية مع السوق العربى عام ٢٠١٤م.	٢٤
٤	المركب القطري لحركة التجارة المصرية مع السوق العربى عام ٢٠١٤م.	٣٥
٥	المركب السلعى للتجارة الخارجية المصرية مع السوق العربى ٢٠١٤م.	٤٧
٦	التوقع المكانى لحركة التجارة المصرية مع السوق العربى.	٦٢
٧	التوقع الزمني للتجارة الخارجية المصرية مع السوق العربى خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٣٠).	٦٩

فهرس الملاحـــق

م	عنوان الملحـق	صفحة
١	القيمة المتجهة لحركة الصادرات المصرية إلى السوق العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م).	٧٧
٢	القيمة المتجهة لحركة الواردات المصرية من السوق العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م).	٧٨
٣	التغيرات العرضية والدورية للصادرات المصرية للسوق العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م).	٧٩
٤	التغيرات العرضية والدورية للواردات المصرية من السوق العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م).	٨٠

الملخص

تُعد الأسواق العربية واحداً من أهم أسواق التفاعل للتجارة الخارجية المصرية، وتسعي تلك الورقة إلي استكشاف السمات التي تتميز بها تدفقات هذه التفاعل التجاري خلال الألفية الثالثة من منظور علم الجغرافيا، وذلك من خلال رصد خصائص هذا السوق سواء علي المستوي المكاني والزماني. وتنقسم هذه الدراسة إلي خمسة أجزاء رئيسية: يعرض الأول للقدرة التجارية للسوق العربي، ويتناول الثاني كرونولوجيا التفاعل التجاري، ويفحص الثالث كورولوجيا التفاعل التجاري عبر التوزيع الإقليمي والقطري له، ويقدم الرابع ملامح البنية النوعية لمكونات هذا التفاعل، ويرسم الخامس الصورة المستقبلية للتفاعل التجاري مكانياً وزمانياً.

الكلمات المفتاحية: مصر، الوطن العربي، التجارة الخارجية، التفاعل المكاني، كورولوجيا، التوقع المكاني – الزماني.

المقدمة :

يعرف مصطلح التفاعل Interaction في الفكر الجغرافي بأنه نظام من الأماكن والأقاليم بينها نوعاً من الاتصال، لأنها مترابطة بدرجة أو بأخرى، فلا يعمل أياً منها بمفرده و/أو بمعزل عن الآخر. وفي خمسينيات القرن العشرين عبر الجغرافي الأمريكي إدوارد أولمان Edward Ullman عن الاتصال والترابط بين الأماكن والأقاليم بمصطلح التفاعل المكاني Spatial Interaction، ونادى بأهمية هذا المفهوم كموضوع التفاعل بين البيئة والإنسان، وتطلع أولمان أن يوفر هذا المصطلح إطار موحد للجغرافيا، لتكامله مع العلاقات (Pitzl, 2004, 235; Gregory et al., 2009, 713). وذكر أولمان Ullman أن التفاعل المكاني يُعبر عن الاعتماد المتبادل بين الأقاليم الجغرافية، وتدل عليه الحركة التي تتم بين الأماكن للأفراد ورؤوس الأموال والسلع والمعلومات والأفكار وغيرها، واقترح أولمان أن درجة التفاعل المكاني بين الأماكن مشروطة بثلاثة عوامل هي: (أ) التكامل complementarily (احتياج كل مكان للآخر)، (ب) الفرص المتداخلة intervening opportunities (المصالح المشتركة)؛ (ج) قابلية الانتقال والتحول

transferability (إمكانية التطوير والتغيير) (Witherick et al., 2001, 250; Warf, 2006, 456, adapted).

ويشير مصطلح التجارة trade إلي تحركات السلع من المنتجين إلي المستهلكين، وهي بذلك تعني أعمال توزيع وبيع وتبادل السلع (Clark, 1989, 648; Mayhew, 2009, 506). والتجارة، من حيث الحركة بين المنشأ والمقصد، تمتلك منطق مكاني spatial logic، فهي تعكس البنية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية للأسواق (Rodrigue, et al., 2006, 38-39)، بوصفها الوعاء الذي تتم خلاله عملية التفاعل التجاري (شكل ١)، وتتحقق خلاله شبكة من العلاقات المكانية حول المنتجات. وعندما تتم التجارة داخل الحدود الوطنية للدولة فإنها تُشكل نمط التجارة الداخلية، أما عندما تقع عبر الحدود الوطنية فإنها تخلق نمط التجارة الخارجية. وتُمثل التجارة نموذجاً واضحاً للتفاعل المكاني، من خلال ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الأماكن والأقاليم اقتصادياً (Witherick, et al., 2001, 270).

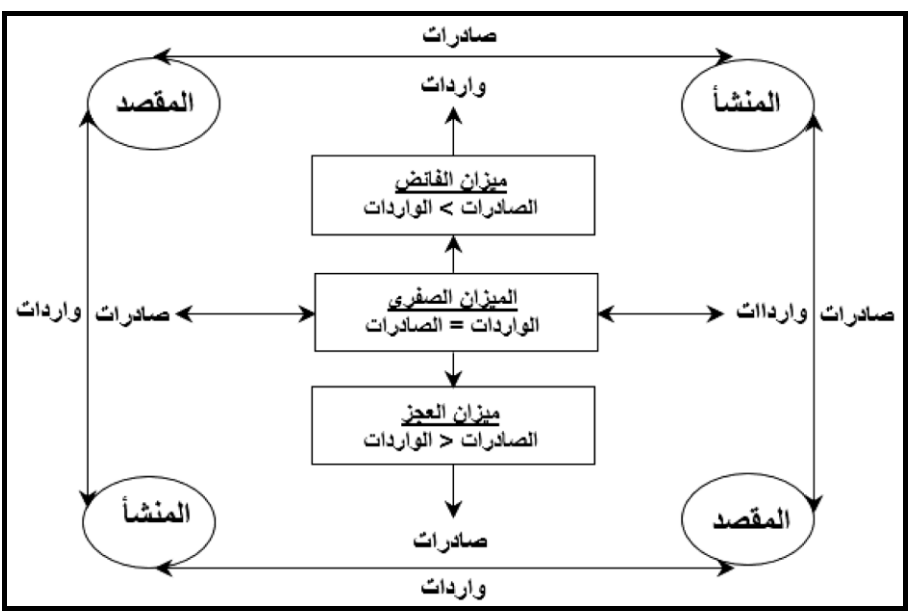

شكل (١) : التفاعل التجارى من المنظور المكانى.

المصدر: الشكل من عمل الباحث.

وللتجارة أهمية كبيرة في ميدان الجغرافيا الاقتصادية، لأنها تشكل وحدة أساسية من وحدات البحث والتحليل في هذا الفرع الجغرافي – الذي يهتم بالإنتاج والتبادل والاستهلاك – حيث تمثل التجارة الرابط الحيوي بين الإنتاج والاستهلاك، وتختص جغرافية التجارة بفحص الخصائص المكانية للنشاط التجاري من حيث أسبابه وطبيعته والمنشأ والمقصد (Rodrigue, et al., 2006, 38).

وفي إطار الأفكار السابقة ينصب اهتمام هذا البحث علي دراسة التجارة الخارجية لمصر مع الدول العربية خلال سنوات الألفية الثالثة، بوصفها واحداً من أهم الأسواق المتفاعلة مع مصر تجارياً، وذلك في محاولة منها لتطبيق فكرة التفاعل المكاني التي طرحها الجغرافي الأمريكي إدوارد أولمان.

فروض الدراسة :

استناداً علي المشكلة البحثية التي تتصدي لها تلك الدراسة والتي تتركز في السؤال التالي: "ما هي أبرز الخصائص والسمات المكانية للتفاعل التجاري المصري – العربي خلال الألفية الثالثة؟" فإن الفروض التي سيقوم عليها التحليل في هذه الدراسة، يمكن صياغتها علي النحو التالي:

- تتفوق القدرة التجارية للسوق العربي في تفاعله مع مصر علي كافة الأسواق الأخري،
- يتميز التفاعل التجاري بين مصر والدول العربية بالثبات في التوسع والتوازن التجاري،
- لا يحمل التفاعل التجاري بين مصر والوطن العربي تباينات إقليمية أو قطرية،
- يوجد توازن في مركب السلع المتبادلة بين مصر والدول العربية،
- سيشهد التفاعل التجاري المصري – العربي تطورات مكانية وزمانية في العقد القادم.
-

أهداف الدراسة :

في إطار المشكلة البحثية التي تتناولها هذه الدراسة وفروضها، يمكن تحديد الأهداف التي تسعي الدراسة للوقوف عليها فيما يلي:

- إبراز سمات القدرة التجارية لتفاعل السوق العربي مع مصر مقارنة بالأسواق الأخري،
- عرض الخصائص الزمنية للتفاعل التجاري بين مصر والدول العربية،
- رصد صورة التوزيع الإقليمي والقطري للتفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي،
- التنبؤ بمستقبل التفاعل التجاري المصري – العربي مكانياً وزمنياً حتي عام ٢٠٣٠م.

منهجية الدراسة :

تنهض منهجية هذه الدراسة في الأساس على تطبيق المنهج الوصفى، حيث تسعي إلي وصف وتحليل حركة التفاعل التجاري بين مصر والدول العربية، باعتبارها أحد أهم الأسواق المتفاعلة تجارياً مع مصر. وفي مظلة المنهج المُستخدم يتم تطبيق مدخلين من المداخل الفكرية في مجال الجغرافيا الاقتصادية وهما: (١) المدخل الإقليمي ومن خلاله تتم معالجة التجارة الخارجية بين مصر والدول العربية وربطها بالظروف السائدة في إقليم الوطن العربي، (٢) المدخل الموضوعي الذي يقسم الظاهرة قيد البحث – التجارة الخارجية بين مصر والوطن العربي– إلي موضوعات فرعية مترابطة.

وفي إطار المنهج والمداخل الفكرية المستخدمة في هذه الدراسة تُستَخدَم بعض الأدوات لجمع البيانات مثل: الزيارات الميدانية إلي وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بهدف جمع البيانات المطلوبة. بجانب ما تقدم تستخدم الدراسة في منهجيتها عدد من الأساليب الكمية للقيام بالمعالجة وعملية القياس، فضلاً عن استخدام بعض الأساليب الكارتوجرافية في عرض البيانات.

وتتلخص عناصر الدراسة فى الآتي:

- القدرة التجارية،
- كرونولوجيا التفاعل التجاري،

- كورولوجيا التفاعل التجاري،
- التفاعل التجاري النوعي،
- مستقبل التفاعل التجاري.

أولاً – القدرة التجارية Trade Capability :

يشير مصطلح القدرة التجارية لسوق ما في تفاعله التجاري مع سوق آخر إلي مقدار ما يساهم به السوق الأول في جملة الحركة التجارية المحققة بالسوق الثاني خلال فترة زمنية محددة. وعلي المستوي الخارجي للتفاعل التجاري بين سوق ما (أ) وسوق آخر (ب)، المعروف اصطلاحاً بالتجارة الخارجية، يُعبر كمياً عن القدرة التجارية للسوق الأول (أ) بمتوسط مجموع نسب مساهمة هذا السوق في جملة الصادرات وجملة الواردات التي حققها السوق الثاني (ب) في تفاعله مع كافة الأسواق الأخري لذات الفترة الزمنية. وتعكس القدرة التجارية للسوق الأول (أ) وزنه بين أقرانه من الأسواق الأخري المتفاعلة تجارياً مع السوق الثاني (ب). وتُحسب القدرة التجارية لسوق ما (أ) في تفاعله مع سوق آخر (ب) من المعادلة التالية[1]:

$$\text{ق ت}_{أ} = \text{مجـ (ص + و)} \div ٢،$$

حيث: ق ت$_{أ}$= القدرة التجارية للسوق أ في تفاعله مع السوق ب،
ص= نسبة مساهمة السوق أ في جملة صادرات السوق ب،
و= نسبة مساهمة السوق أ في جملة واردات السوق ب،

---

(١) المعادلة من عمل الباحث. واستناداً لنتائج هذه المعادلة يمكن تصنيف القدرة التجارية إلي خمسة مستويات هي: (١) القدرة العملاقة giant capability وتكون أكبر من ٣٠٪، (٢) قدرة كبيرة large capability وتكون من ٢٠- ٣٠٪، (٣) قدرة متوسطة medium وتكون من ١٠- ٢٠٪، (٤) قدرة صغيرة small capability تكون من ١- ١٠٪، (٥) قدرة قزمية micro capability وتكون أقل من ١٪.

ولأن التجارة الخارجية لمصر مع السوق العربي تمثل محور هذه الدراسة، فهذا الجزء يسعي لتقدير قدرة التدفق التجاري بين مصر وهذا السوق، ومقارنتها بحركة التدفق التجاري مع الأسواق الأخرى المتفاعلة مع مصر، بهدف التعرف على ثقل السوق العربي في التجارة الخارجية المصرية. وللوقوف علي ذلك الهدف يستفاد من البيانات الواردة في (جدول ١ والأشكال ٢ و٣ و٤) ما يلي:

- بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين السوق المصري والأسواق الخارجية في عام ٢٠١٤م أكثر من ١٠٠.٥ مليار دولار أمريكي، شكلت الصادرات المصرية نحو ٢٧.١٧٪ من جملة هذا الحجم التجاري، في حين مثلت الواردات المصرية حوالي ٧٢.٨٣٪ منه، وبهذا يكون ما استورده السوق المصري من الأسواق الخارجية يعادل نحو ثلاثة أمثال ما صدره إليها، أي أن الميزان التجاري[١] المصري في عام ٢٠١٤م قد سجل عجزاً بلغت نسبته -٤٥.٦٦٪ من جملة حجم التجارة الخارجية المصرية، وهذا لا يصب في صالح مصر لأن جزء من الدخل القومي يتسرب إلي الخارج، لذا ينبغي علي الدولة المصرية أن تُزيد من حجم صادراتها بنحو مرتين تقريباً حتي تسد الفجوة التجارية[٢] trade gap التي تعاني منها، وتحقق التوازن في ميزانها التجاري وتصل إلي مرحلة الميزان الصفري. وبمقارنة حجم التجارة الخارجية المصرية في عام ٢٠١٤م بحجمها في عام ٢٠١٣م يتبين أنها قد حققت زيادة بلغت نحو ٥.٢٪، وتلك الزيادة تعود في الأساس إلي زيادة الواردات المصرية بأكثر من ١٠.٢٪ وتراجع الصادرات المصرية بنحو -٦.٢٪.

---

(١) يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين الصادرات والواردات، ويمكن تصنيفه إلي ثلاث أنماط هي:

١. ميزان الفائض surplus balance ويكون فيه حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات وتكون قيمته موجبة،
٢. ميزان العجز deficit balance ويكون فيه حجم الصادرات أقل من حجم الواردات وتكون قيمته سالبة،
٣. الميزان الصفري zero balance ويكون فيه حجم الصادرات معادلاً لحجم للواردات وتكون قيمته صفر (رهبان، ٢٠٠٤، ١٨، بتصرف).

(٢) الفجوة التجارية لقطر ما، هي مقدار ما تزيد به الواردات عن الصادرات (Clark, 1989, 648).

جدول (١) : الجاذبية والتفاعل التجاري بين السوق المصري والأسواق الخارجية عام ٢٠١٤م.

السوق	صادرات مصر (٪)	واردات مصر (٪)	القدرة التجارية (ق ت) (٪)	الميزان التجاري (٪)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	المسافة (*) (كم)	قوة الجاذبية التجارية (F_{tg}) (مليار دولار)	معامل نموذج الجاذبية (C_{gm})(٪)	معامل التفاعل التجاري (C_{ti})(٪)
الوطن العربي	٣٦,٣	١٤,١	٢٥,٢	-٢,٨	٢٤٩٢,٣ (ø)	٢٢٤٢ (•)	٣٩,٨	٨,٢	٥٠,١
أوروبا	٣٧,٢	٤٥,٣	٤١,٢	-٥٥,٤	٢٢٨٠٣,٦	٣٤٥٠	٢٣٦,٧	٤٨,٥	١٨,٢
آسيا غير العربية	١٣,٤	٢٥,٦	١٩,٥	-٦٨,٣	٢٣٣٧٥,٧	٧٥٩٠	١١٠,٣	٢٢,٦	٢٠,٣
أفريقيا غير العربية	٤,٨	٠,٩	٢,٩	٢٥,٦	١٦٦٩,١	٣٤٥٠	١٧,٣	٣,٥	١١,١
أمريكا الشمالية	٦,٩	٧,٧	٧,٣	-٥١,٥	٢٠٨٣٤,٩	١١٣٨٥	٦٥,٥	١٣,٤	١١,٢
أمريكا الجنوبية	١,٣	٥,٣	٣,٣	-٨٨,٧	٤١٧٣,١	١١٠٤٠	١٣,٥	٢,٨	٣٠,٥
الأوقيانوس	٠,١	١,١	٠,٦	-٩٤,١	١٦٦٦,٨	١٢٠٧٥	٤,٩٤	١,٠	١٧,٠
الاجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	------	-------	**٧٧٧٧٣٠١,٩**	------	**٤٨٨,٠٤**	**١٠٠**	**٢٠,٦**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً علي البيانات الواردة في:

1. CAPMAS, 2015, pp. 153-155, 2. UNDP, 2015, pp. 196-199, 3. World Bank, 2015, 4. WTO, 2015, p. 32.

(*) المسافة تعبر عن البعد المكاني بين مركزي السوق التجاري ومصر، وقد تم استخراج وتحديد هذه المسافات باتباع الأتي:

أ- استخدام خريطة العالم السياسية مقياس ١: ٦٩٠٠٠٠٠٠، ب- تحديد مركز الوسط لكل سوق بطريقة المربعات،

(ø) الرقم يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي دون مصر.

(•) الرقم يعبر عن متوسط المسافة بين مركز الوسط لمصر ومركزي الوسط لكل من الجناح العربي الإفريقي والجناح العربي الأسيوي.

٥. الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام ٢٠١٤م بلغ حوالي ٢٨٦,٤٣٥ مليار دولار.

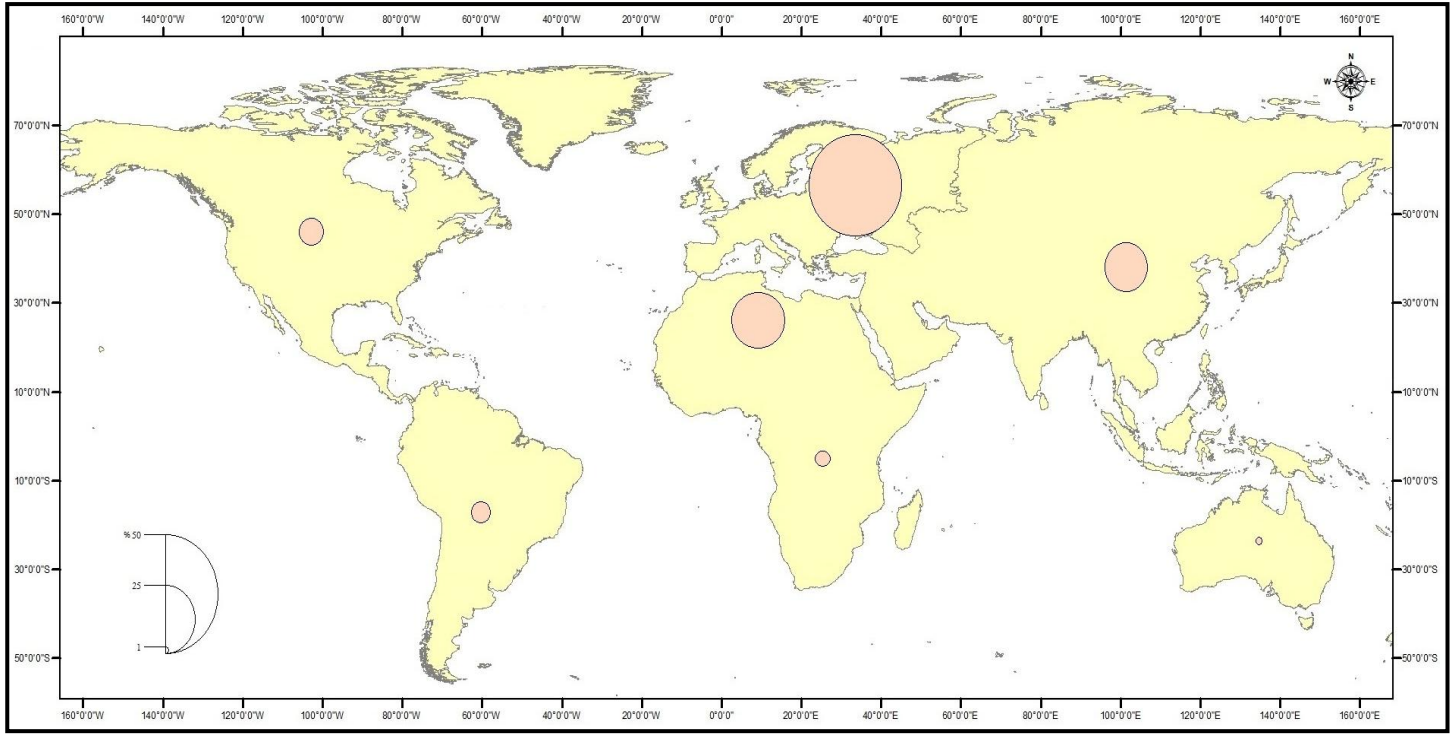

شكل (٢) : القدرة التجارية للأسواق المتفاعلة مع مصر فى عام ٢٠١٤م.

ومقارنة بعام ٢٠١٢م يتضح أن حجم التجارة الخارجية المصرية في عام ٢٠١٤م قد تراجع بنسبة بلغت نحو -٠.٦٪، وهذا التراجع يستند في الأساس إلي زيادة الواردات المصرية بنحو ٢.٢٪ وتراجع الصادرات المصرية بنحو -٧.٥٪ (CAPMAS, 2015, 101). وعند مقارنة حجم التجارة الخارجية المصرية المتحقق في عام ٢٠١٤م بحجم التجارة العالمية المتحقق في ذات العام، والبالغ ٣٦٧١٠ مليار دولار أمريكي (WTO, 2015, 32)، يتضح أن نصيب مصر يعادل حوالي ٠.٢٧٪ فقط، وهي نسبة متدنية جداً، تدل علي تدني حجم مشاركة مصر في التجارة العالمية، ويؤكد التدني الكبير في مساهمة مصر في عام ٢٠١٤م في سوق التجارة العالمي حساب معامل التفاعل التجاري coefficient of trade interaction (C_{ti})[(١)]، الذي يوضح مدي التفاعل التجاري بين مصر والعالم، فقد بلغت قيمة هذا المعامل ٢٠.٦٪، وهي قيمةٌ تدل علي الآتي: (١) بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري المفترض أن يكون بين السوق المصري وأسواق العالم في عام ٢٠١٤م، وفق معطيات الناتج المحلي الإجمالي والمسافات بينهما، أكثر من ٤٨٨ مليار دولار تقريباً، (٢) سجل التبادل التجاري الذي تحقق في عام ٢٠١٤م بين مصر والعالم مستوي أقل من المستويات المفترضة نظرياً بنسبة بلغت حوالي ٧٩.٤٪، (٣) تتفاعل مصر مع العالم تجارياً بخُمس الإمكانات المتاحة لها تقريباً. ويمكن تفسير التدني في حجم التبادل التجاري بين مصر والعالم بالأتي: (١) تدني الناتج المحلي الإجمالي في مصر والذي يشكل حوالي ٠.٠٣٦٪ من جملة الناتج المحلي الإجمالي علي مستوي العالم، (٢) بعد المسافة بين مصر وغالبية أسواق العالم مما يزيد من المسافة الاقتصادية والزمنية في نقل السلع.

---

(١) معامل التفاعل التجاري (C_{ti}) هو مقياس لتقدير مدي التفاعل التجاري بين دولة وأخري، ويُشير إلي النسبة بين التبادل التجاري الفعلي والمفترض بين الدولتين (المعامل من عمل الباحث). وتقوم فكرة هذا المعامل علي قانون الجذب العام لنيوتن، الذي ينص على أنه "توجد قوة تجاذب بين أي جسمين في الكون، تتناسب طرديًا مع حاصل ضرب كتلتيهما، وعكسيًا مع مربع المسافة بين مركزيهما"، وقدم (J. Tinbergen, 1962) هذا القانون ليُستخدم في الدراسات والبحوث الاقتصادية، فيما عرف بنموذج الجاذبية القياسي the standard gravity model، باعتباره مقياساً لمدي الجاذبية التجارية بين الدول، وأقر بأنه "عند ثبات كل العوامل توجد قوة تجاذب تجاري بين أي دولتين، تتناسب طردياً مع حاصل ضرب الناتج المحلي=

- بلغت القدرة التجارية للسوق الأوروبي في مصر في عام ٢٠١٤م ما يزيد عن ٤١٪، وهذا يعني أن القدرة التجارية للسوق الأوروبي تعادل أكثر من خُمسي القدرة التجارية الإجمالية لسوق التجارة الخارجية المصرية في هذا العام، وبذلك تصنف القدرة التجارية للسوق الأوروبي في مصر ضمن فئة القدرة العملاقة. ويلاحظ أن القدرة التجارية للسوق الأوروبي تعادل ١.٦ مرة قدر القدرة التجارية للسوق العربي، وأكثر من ضعف القدرة التجارية للسوق الأسيوي، ونحو ثلاثة أمثال القدرة التجارية للسوق الأمريكي والأفريقي والأقيانوسي مجتمعين، ويمكن وصف السوق التجاري الأوروبي بهذه القدرة بأنه يتمتع بشبه احتكار مكانى[1] semi-spatial monopoly للتدفق التجاري مع مصر. وقد وقف

= الإجمالي لهما، وعكسياً مع المسافة بينهما". ووفقاً لهذا النموذج تُشير قوة التجاذب التجاري إلي جملة التدفق التجاري المفترض أن يتحقق بين الدولتين في فترة ما، ويتم حسابها من المعادلة التالية:

$$F_{tg} = C\frac{GDPA \times GDPB}{DistAB}$$

حيث أن: F_{tg}= قوة التجاذب التجاري بين الدولة A والدولة B، C= ثابت الجاذبية التجاري، GDP_A= الناتج المحلي الإجمالي في الدولة A، GDP_B= الناتج المحلي الاجمالي في الدولة B، $Dist_{AB}$= المسافة بين الدولة A والدولة B. وبنفس الطريقة يتم حساب قوة التجاذب التجاري بين الدولة A وباقي الدول المتفاعلة معها، ثم يتم حساب معامل الجاذبية التجاري بين الدولة A وكل دولة من الدول المتفاعلة معها من المعادلة التالية:

$$Cgm = \frac{Ftg}{Ftg^{-}}$$

حيث: C_{gm} = معامل نموذج الجاذبية، F_{tg} = قوة التجاذب التجاري (التدفق التجاري المفترض) بين الدولة A والدولة B ، F_{tg^-} = اجمالي قوة التجاذب التجاري (جملة التدفق التجاري المفترض) بين الدولة A وكل الدول المتفاعلة معها (Deardorff, 1998, 9-11; Combes et al., 2008, 101-107).

وبحساب قوة التجاذب التجاري بين الدولتين A وB، يتم حساب معامل التفاعل التجاري بينهما من المعادلة التالية:

$$Cti = \frac{RT}{Ftg}$$

حيث: C_{ti} = معامل التفاعل التجاري، R_T = التدفق التجاري الفعلي بين الدولة A والدولة B، F_{tg} = قوة التجاذب التجاري (التدفق التجاري المفترض) بين الدولة A والدولة B (المعادلة من عمل الباحث).

(٢) الاحتكار المكاني هو حالة خاصة تعطي – من خلالها المسافة من المنافسين أو الطرق للمجال المحدد – المنتج السيطرة الاحتكارية علي قسم من السوق (Gregory, et al., 2009, 714)، بما يعني أن الاحتكار المكاني يشكل حالة مكانية يوفر، من خلالها الموقع بالنسبة للسوق، السيطرة للمنتج علي السوق أكثر من المنافسة (Clark, 1989, 588).

وراء هذه القدرة التجارية شبه الاحتكارية للسوق الأوروبي بمصر ما يلي: (١) صادرات متجهة من مصر إلي السوق الأوربي بلغت حوالي ٩.٩٧ مليار دولار أمريكي (CAPMAS, 2015)، تمثل نحو ٣٦.٥٪ من جملة الصادرات المصرية ونحو عُشر جملة التجارة الخارجية المصرية في هذه السنة، (٢) واردات قادمة من السوق الأوروبي تجاه مصر بلغت نحو ٣٣.١٤ مليار دولار أمريكي (CAPMAS, 2015)، تعادل نحو من ٤٥.٣٪ من جملة الواردات المصرية وأكثر من ثُلث جملة التجارة الخارجية المصرية في هذا العام. وعلي الرغم من أن القدرة التجارية للسوق الأوروبي بمصر قدرة عملاقة، يؤكدها قيمة معامل نموذج الجاذبية التجارية (C_{gm}) الذي بلغ ٤٨.٥٪، إلا أن التفاعل التجاري بين مصر والسوق الأوروبي لم يرق لمستوي كل من القدرة وقوة الجاذبية بينهما، فقد سجل مؤشر التفاعل التجاري (C_{ti}) بينهما قيمة بلغت ١٨.٢٪، بما يعني أن السوق الأوروبي ومصر قد تفاعلا تجارياً بما يقرب من خُمس إمكاناتهما المتاحة. فقد بلغت قوة الجاذبية التجارية (الحجم التجاري المفترض) بين مصر وأوروبا حوالي ٢٣٦.٧ مليار دولار بما يعادل نحو ٥.٥ مرة قدر الحجم التجاري الفعلي بينهما. وهذا يدعوا مصر إلي زيادة تفعيل نشاطها التجاري مع السوق الأوروبي بما يتناسب والمعطيات التجارية لهذا السوق، التي تتمثل في الآتي: (١) المكانة التجارية التي يتمتع بها السوق الأوروبي علي المستوي العالمي، فقد شارك هذا السوق بنحو ٣٦.١٪ من جملة التجارة العالمية عام ٢٠١٤م (WTO, 2015, 32)، (٢) ارتفاع مستوي الدخل للمواطن الأوروبي، الذي منحه القدرة والرغبة الشرائية، فقد بلغ متوسط نصيب المواطن الأوروبي من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٤م حوالي ٢٧.٥٢ ألف دولار (World Bank, 2015).

- شكلت القدرة التجارية للسوق العربي في مصر في عام ٢٠١٤م أكثر من ٢٥٪، أي أن السوق العربي يستحوذ علي أكثر من ربع إجمالي التجارة الخارجية للسوق التجاري المصري في هذا العام، وبهذه القدرة يندرج السوق العربي ضمن المستوي الثاني للقدرة التجارية وهي فئة القدرة الكبيرة، وتلك

القدرة المتحققة من السوق العربي جعلته يحتل المرتبة الثانية بين الأسواق التجارية المتفاعلة مع مصر. وبمقارنة القدرة التجارية للسوق العربي بباقي الأسواق المتفاعلة مع مصر، يلاحظ أن قدرة السوق العربي تعادل نحو ثلاثة أخماس القدرة التجارية للسوق الأوروبي، ونحو ١.٣ مرة قدر القدرة التجارية للسوق الأسيوي في مصر، كما أنها تعادل حوالي ١.٨ مرة قدر القدرة التجارية للسوق الأمريكي والأفريقي والأوقيانوس مجتمعين. وقد وقف وراء هذه القدرة التجارية للسوق العربي في مصر في عام ٢٠١٤م ما يلي: (١) صادرات متدفقة من مصر نحو السوق العربي بلغت حوالي ٩.٧ مليار دولار أمريكي (CAPMAS, 2015)، وتمثل أكثر من ثلث إجمالي الصادرات المصرية ونحو عُشر جملة التجارة الخارجية المصرية في هذه السنة، (٢) واردات متدفقة من السوق العربي نحو مصر بلغت نحو ١٠.٢١ مليار دولار أمريكي (CAPMAS, 2015)، تعادل أكثر من سُبع إجمالي الواردات المصرية وأكثر من عُشر جملة التجارة الخارجية المصرية في هذا العام. ويؤكد قدرة التدفق التجاري الكبيرة للسوق العربي في مصر قيمة معامل التفاعل التجاري (C_{ti}) بين السوقين والتي بلغت ٥٠.١٪ وتعادل ستة أمثال معامل نموذج الجاذبية التجارية (C_{gm}) بينهما، وهي أكبر قيمة لمعامل التفاعل مقارنة بباقي الأسواق. وهذه القيمة تشير إلي أن مصر والوطن العربي يتفاعلان تجارياً بما يكافيء نصف الإمكانات المتاحة لهما تقريباً، فحجم التبادل التجاري الفعلي بين مصر والوطن العربي أقل من المستويات المفترضة نظرياً بنسبة بلغت حوالي ٥٠٪، وهي نسبة مقبولة تتمشي مع القدرة التجارية للسوق العربي في مصر. وترجع هذه القدرة التجارية الكبيرة للسوق العربي في مكون التجارة الخارجية المصرى إلى الآتي: (١) حتمية موقع مصر الذي منحها ميزة القرب والتجاور الجغرافي geographic proximity and contiguity مع جناحي الوطن العربي، الأسيوي والأفريقي، مما جعل البلاد العربية أقرب الأسواق التجارية لمصر، وبالتالي يوفر في المسافة الاقتصادية والزمنية لانتقال السلع، (٢) زيادة نسبة التجارة الخارجية العربية إلي الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية بشكل

متواصل، فعلي سبيل المثال كان متوسط هذه النسبة في تسعينيات القرن العشرين ٦٥٪ زادت في الألفية الثالثة إلي ٨٨.٥٪ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٣، ٦)، (٣) زيادة اندماج الدول العربية في التجارة الدولية بزيادة معدلات التصدير والاستيراد، فعلي سبيل المثال في تسعينيات القرن العشرين كان متوسط نصيب التجارة الخارجية العربية من التجارة العالمية أكثر من ٣٪ زاد إلي ٤.٥٪ في الألفية الثالثة (World Bank, 2015).

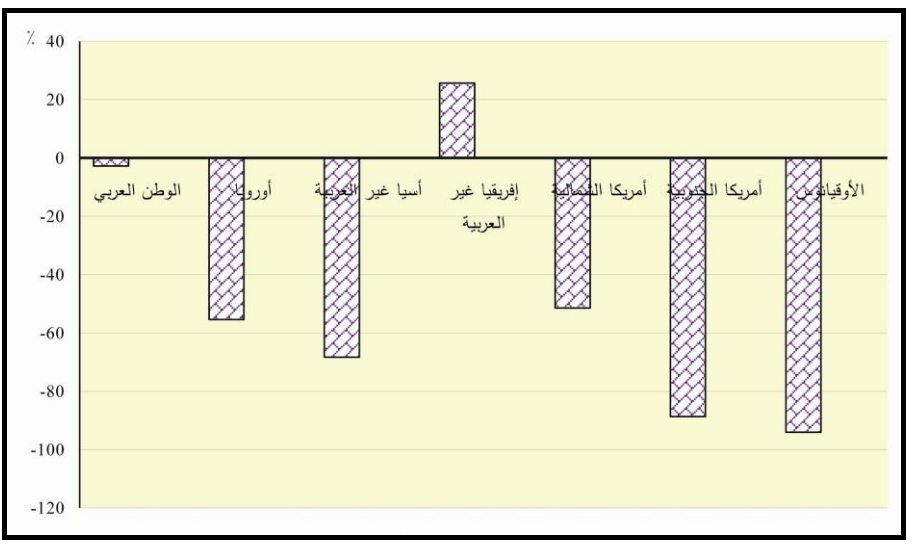

شكل (٣) : الميزان التجارى بين مصر والأسواق المتفاعلة معها عام ٢٠١٤م.

- احتل السوق الأسيوي المركز الثالث في التبادل التجاري مع مصر، فقد بلغت القدرة التجارية لهذا السوق نحو ١٩.٥٪، وهو بذلك يقع في فئة القدرة المتوسطة، وتلك القدرة تتفق إلي حد ما مع كل من معامل نموذج الجاذبية ومعامل التفاعل التجاري بين مصر والسوق الأسيوي اللذين سجلا قيماً بلغت ٢٢.٦٪ و٢٠.٦٪ علي التوالي. ويلاحظ أن القدرة التجارية للسوق الأسيوي لا تتناسب والإمكانات التي يتمتع بها هذا السوق، الذي يساهم بنحو ٣٤.٤٪

من جملة سوق التجارة علي المستوي العالمي، فضلاً عن أن هذا السوق يضم ثلاث دول من الدول العشر الأولي من حيث المساهمة في حجم التجارة علي المستوي العالمي في عام ٢٠١٤م، وهي الصين التى تحتل المرتبة الأولي علي العالم بنسبة ١١.٣٪ واليابان بنسبة ٤.٢٪ والهند بنسبة ٢.١٪ (WTO, 2015, 32). ولعل أهم أسباب ضعف القدرة التجارية للسوق الأسيوي بمصر يعود في الأساس إلي عامل بُعد المسافة كحتمية مكانية فرضتها الجغرافيا علي العلاقة التجارية بين مصر والدول الآسيوية مما يؤدي لزيادة المسافة الزمنية والاقتصادية للسلع المتبادلة بينهما.

- جاء كل من السوق الأمريكي الشمالي والسوق الأمريكي الجنوبي في المركزين الرابع والخامس علي التوالي بين الأسواق التجارية المتفاعلة مع مصر، فقد بلغت القدرة التجارية للسوق الأول نحو ٧.٣٪ وللسوق الثاني حوالي ٢.٩٪، وبذلك يندرج السوقان في فئة القدرة الصغيرة، وهي قدرة متدنية لا تتناسب وما يتمتع به كلا السوقين من إمكانات تجارية، فالسوق الأمريكي الشمالي يساهم بنحو ١٥.٣٪ من جملة التجارة العالمية والسوق الأمريكي الجنوبي يساهم بنحو ٤.١٪ من جملة التجارة العالمية، يضم السوقان أربع من أهم الدول المشاركة في التجارة العالمية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والبرازيل التي احتلت المرتبة الثانية والتاسعة والحادية عشرة والثانية عشرة من حيث المساهمة في التجارة العالمية في عام ٢٠١٤م علي التوالي (WTO, 2015, 32). ولعل أهم أسباب تراجع القدرة التجارية لكل من السوقين في مصر يعود في الأساس إلي عامل بُعد المسافة.

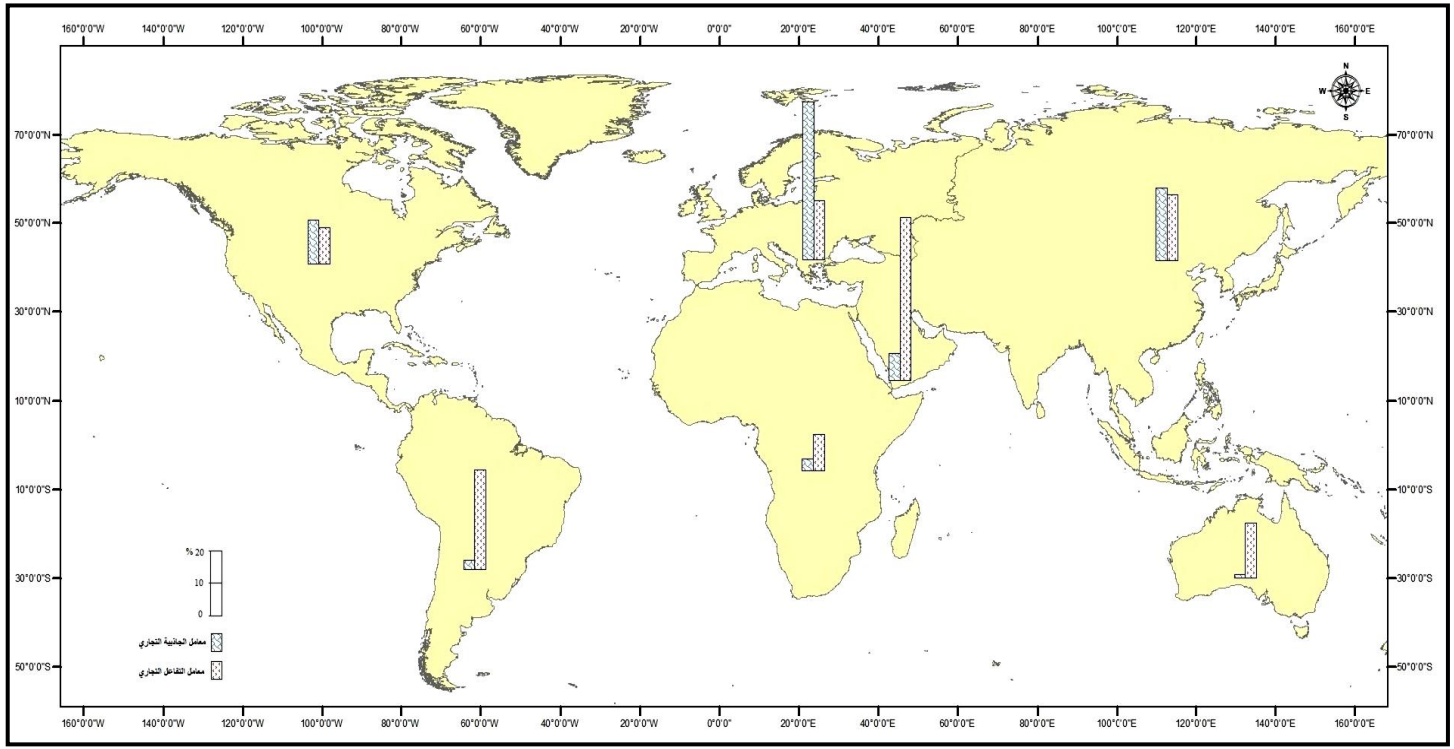

شكل (٤) : الجاذبية والتفاعل التجارى بين السوق المصرى والأسواق الخارجية فى عام ٢٠١٤م.

- جاء السوق الإفريقي في المركز السادس في مكون التجارة الخارجية المصرية في عام ٢٠١٤م، فقد بلغت القدرة التجارية لهذا السوق ٢.٩٪ جعلته يندرج ضمن فئة الأسواق ذات القدرة الصغيرة، وتلك القدرة تكاد تتفق مع قيمة معامل نموذج الجاذبية لهذا السوق مع مصر والتي بلغت ٣.٥٪. ويلاحظ أن القدرة التجارية للسوق الإفريقي بمصر تتمشي مع معامل التفاعل التجاري بين مصر وهذا السوق، الذي سجل قيمة بلغت ١١.١٪، وهي قيمة تشير إلي أن مصر وأفريقيا قد حققا حوالي تُسع حجم التبادل التجاري المفترض أن يكون بينهما والبالغ ١٧.٣ مليار دولار. ويمكن تفسير ضعف التفاعل التجاري لمصر مع أفريقيا إلى الأسباب الآتية (١) التنافس السلعي بينهما، فالسوقان يقدمان سلعاً أولية ومنتجات صناعية تقليدية تتسم بالتماثل مما يضعف من فرص التبادل التجاري، (٢) ضعف شبكة النقل البري والبحري بإفريقيا وارتفاع تكاليف الشحن الجوي إليها، (٣) ارتفاع تكاليف تأمين التجارة بين السوقين.
- احتل السوق الأوقيانوسي المركز الأخير في قائمة الأسواق التجارية المتفاعلة مع مصر، فقد بلغت القدرة التجارية لهذا السوق نحو ٠.٦٪، وهو بذلك يقع في فئة القدرة القزمية، وتلك القدرة تتفق مع قيمة معامل نموذج الجاذبية لهذا السوق مع مصر والتي بلغت ١.٠٪. ويتضح أن القدرة التجارية للسوق الأوقيانوسي بمصر لا تتفق ومعامل التفاعل التجاري بين مصر وهذا السوق الذي سجل قيمة بلغت ١٧.٠٪، وهي قيمة تشير إلي أن مصر والأوقيانوس قد حققا حوالي خُمس حجم التبادل التجاري المفترض أن يكون بينهما والمقدر بنحو ٢.٩٤ مليار دولار. ولعل أهم أسباب ضعف التبادل التجاري بين مصر والسوق الأوقيانوسي يعود في الأساس إلي عامل بُعد المسافة كحتمية مكانية فرضتها الجغرافيا علي العلاقة التجارية بينهما.

ثانياً – كرونولوجيا[١] التفاعل التجارى :

يشير مصطلح كرونولوجيا التفاعل التجاري chronology of trade interaction إلي التطورات التي يشهدها التبادل التجاري بين الأسواق المختلفة عبر الزمن، وهذه التطورات لا تسير علي وتيرة واحدة من سنة لأخرى، بل تشهد بعض التذبذبات صعوداً وهبوطاً. وتُرصد كرونولوجيا التفاعل التجاري بين الأسواق التجارية الداخلة في هذا التفاعل بحساب كل من:

١) **مؤشر التوسع التجاري** trade expansion index (T_{ei})[٢] الذي يشير إلي التغير في جملة الحركة التجارية سواء بالزيادة أو بالنقص، فإذا كان بالزيادة عُرف بالتوسع الموجب positive expansion، وإذا كان بالنقص عُرف بالتوسع السالب negative expansion، ويُحسب مؤشر التوسع التجاري من المعادلة التالية:

$$Tei = \frac{(Ecr + Icr)}{2}$$

حيث: T_{ei}= مؤشر التوسع التجاري، E_{cr}= نسبة التغير في الصادرات، I_{cr}= نسبة التغير في الواردات.

٢) **مؤشر التوازن التجاري** trad balance index (T_{bi})[٣] الذي يرصد التطورات في الميزان التجاري سواء لصالح الدولة أو العكس، ويتم حساب مؤشر التوازن التجاري من المعادلة التالية:

$$Tbi = \frac{E - I}{E + I} \times 100$$

حيث: T_{bi}= مؤشر التوازن التجاري، E= صادرات الدولة، I= واردات الدولة.

وتنحصر قيم مؤشر التوازن التجاري ما بين ١٠٠ و –١٠٠، وتدل نتائجه علي نمط الميزان التجاري، فإذا كان الناتج موجب دل علي ميزان الفائض، وإذا كان الناتج سالب دل علي ميزان العجز، وإذا كان الناتج صفر دل علي الميزان الصفري.

---

(١) يشير مفهوم الكرونولوجيا chronology إلي علم قياس وضبط الزمن أو الفترات الزمنية، من حيث تسجيل وترتيب الأحداث وإسنادها لتواريخ تعد صحيحة في ضوء المعرفة المعاصرة، بمعني تحديد التسلسل الزمني للأحداث (Clarck, 1989, 107).

(٢) المؤشر من عمل الباحث.

(٣) المؤشر من عمل الباحث.

وللوقوف علي كرونولوجيا التفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي خلال الألفية الثالثة وفقاً لمؤشري التوسع التجاري والتوازن التجاري، يُستفاد من البيانات الواردة في (جدول ٢ وشكل ٥) ما يلي:

- يُعد السوق العربي داعماً أساسياً لحركة التجارة الخارجية المصرية، فخلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) بلغ المتوسط السنوي لحجم التبادل التجاري بين مصر والسوق العربي حوالي ٩.٦٣ مليار دولار، وهو ما يعادل نحو ١٧.٩٪ من جملة المتوسط السنوي لحجم التبادل التجاري بين مصر وكل الأسواق الخارجية في هذه الفترة. وقد سجل عام ٢٠٠٠م أدني قيمة للتبادل التجاري بين مصر والسوق العربي والتي بلغت نحو ١.١٤ مليار دولار بما يعادل أكثر من تُسع المتوسط السنوي للتبادل التجاري بين مصر والسوق العربي خلال فترة الدراسة. أما أعلي قيمة للتبادل بين مصر والسوق العربي كانت في عام ٢٠١٤م وبلغت حوالي ١٩.٩٢ مليار دولار بما يكافيء أكثر من ضعف المتوسط السنوي للتبادل بين السوقين لذات الفترة. وبشكل عام قد تميز التبادل التجاري بين مصر والسوق العربي خلال سنوات الفترة محل الدراسة بالآتي: (١) أن متوسط الزيادة السنوي في حجم التبادل التجاري قد بلغ نحو ١.٣ مليار دولار تقريباً، (٢) أن معدل النمو السنوي لحجم التبادل التجاري بلغ حوالي ١١٪. ويمكن تفسير الأرقام والنسب المرتفعة السابقة في حركة التفاعل التجاري بين مصر والدول العربية في الألفية الثالثة كنتيجة إلي انضمام عدد كبير من الدول العربية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ من بداية ٢٠٠٥م (سمية، ٢٠٠٨، ٧٤)، ومن ثم أصبحت السلع المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء لا تخضع لأي رسوم جمركية، مما أعطى قوة دفع كبيرة ساهمت في زيادة حجم التجارة العربية – المصرية، فبعد عام ٢٠٠٤م تطورت حركة التفاعل التجاري بين مصر والدول العربية بشكل كبير حتى وصل حجم حركة هذا التفاعل ما يشكل نحو خُمس جملة التفاعل التجاري المصري مع كل الأسواق الخارجية.

جدول (٢) : التبادل التجاري بين مصر والسوق العربي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م).

السنة	٪ للسوق العربي من جملة مصر	الصادرات المصرية (مليون دولار)			الواردات المصرية (مليون دولار)			الميزان التجارى (مليون دولار)		T_{ei}
		القيمة	٪ من مصر	٪ للتغير	القيمة	٪ من مصر	٪ للتغير	القيمة	T_{bi}	
٢٠٠٠	٦,٤	٥٧٢,٣	١٢,٨	–	٥٦٥,٤	٤,٣	–	٩,٦	٠,٦	–
٢٠٠١	١٠,٤	٦١٠,٣	١٥,١	٦,٦	١٠٩٨,٤	٨,٨	٨٩,٠	-٤٨٨,١	-٢٨,٦	٤٧,٨
٢٠٠٢	٩,٨	٧٦٦,٨	١٦,٨	٢٥,٦	٨٧٩,٩	٧,٢	-١٩,٩	-١١٣,١	-٦,٩	٢,٩
٢٠٠٣	١١,٧	١٠٥٩,٠	١٦,٩	٣٨,١	٩٦٨,١	٨,٧	١٠,٠	٩٠,٩	٤,٥	٢٤,١
٢٠٠٤	١٣,٩	١٣٩٩,٦	١٨,٢	٣٢,٢	١٤٦٥,٦	١١,٤	٥١,٤	-٦٦,٠	-٢,٣	٤١,٨
٢٠٠٥	١٧,١	٢٠١١,٦	١٨,٩	٤٣,٧	٣١٩٠,٩	١٦,١	١١٧,٧	-١١٧٩,٣	-٢٢,٧	٨٠,٧
٢٠٠٦	١٧,٩	٢٢١٨,٠	١٦,١	١٠,٣	٣٩٦٠,٤	١٩,٢	٢٤,١	-١٧٤٢,٤	-٢٨,٢	١٧,٢
٢٠٠٧	١٦,٩	٢٤٨٢,١	١٥,٣	١١,٩	٤٨٤٣,٣	١٧,٩	٢٢,٣	-٢٣٦١,٢	-٣٢,٢	١٧,١
٢٠٠٨	١٧,٩	٦٧٢٣,٣	٢٥,٥	١٧٠,٩	٧٤٣٩,١	١٤,١	٥٣,٦	-٧١٥,٨	-٥,١	١١٢,٣
٢٠٠٩	١٩,١	٨٢١٥,٦	٣٣,٨	٢٢,٢	٥٠٦٣,٩	١١,٢	-٣١,٩	٣١٥١,٧	٢٣,٧	-٤,٩
٢٠١٠	١٨,٨	٨٧٤١,٧	٣٢,٥	٦,٤	٦٣١٢,٣	١١,٨	٢٤,٧	٢٤٢٩,٤	١٦,١	١٥,٦
٢٠١١	١٨,٣	٩١٧٩,٨	٢٨,٩	٥,٠	٨١٠٠,١	١٢,٩	٢٨,٣	١٠٧٩,٧	٦,٢	١٦,٧
٢٠١٢	١٨,٣	٩٠١٦,٣	٣٠,٦	-١,٨	٩٤٤٧,٢	١٣,٢	١٦,٦	-٤٣٠,٩	-٢,٣	٧,٤
٢٠١٣	١٩,٠	٩٣٩٠,٦	٣٢,٣	٤,٢	٨٧٦٥,٩	١٣,٢	-٧,٢	٦٢٤,٧	-٣,٤	-١,٥
٢٠١٤	١٩,٨	٩٧٠٩,٢	٣٥,٥	٣,١	١٠٢٠٩,٨	١٤,٠	١٦,٨	-٥٦٠,٦	-٢,٨	١٠,٠

المصدر: الجدول من بناء الباحث استنادًا علي المصادر التالية:

1. Arab Monetary Fund, 2015, p. 147.
2. CAPMAS, 2012, p. 99.
3. CAPMAS, 2015, p. 99.

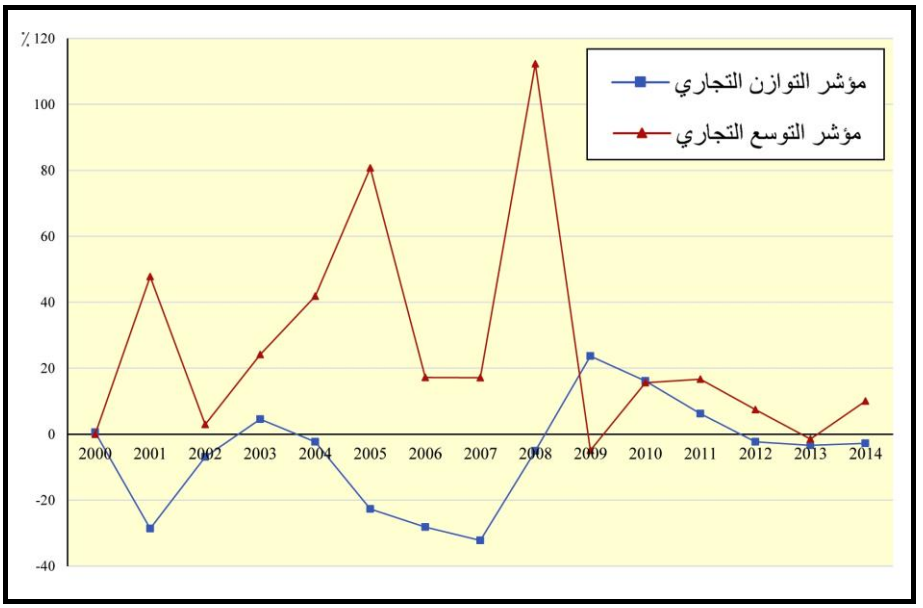

شكل (٥) : التوسع والتوازن التجارى بين مصر والسوق العربى.

- استقبلت الأسواق العربية خلال الفترة محل الدراسة صادرات مصرية بلغ إجمالي حجمها حوالي ٧٢.١ مليار دولار، بما يعني أن المتوسط السنوي للصادرات المصرية المتجه للأسواق العربية بلغ نحو ٤.٨ مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر من ٨.٩٪ من جملة المتوسط السنوي لحجم التبادل التجاري بين مصر وكل الأسواق الخارجية خلال ذات الفترة. وبمراجعة خريطة التطور الزمني لحركة التصدير المصرية نحو الأسواق العربية خلال فترة الدراسة يتبين الآتي: (١) سُجلت أدني قيمة للصادرات المصرية إلي السوق العربي في عام ٢٠٠٠م وقد بلغت قيمتها حوالي ٠.٥٧ مليار دولار، بما يعادل نحو ١٢٪ من المتوسط السنوي لحجم الصادرات المصرية إلي السوق العربي، (٢) رصدت أعلي قيمة للصادرات المصرية إلي السوق العربي في عام ٢٠١٤م بقيمة بلغت نحو ٩.٧ مليار دولار، بما يكافيء أكثر من ضعف المتوسط السنوي لحجم الصادرات المصرية، (٣) بلغ متوسط الزيادة السنوي في حجم الصادرات المصرية نحو

٠.٦١ مليار دولار تقريباً، (٤) سجل معدل النمو السنوي لحجم الصادرات قيمة بلغت حوالي ١٠.١٪.

- أرسلت الأسواق العربية إلي مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) واردات بلغ إجمالي حجمها حوالي ٧٢.٤ مليار دولار، وبذلك يسجل المتوسط السنوي لحجم الواردات القادمة لمصر من السوق العربي قيمة بلغت حوالي ٤.٩ مليار دولار، وهو ما يعادل حوالي ٩٪ من جملة المتوسط السنوي لحجم التبادل التجاري لمصر مع كافة الأسواق الخارجية. وبقراءة الخريطة الزمنية لتطور حركة الاستيراد المصرية من الأسواق العربية خلال فترة الدراسة يتبين الآتي: (١) سُجلت أدني قيمة للواردات المصرية من السوق العربي في عام ٢٠٠٠م وقد بلغت قيمتها حوالي ٠.٥٦ مليار دولار، بما يعادل نحو ١١.٥٪ من المتوسط السنوي لحجم الواردات المصرية من السوق العربي، (٢) رصدت أعلي قيمة للواردات المصرية من السوق العربي في عام ٢٠١٤م بقيمة بلغت أكثر من ١٠.٢ مليار دولار، بما يكافيء أكثر من ضعف المتوسط السنوي لحجم الواردات المصرية من السوق العربي، (٣) بلغ متوسط الزيادة السنوي في حجم الواردات المصرية ما يزيد عن ٠.٦٥ مليار دولار تقريباً، (٤) سجل معدل النمو السنوي لحجم الواردات قيمة بلغت حوالي ١١.٣٪.
- سيطر التوسع الموجب علي حركة التبادل التجاري بين مصر والسوق العربي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م)، ويُستدل علي ذلك من القيم التي سجلها مؤشر التوسع التجاري T_{ei} خلال سنوات تلك الفترة، والتي بلغ متوسطها حوالي ٢٥.٨٪. وقد استند التوسع الموجب في سيطرته علي حركة التبادل التجاري بين مصر والسوق العربي علي الزيادة المستمرة في حركة كل من الصادرات والواردات بين السوقين، والتي أدت إلي غلبة التغير الموجب علي حركة الصادرات والواردات. فقد سجل متوسط نسبة التغير للصادرات قيمة بلغت ٢٥.٢٪، وكذلك سجل متوسط نسبة التغير للواردات قيمة بلغت نحو ٢٦.٤٪. وبمراجعة القيم المرصودة لمؤشر التوسع التجاري عبر سنوات فترة الدراسة يتبين

الآتي: (١) سجلت أدني قيمة لمؤشر التوسع التجاري في عام ٢٠٠٩م وبلغت -٤.٩٪ وتشير إلي توسع تجاري سالب، واستندت تلك القيمة للمؤشر علي تراجع الواردات المصرية من السوق العربي في هذا العام عن سابقه بنحو الثلث تقريباً، وزيادة الصادرات المصرية لهذا السوق في هذا العام عن سابقه بأكثر من الخُمس تقريباً، ويعود ذلك التوسع السالب إلي الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم في هذا العام وتأثرت بها حركة التجارة بين مصر والسوق العربي، (٢) سجلت أعلي قيمة لمؤشر التوسع التجاري في عام ٢٠٠٨م وبلغت ١١٢.٣٪ مشيرة إلي توسع تجاري موجب، واستندت تلك القيمة للمؤشر علي زيادة الواردات المصرية من السوق العربي في هذا العام عن سابقه بأكثر من النصف، وزيادة الصادرات المصرية لهذا السوق في هذا العام عن سابقه بما يقرب من الضعف، وذلك كصدي طبيعي لدخول منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ الكامل، وإعفاء السلع العربية المتبادلة من الرسوم الجمركية (صندوق النقد العربي، ٢٠١٤، ١٨٦).

- غلب علي الميزان التجاري لحركة التجارة المصرية مع السوق العربي نمط ميزان العجز، ويُستدل علي هذا الأمر من القيم التي رصدها مؤشر التوازن التجاري T_{bi}، فهذا المؤشر سجل قيماً سالبة في ثلثي سنوات فترة الدراسة مشيرة بوضوح إلي سيطرة العجز في الميزان التجاري المصري مع الأسواق العربية، وأكد هذا الأمر حساب متوسط قيم مؤشر التوازن التجاري لفترة الدراسة والذي سجل قيمة سالبة بلغت نحو -٥.٦٪. وقد استند نمط ميزان العجز في غلبته علي حركة التبادل التجاري بين مصر السوق العربي علي تفوق حجم الواردات العربية القادمة إلي مصر علي حجم الصادرات المصرية المتجه للسوق العربي في أغلب السنوات، وبمراجعة القيم المرصودة لمؤشر التوازن التجاري يتبين الآتي: (١) سجلت أدني قيمة لمؤشر التوازن التجاري في عام ٢٠٠٧م وبلغت -٣٢.٢٪ في دلالة واضحة علي نمط ميزان العجز، واستندت تلك القيمة للمؤشر علي تفوق الواردات المصرية من السوق العربي علي الصادرات المصرية إليه

في هذا العام بنحو ٩٥.١٪ تقريباً، (٢) سجلت أعلي قيمة لمؤشر التوازن التجاري في عام ٢٠٠٩م وبلغت ٢٣.٧٪ مشيرة إلي نمط ميزان الفائض الذي يصب في صالح التجارة المصرية، وقد استندت تلك القيمة للمؤشر علي تفوق الصادرات المصرية للسوق العربي علي الواردات المصرية منه بأكثر من ٦٢.٢٪.

ثالثاً – كورولوجيا[١] التفاعل التجاري :

يشير مصطلح كورولوجيا التفاعل التجاري chorology of trade interaction إلي الاختلافات التي يشهدها التبادل التجاري عبر المكان، فيما يعرف بالتحليل المكاني spatial analysis الذي يعد أحد أهداف منهج البحث الجغرافي. وفي هذا السياق ينصب اهتمام هذا الجزء علي دراسة الاختلافات المكانية للتفاعل التجاري بين مصر والوحدات المكانية للسوق العربي من خلال رصد ما يلي: (١) التباين في حركة التجارة الخارجية المصرية علي مستوي أقاليم السوق العربي، (٢) الوزن التجاري لدول السوق العربي في تفاعلها مع مصر.

١) التفاعل التجاري الإقليمي :

شكلت حركة التفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي في عام ٢٠١٤م نحو ١٩.٨٪ من جملة حركة التجارة الخارجية المصرية في هذا العام، وللوقوف علي صورة التوزيعات والتباينات المكانية لحركة التفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي وفقاً للوحدات الإقليمية لهذا السوق، يُستفاد من البيانات المتضمنة في (جدول ٣ والأشكال ٦ و ٧ و ٨) ما يلي:

---

(١) الكورولوجي chorology مشتقة من اللاتينية khors + logy، وكلمة khros تعني مكان place، وكلمة logy تعني علم sience، وبذلك يكون الكرولوجي وهو علم دراسة المكان، ويهتم الكورولوجي بدراسة التباينات المكانية والعلاقات السببية بين الظاهرات في إقليم ما، وهو أحد تقاليد البحث الجغرافي (Clark, 1989, 107).

جدول (٣) : خصائص المركب الإقليمي لحركة التجارة المصرية مع السوق العربى عام ٢٠١٤م.

الإقليم	الصادرات المصرية (مليار دولار)		الواردات المصرية (مليار دولار)		الميزان التجاري (مليار دولار)	GDP (مليار دولار)	المسافة(*) (كم)	ق ت (ø)	T_{bi}(•) (٪)	F_{tg}(®) (مليار دولار)	C_{gm}(©) (٪)	C_{ti}(æ) (٪)
	القيمة	(٪)	القيمة	(٪)								
الهلال الخصيب	٢,٧٨	٢٨,٦	١,٠٣	١٠,١	١,٧٥	٣٠٦,٨	١٣٩٠	١٩,٣٥	٤٥,٩	١٥,٨	١٦,٨	٢٤,١
شبه الجزيرة العربية	٤,٦٤	٤٧,٨	٨,٦١	٨٤,٣	٣,٩٧-	١٦٩١,٣	١٩٧٠	٦٦,٠٥	٢٩,٩-	٦١,٥	٦٥,٣	٢١,٦
وادى النيل والقرن الافريقى	٠,٧٣	٧,٥	٠,١٣	١,٣	٠,٦	٧٦,١	١٦١٥	٤,٤	٦٩,٨	٣,٤	٣,٦	٢٥,٣
المغرب العربى	١,٥٦	١٦,١	٠,٤٤	٤,٣	١,١٢	٤١٨,١	٢٢١٠	١٠,٢	٥٦,٠	١٣,٥	١٤,٣	١٤,٨
الاجمالى	**٩,٧١**	**١٠٠**	**١٠,٢١**	**١٠٠**	**٠,٥-**	**٢٤٩٢,٣**	-----	**١٠٠**	**٢,٥-**	**٩٤,٢**	**١٠٠**	**٢١,١**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً علي البيانات الواردة في:

1. CAPMAS, 2015, pp. 153-155.
2. UNDP, 2015, pp. 196-199.
3. World Bank, 2015.
4. International Monetary Fund, 2015.
5. Arab Monetary Fund, 2015.

٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥.

(ø) ق ت= القدرة التجارية، (•) T_{bi}= مؤشر التوازن التجاري، (®) F_{tg} = قوة الجاذبية التجارية، (©) C_{gm}= معامل نموذج الجاذبية،

(æ) C_{ti}= معامل التفاعل التجاري.

(*) المسافة تعبر عن البعد المكاني بين مركزي الإقليم التجاري ومصر، وقد تم استخراج وتحديد هذه المسافات بإتباع الآتي:

أ- استخدام خريطة الوطن العربي السياسية مقياس ١: ١٧٠٠٠٠٠٠، ب- تحديد مركز الوسط لكل إقليم بطريقة المربعات،

ج- الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام ٢٠١٤م بلغ حوالي ٢٨٦,٤٣٥ مليار دولار.

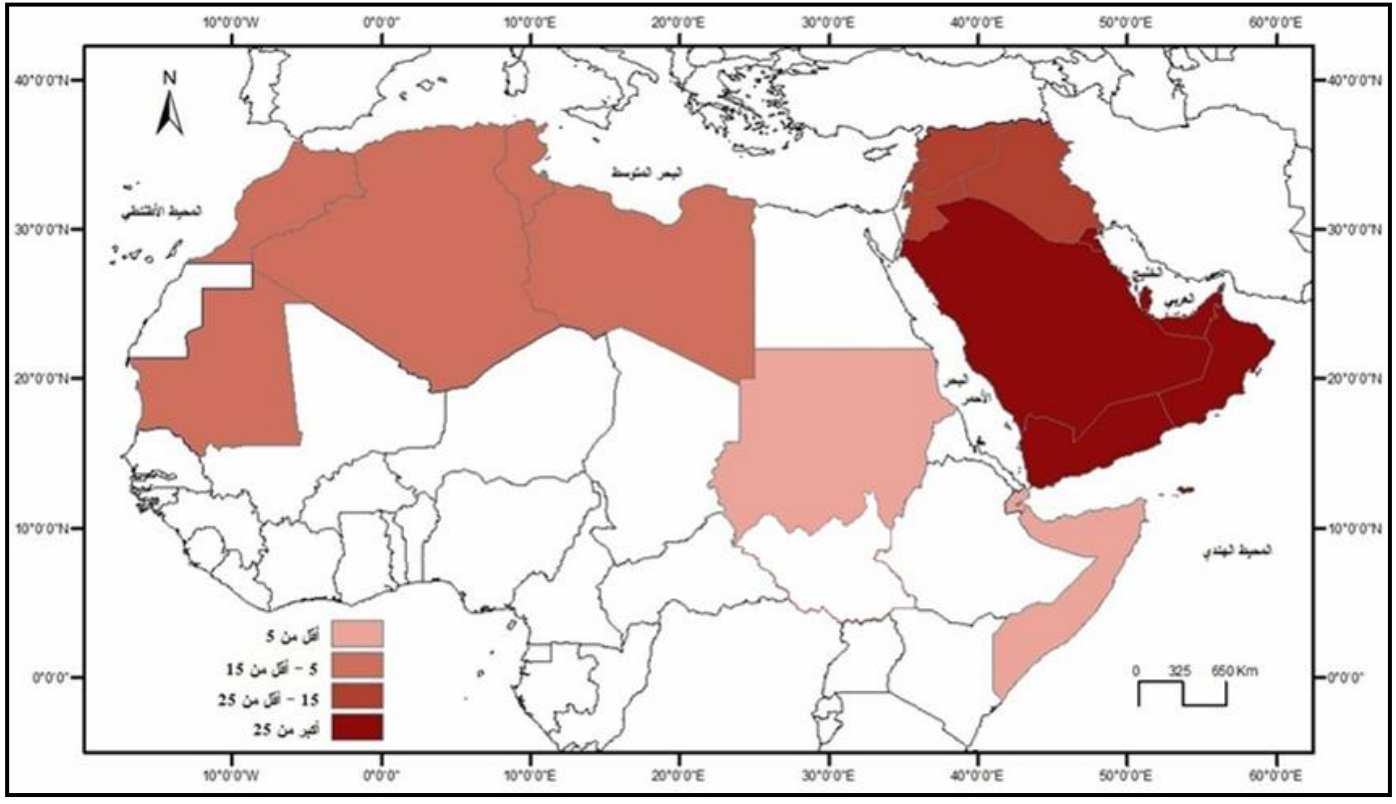

شكل (٦) : القدرة التجارية لأقاليم الوطن العربى مع مصر عام ٢٠١٤م.

- احتل **إقليم شبه الجزيرة العربية** صدارة أقاليم الوطن العربي في التفاعل التجاري مع مصر في عام ٢٠١٤م، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وهذا الإقليم حوالي ١٣.٢٥ مليار دولار، بما يعادل نحو ثلثي جملة حركة التجارة الخارجية لمصر مع الوطن العربي، وتوزع التفاعل التجاري بين مصر وإقليم شبه الجزيرة العربية علي: (١) صادرات مصرية استقبلها هذا الإقليم بلغ حجمها ما يزيد عن ٤.٦ مليار دولار، شكلت ما يقرب من نصف الصادرات المصرية للدول العربية، وحوالي رُبع حركة التجارة بين مصر وكل الأسواق العربية، (٢) واردات قادمة من هذا الإقليم نحو مصر بلغ مقدارها أكثر من ٨.٦ مليار دولار، مثلت ما يفوق أربعة أخماس الواردات المصرية من السوق العربي، وما يزيد عن خُمسي حركة التجارة بين مصر وهذا السوق. ولهذا يمكن وصف إقليم شبه الجزيرة العربية بأنه يتمتع بشبه احتكار مكاني semi-spatial monopoly للتفاعل التجاري العربي مع مصر، ويعود ذلك إلي: ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان الإقليم الذي جعل منها سوقاً رائجاً لكثير من المنتجات المصرية، الانفتاح التجاري الكبير الذي يتمتع به الإقليم علي الخارج فقد رصد مؤشر الانفتاح التجاري[١] للإقليم في عام ٢٠١٤م قيمة بلغت ٩٢.٥٪، فضلاً عن أن هذا الإقليم يمثل المنبع الرئيسي لتصدير المنتجات البترولية والوقود إلي مصر لسد احتياجاتها منها، بوصفه من أهم مناطق إنتاج النفط العالمي، وتنتمي دوله لمجموعة الدول العربية المصدرة للبترول[٢]. ويؤكد السمة شبه الاحتكارية لهذا

---

(١) مؤشر الانفتاح التجاري يحسب من المعادلة التالية: $Toi = \frac{E+i}{GDP} \times 100$ حيث T_{oi}= مؤشر الانفتاح التجاري، E= الصادرات، I= الواردات، GDP= الناتج المحلي الإجمالي (رهبان، ٢٠٠٤، ١٩؛ سمية، ٢٠٠٨، ٨٦).

(٢) تنقسم الدول العربية وفقاً لهيكلة الصادرات إلي ثلاث مجموعات هي: (١) مجموعة الدول المصدرة للبترول حيث يمثل ٨٠٪ أو أكثر من صادراتها، وتضم السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان والجزائر وليبيا، (٢) مجموعة الدول متنوعة الصادرات حيث لديها قاعدة إنتاجية وهيكل تصديري أوسع، وتضم مصر والمغرب وتونس وسوريا والأردن ولبنان والعراق، (٣) مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الأولية حيث تعتمد في صادراتها علي سلعة أو سلعتين، وتشمل السودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي (سمية، ٢٠٠٨، ٦٩).

الإقليم ما يلي: (١) مؤشر القدرة التجارية الذي سجل قيمة بلغت أكثر من ٦٦٪، (٢) معامل الجاذبية التجارية C_{gm} لهذا الإقليم مع مصر والذي رصد قيمة بلغت ٦٥.٦٪. وعلي الرغم مما تقدم إلا أن التفاعل التجاري بين هذا الإقليم ومصر لم يرق للمستوي الذي توفره المقومات الاقتصادية المتوفرة لكل منهما، فقد سجل مؤشر التفاعل التجاري C_{ti} بين مصر وهذا الإقليم قيمة بلغت حوالي ٢١.٦٪، بما يعني أن التبادل التجاري الذي تم بين مصر وإقليم شبة الجزيرة العربية لم يحقق سوي خُمس الحجم الذي يجب أن يكون عليه وفقاً لمعطيات كل من السوقين، فقد أشار حساب قوة التجاذب التجاري بينهما إلي أن حجم التدفق التجاري المفترض أن يتحقق بينهما بلغ ٦١.٥ مليار دولار، أي نحو خمسة أضعاف التدفق التجاري المتحقق فعلاً بينهما. وبفحص الميزان التجاري لمصر مع هذا الإقليم يتضح أنه يندرج ضمن فئة ميزان العجز، فقد رصد مؤشر التوازن التجاري T_{bi} بينهما قيمة بلغت -٢٩.٩٪، بما يدل علي أن مصر تحتاج إلي أن تضاعف من حجم صادراتها إلي إقليم شبه الجزيرة العربية لكي تصل إلي نمط الميزان الصفري الذي يعبر عن التوازن بين صادرات وواردات مصر مع هذا الإقليم. وبمقارنة ما أنجزه هذا الإقليم من تبادل تجاري مع مصر في عام ٢٠١٤م بعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣م، يتبين: أن التدفق التجاري المتحقق بين مصر وإقليم شبه الجزيرة العربية في عام ٢٠١٤م قد حقق توسع تجاري موجب مقارنة بهذين العامين بمؤشر بلغت قيمته ٢٣.٦٪ و٣٢.٧٪ علي التوالي. وتحتل المملكة العربية السعودية صدارة دول هذا الإقليم في التبادل التجاري مع مصر عام ٢٠١٤م بنصيب يقترب من خُمسي جملة الإقليم، تليها دولة الكويت بنصيب اقترب من ثلث تجارة الإقليم مع مصر.

- جاء **إقليم الهلال الخصيب** في المرتبة الثانية بين أقاليم الوطن العربي من حيث التفاعل التجاري مع مصر في عام ٢٠١٤م، فقد حقق هذا الإقليم تبادل تجاري مع مصر بلغ حجمه حوالي ٣.٨١ مليار دولار، بما يعادل نحو خُمس إجمالي حركة التجارة الخارجية لمصر مع الوطن العربي. ويستند احتلال هذا الإقليم لهذه الرتبة بين أقاليم الوطن العربي علي مؤشر انفتاح تجاري بلغ ٧٢.٤٪، فضلاً عن امتلاكه قاعدة إنتاجية واسعة منحته هيكل سلعي أرحب

للتفاعل التجاري مع مصر، فدوله تنتمي لمجموعة الدول العربية متنوعة الصادرات. وقد تنوع التفاعل التجاري بين مصر وإقليم الهلال الخصيب بين: (١) صادرات متجهة من مصر إلي هذا الإقليم بلغ حجمها ما يقرب من ٢.٨ مليار دولار، جسدت حوالي ثلاثة أعشار حجم الصادرات المصرية للسوق العربي، وحوالي ٤/٣ حركة التجارة بين مصر وهذا السوق، (٢) واردات خارجة من هذا الإقليم إلي مصر سجل مقدارها أكثر من مليار دولار، صاغت أكثر من عُشر واردات مصر من السوق العربي، وما يزيد عن ٤/١ من حجم حركة التبادل التجاري بين مصر وهذا السوق. ويمكن تفسير تدني مشاركة هذا الإقليم في التفاعل التجاري مع مصر كنتيجة لتراجع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية بغالبية دول الإقليم بسبب الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي خاصة في سورية والعراق ولبنان وفلسطين. وبشكل عام تميز التبادل التجاري لهذا الإقليم مع مصر بالآتي: (١) مؤشر قدرة تجارية بلغت قيمته أكثر من ١٩٪، يعادل ثلث مؤشر القدرة التجارية لإقليم شبه الجزيرة العربية، (٢) معامل جاذبية تجارية C_{gm} بين هذا الإقليم ومصر سجل قيمة بلغت ١٦.٨٪، تكافيء ربع مؤشر معامل الجاذبية التجارية لإقليم شبه الجزيرة العربية. وعلي الرغم من تراجع القدرة التجارية والجاذبية التجارية لإقليم الهلال الخصيب مقارنة بإقليم شبه الجزيرة العربية إلا أن التفاعل التجاري بين هذا الإقليم ومصر تفوق علي إقليم شبه الجزيرة العربية، ودل علي ذلك مؤشر التفاعل التجاري C_{ti} بين مصر وإقليم الهلال الخصيب الذي بلغت قيمته ٢٤.١٪، بما يعني أن التفاعل التجاري الذي تم بين مصر وهذا الإقليم تفوق علي شبه الجزيرة العربية بنحو التُسع وفقاً للمعطيات الاقتصادية لكل سوق. وبرصد الميزان التجاري لمصر مع إقليم الهلال الخصيب يتضح أنه يندرج ضمن فئة ميزان الفائض surplus balance، فقد رصد مؤشر التوازن التجاري T_{bi} بينهما قيمة بلغت ٤٥.٩٪، بما يدل علي أن صادرات مصر لهذا الإقليم تعادل ضعف وارداتها منه تقريباً. وعند مقارنة ما أنجزه هذا الإقليم من تفاعل تجاري مع مصر في عام ٢٠١٤م بعامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م، يتبين: أن

التفاعل التجاري المتحقق بين مصر وإقليم الهلال الخصيب في عام ٢٠١٤م قد حقق توسع تجاري موجب مقارنة بهذين العامين بمؤشر بلغت قيمته ٢٨.٨٪ و٤٦.٨٪ علي التوالي. ويأتي علي رأس دول هذا الإقليم في التبادل التجاري مع مصر عام ٢٠١٤م دولة العراق بنصيب يقترب من خُمسي جملة الإقليم، ثم دولة الأردن بنصيب اقترب من خُمس تجارة الإقليم مع مصر.

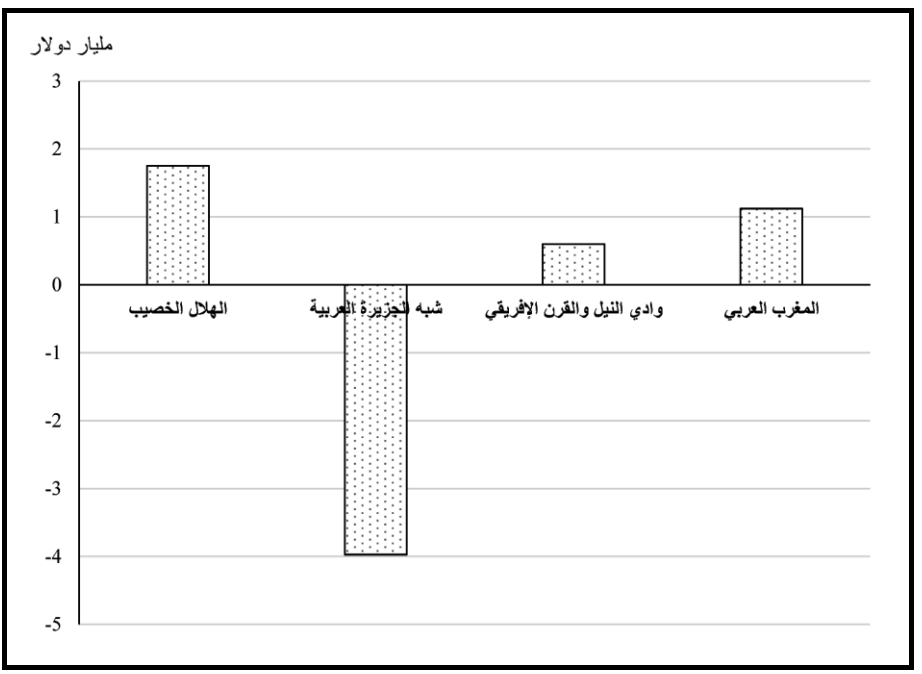

شكل (٧) : الميزان التجارى بين مصر وأقاليم الوطن العربى عام ٢٠١٤م.

- احتل **إقليم المغرب العربي** المركز الثالث بين أقاليم الوطن العربي من حيث الحركة التجارية مع مصر في عام ٢٠١٤م، فقد أحرز التبادل التجاري بين هذا الإقليم ومصر حوالي ٢.٠ مليار دولار، بما يقابل أكثر من عُشر إجمالي التدفق التجاري بين مصر ودول الوطن العربي. وقد توزع التبادل التجاري المصري مع إقليم المغرب العربي في عام ٢٠١٤م كالآتي: (١) صادرات خارجة من مصر نحو هذا الإقليم بلغ مقدارها حوالي ١.٦ مليار دولار، بما

يعادل نحو سُدس الصادرات المصرية إلي السوق العربية، وحوالي ١٣/١ من جملة حركة التجارة المصرية – العربية، (٢) واردات قادمة لمصر من هذا الإقليم سجلت قيمتها أكثر من ٠.٤ مليار دولار، مثلت أقل من ٢٠/١ من واردات مصر من السوق العربي، وما يزيد عن ٥٠/١ من حجم حركة التبادل التجاري المصري–العربي. وتشير القيم السابقة علي تدني التفاعل التجاري بين مصر وإقليم المغرب العربي، ويعود ذلك إلي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان الإقليم، فضلاً عن التحولات السياسية وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها بعض دوله مثل ليبيا وتونس. وقد عبر عن تلك الحالة السابقة ما يلي: (١) مؤشر قدرة تجارية بلغت قيمته نحو ١٠٪، بما يعادل سُدس ذات المؤشر لإقليم شبه الجزيرة العربية ونصفه لإقليم الهلال الخصيب، (٢) معامل جاذبية تجارية C_{gm} سجل قيمة بلغت ١٤.٣٪، تكافيء خُمس ذات المؤشر لإقليم شبه الجزيرة العربية، (٣) مؤشر تفاعل تجاري C_{ti} بلغت قيمته ١٤.٨٪ وهو أدني قيمة للمؤشر بين الأقاليم العربية، ويشير إلي أن التفاعل التجاري بين مصر وذلك الإقليم لم ينجز سوي ٧/١ الحجم الذي يجب أن يكون عليه وفقاً لمقومات الجانبين، لذا ينبغي علي مصر وإقليم المغرب العربي ايلاء اهتمام أكثر لتفعيل النشاط التجاري بينهما بشكل أفضل مما هو عليه الآن. وبحساب واقع الميزان التجاري لمصر مع إقليم المغرب العربي يتبين أنه يقع ضمن فئة ميزان الفائض surplus balance، فقد سجل مؤشر التوازن التجاري T_{bi} بينهما قيمة بلغت ٥٦.٠٪، بما يدل علي أن صادرات مصر لهذا الإقليم تعادل ثلاثة أضعاف وارداتها منه تقريباً. وإذا تم عقد مقارنة بين ما أحرزه هذا الإقليم من تفاعل تجاري مع مصر في عام ٢٠١٤م بعامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م، يتبين: أن التفاعل التجاري المتحقق بين مصر وإقليم المغرب العربي في عام ٢٠١٤م قد حقق توسع تجاري سالب مقارنة بهذين العامين

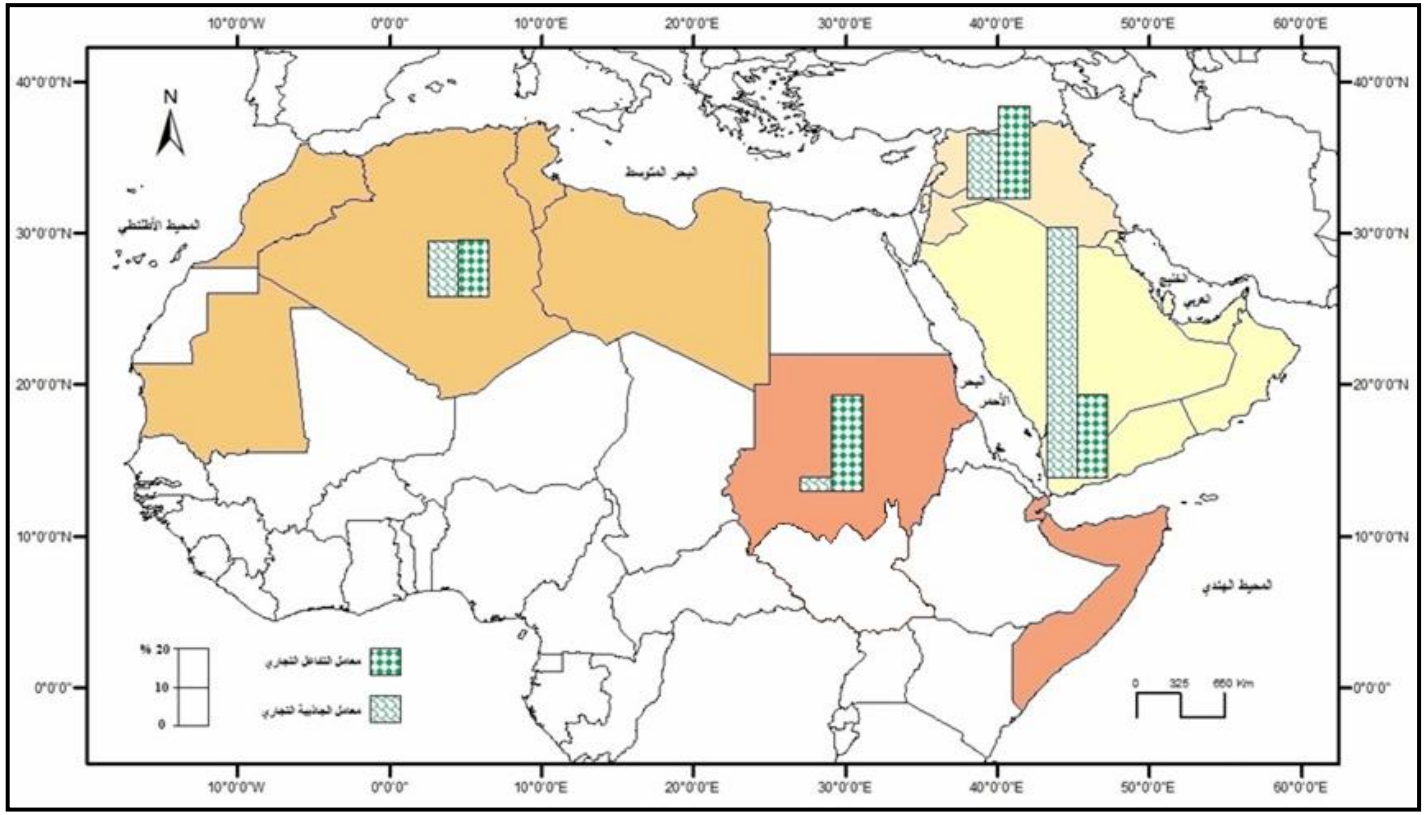

شكل (٨) : الجاذبية والتفاعل التجارى بين مصر وأقاليم الوطن العربى عام ٢٠١٤م.

بمؤشر بلغت قيمته -٦٦.٤٪ و -٣٤.١٪ علي التوالي، وهذا يدل علي تراجع حركة التجارة بين مصر وإقليم المغرب العربي في عام ٢٠١٤م بنحو الثلثين عن عام ٢٠١٢م وبنحو الثلث عن عام ٢٠١٣م. ويمكن تفسير ذلك بحالة عدم الاستقرار والاضطرابات التي تشهدها ساحة المغرب العربي ومصر منذ عام ٢٠١١م، فضلاً عن ضعف الانفتاح التجاري علي الخارج والذي سجل متوسط مؤشره بالإقليم ٣٥.٨٪. وتحتل صدارة دول هذا الإقليم في التفاعل التجاري مع مصر في عام ٢٠١٤م دولة الجزائر بنصيب يقدر بنحو ٩/٤ من جملة الإقليم، ثم دولة المغرب بنصيب زاد عن ثُلث تجارة الإقليم مع مصر.

- جاء إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي في المركز الرابع والأخير بين أقاليم السوق العربي من حيث التفاعل التجاري مع مصر، فقد أرسل ذلك الإقليم إلي مصر في عام ٢٠١٤م وأردت بلغ حجمها نحو ٠.١٣ مليار دولار، مثلت نحو ١.٣٪ من حركة الواردات العربية المتجهة إلي مصر في هذا العام. وبالمثل قد استقبل هذا الإقليم في عام ٢٠١٤م صادرات مصرية بلغ حجمها نحو ٠.٧٣ مليار دولار، شكلوا ١٣/١ من حجم الصادرات المصرية للسوق العربي في هذا العام. وفقاً لهذا فإن إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي يكون قد أنجز مؤشراً موجباً للتوسع في حركة التجارة بينه وبين مصر في عام ٢٠١٤م مقارنة بعام ٢٠١٢م و٢٠١٣م بلغ مؤشره ١٣٤.٠٪ و٤٢.٤٪. وعلي الرغم من احتلال إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي المرتبة الأخيرة في حجم التبادل التجاري مع مصر، إلا أنه يحتل المرتبة الأولي في التفاعل التجاري معها، فقد سجل مؤشره قيمة بلغت ٢٥.٣٪، بما يشير إلي أن هذا الإقليم تفاعل مع مصر تجارياً بأكثر من ربع المقدرات التي يمتلكها، وهو في ذلك يتفوق علي كل الأقاليم العربية ذات الإمكانات الاقتصادية الكبيرة كإقليم شبه الجزيرة العربية. ويعود احتلال إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي للمرتبة الأخيرة في حركة التبادل التجاري مع مصر إلي تدني الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول هذا الإقليم والذي سجل متوسطاً بلغ ١٩ مليار دولار، وتدني مؤشر الانفتاح التجاري علي الخارج الذي سجل مؤشره قيمة

بلغت ٢٣.٨٪، كما أن دول هذا الإقليم تنتمي لمجموعة الدول العربية المصدرة للمنتجات الأولية حيث تعتمد في صادراتها علي سلعة أو سلعتين، وكثير منها يماثل السلع المصرية، فضلاً عن عدم توافر شبكات للنقل تربط مصر بهذا السوق. وتأتي السودان علي قمة دول هذا الإقليم من حيث التبادل التجاري مع مصر، بنصيب بلغ ثلثي جملة التجارة المصرية مع الإقليم في عام ٢٠١٤م، كنتيجة طبيعية للموقع المجاور الذي يجمع مصر والسودان.

٢) التفاعل التجاري القطري :

كما أن هناك اختلافاً مكانياً علي مستوى أقاليم السوق العربي في تفاعلها التجاري مع مصر، هناك أيضاً تبايناً مماثلاً على مستوى الأقطار العربية في هذا التفاعل. واستكمالاً لدراسة كورولوجيا التجارة الخارجية المصرية مع السوق العربي، يعرض هذا الجزء للتباين القطري لها، من خلال تصنيف دول الوطن العربي إلي مستويات وفقاً لأوزانها النسبية من جملة التفاعل التجاري العربي مع مصر. ويتم حساب الأوزان النسبية لهذه الدول من خلال الفاعلية التجارية لها، والتي تعني هنا مقدرة الدولة علي التأثير في جملة حركة التجارة الخارجية المصرية مع السوق العربي، ويبدو هذا التأثير بوضوح في الإنتاج التجاري ممثلاً في حجم الصادرات والواردات التي تتم بين تلك الدولة ومصر، ويُستدل علي الفاعلية التجارية من مؤشرها الذي يُحسب من المعادلة التالية[١]:

م ف ت= مجـ (ص + و) ÷ ٢،

حيث: م ف ت= مؤشر الفاعلية التجارية،

ص= نسبة الدولة من جملة الصادرات المصرية المتجهة إلي السوق العربي،

و= نسبة الدولة من الواردات المصرية القادمة من السوق العربي.

---

(١) المعادلة من عمل الباحث. ووفقاً لنتائج هذه المعادلة يمكن تصنيف الفاعلية التجارية إلي أربعة مستويات هي: (١) الفاعلية القوية جداً وتكون أكبر من ٨٪، (٢) الفاعلية القوية وتكون من ٤- أقل من ٨٪، (٣) الفاعلية المتوسطة وتكون من ١- أقل من ٤٪، (٤) الفاعلية الضعيفة تكون أقل من١٪.

وتشير البيانات الواردة في (جدول ٤ والأشكال ٩ و١٠ و١١) إلي أن المركب القطري لخريطة التفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي تتآلف من ٢١ دولة،

يمكن تقسيمها إلى أربعة مستويات[١] وفقاً لمؤشر فاعليتها التجارية مع السوق المصري كما يلي:

أ- المستوى التجاري الأول :

يقع ضمن هذا المستوي دول التبادل التجاري ذات مستوي الفاعلية القوي جداً، أى تلك الدول التى تتمتع بفاعلية تجارية يزيد مؤشرها عن ٨٪، ويندرج تحت هذا المستوي ثلاث دول هى: السعودية والكويت والإمارات، وكلها دول تنتمي للجناح الأسيوي للوطن العربي وتحديدا ضمن إقليم شبه الجزيرة العربية، وفي عام ٢٠١٤م أنتجت هذه الدول تبادلاً تجارياً مع مصر بلغ مقداره حوالي ١٢.٢ مليار دولار، بما يعادل نحو ٦١٪ من جملة التبادل التجاري بين مصر والسوق العربي. وهذه الدول الثلاث استقبلت صادرات من مصر بلغ مقدارها ما يقرب من ٤ مليار دولار أي حوالي ٤١٪ من جملة الصادرات المصرية للسوق العربي، كما أنها أرسلت إلي مصر واردات بلغ مقدارها نحو ٨.٢ مليار دولار، بما يكافيء أكثر من ٨٠٪ من جملة واردات مصر من الدول العربية. وعليه يمكن وصف هذه الدول بأنها دول الهيمنة التجارية العربية Arab trade domination مع مصر. ويتميز الميزان التجاري المصر مع هذه الدول بأنه ميزان عجز حيث تتفوق واردات مصر من هذه الدول علي صادراتها إليها بما يزيد عن الضعف تقريباً. وبفحص خصائص التبادل التجاري بين مصر ودول هذا المستوي يتبين ما يلي:

---

(١) تم التقسيم استناداً علي تطبيق مستويين من مستويات القياس وهما (١) مستوي القياس الترتيبي ordinal level الذي يقدم معلومات عن الظاهرة محل البحث مضيفاً إليها الترتيب بناءً علي ما تتمتع به من صفات معينة، ويوضح هذا المقياس أي الفئات أكبر أو أصغر من الفئة التي تسبقها، (٢) قياس الفترة interval level وهو يضم صفات القياس الترتيبي بالإضافة إلي صفة تساوي المسافات بين فئات وحدة القياس، أي أن المسافة بين كل فئتين متجاورتين متساوية، لذا فهو لايقف عند حد الترتيب ولكنه يوضح إلي حد تمتلك حالة معينة قدراً أكبر أو أقل من الخاصية التي يتم قياسها إذا ما قورنت بغيرها من الحالات (غانم، ٢٠٠٨، ١٧٠-١٧٢).

جدول (٤) : المركب القطري لحركة التجارة المصرية مع السوق العربى عام ٢٠١٤م.

الدولة	الصادرات المصرية (مليون دولار)		الواردات المصرية (مليون دولار)		الفاعلية التجارية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	م ف ت(*)	المستوي
السعودية	٢١٩٧.٧	٢٢.٦	٢٩٤٧.٣	٢٨.٩	٢٥.٧٥	قوي جداً
الكويت	٦٨٣.٦	٧.٠	٣٤٩١.٤	٣٤.٢	٢٠.٦	
الإمارات	١٠٨٩.٧	١١.٢	١٧٣٩.٥	١٧.٠٣	١٤.١٢	
العراق	٨٥٤.٢	٨.٨	٦٧٤.٢	٦.٦١	٧.٧	قوي
الجزائر	٦٢٨.٤	٦.٥	١٨٤.٤	١.٨١	٤.١٦	
الأردن	٦٧٩.٤	٧.٠	١٢٣.١	١.٢١	٤.١١	
لبنان	٦٨٣.١	٧.٠	١٠٥.٣	١.٠٣	٤.٠٢	
المغرب	٥٢٠.٦	٥.٤	١١٧.١	١.١٤	٣.٢٧	متوسط
السودان	٤٦٨.٢	٤.٨	١٢٢.٦	١.٢٣	٣.٠٢	
سوريا	٤١٧.١	٤.٣	١١٤.٣	١.١١	٢.٧١	
قطر	٣٩٣.٩	٤.١	٤٢.٤	٠.٤١	٢.٢٦	
اليمن	٢٩٦.٩	٣.١	٧٦.٢	٠.٧٣	١.٩٢	
عمان	١٧٧.٢	١.٨	١٩٢.٦	١.٩	١.٨٥	
تونس	٢٦٢.٤	٢.٧	٧١.١	٠.٧	١.٧	
البحرين	٦٢.٨	٠.٧	١٥٦.٢	١.٥٢	١.١١	
فلسطين	١٩٣.٣	٢.٠	٠.١٣	٠.٠٠١	١.٠٠١	
ليبيا	٢٠.١	٠.٢١	٤٣.٢	٠.٤٢	٠.٣٢	ضعيف
الصومال	٣٧.٩	٠.٤	٠.٨٤	٠.٠٠٨	٠.٢١	
موريتانيا	١٩.٩	٠.٢	٢.٤	٠.٠٢٤	٠.١١	
جيبوتى	٢١.٩	٠.٢٢	٠.٧	٠.٠٠٦	٠.١١	
جزر القمر	٠.٩	٠.٠١	٠.٥٣	٠.٠٠٥	٠.٠٠٨	
الإجمالي	**٩٧٠٩.٢**	**١٠٠**	**١٠٢٠٩.٨**	**١٠٠**	**١٠٠**	-----

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥). (*) م ف ت= مؤشر الفاعلية التجارية.

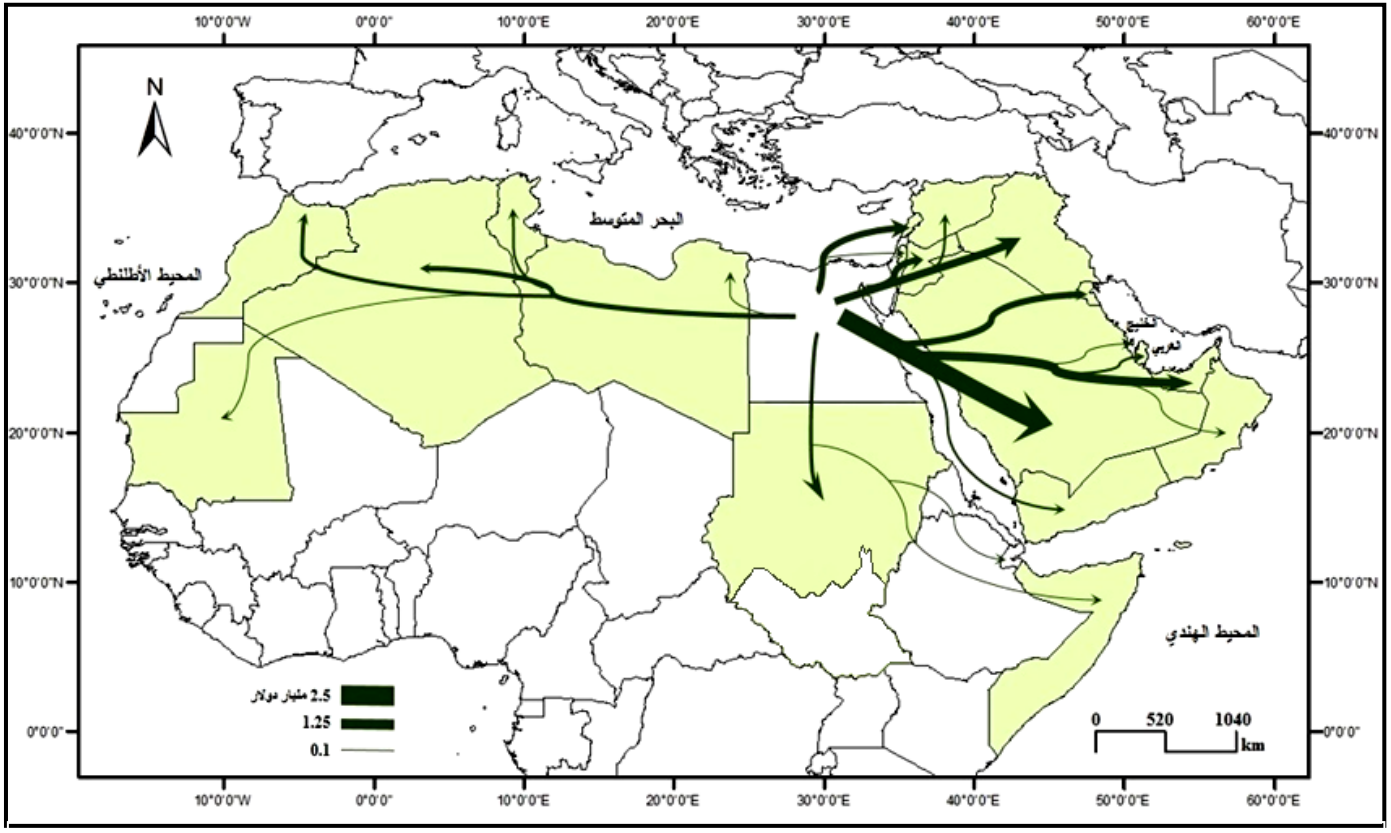

شكل (٩) : الصادرات المصرية إلى الدول العربية عام ٢٠١٤م.

- أن التبادل التجاري بين مصر ودولة السعودية قد حقق فاعلية تجارية قوية جداً بلغ مؤشرها نحو ٢٥.٧٥٪، وهذه الفاعلية ذات المؤشر الكبير جعلت السعودية تتصدر دول الوطن العربي في التبادل التجاري مع مصر. ورغم تصدر السعودية الدول العربية في الفاعلية التجارية مع السوق المصري، إلا أن التبادل التجاري بينها وبين مصر حقق نسبة زيادة محدودة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣م بلغت نحو ٢.٦٪، كما أنه في ٢٠١٤م تميز بارتفاع نسبة الصادرات المصرية للسعودية لتصل إلى ٤٢.٧٪ من إجمالي التبادل التجاري مع السعودية، بعد أن كانت تمثل ٣٩.٤٪ في عام ٢٠١٣م (CAPMAS, 2015)، وهذا يشير إلي تطور إيجابي في الميزان التجاري المصري مع السعودية نحو الأفضل، فقد سجل هذا الميزان عجزاً في عام ٢٠١٣م بلغت نسبته من جملة التبادل التجاري بين البلدين نحو ٢١.٢٪، لكنه في عام ٢٠١٤م بلغ نحو ١٤.٦٪ من جملة التبادل التجاري بينهما، مما يدل علي تحسن حركة التصدير المصري نحو السعودية علي الرغم من ظروف عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها مصر في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١م. ويرجع ذلك إلي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسعودية والذي بلغ حوالي ٧٥٢.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤م (International Monetary Fund, 2015).
- جاءت دولة الكويت في المرتبة الثانية بين دول المستوي الأول من حيث التبادل التجاري مع مصر في عام ٢٠١٤م، فقد حقق هذا التبادل فاعلية تجارية بلغ مؤشرها نحو ٢٠.٦٪. وتميز التبادل الكويتي مع مصر في عام ٢٠١٤م بتحقيق نسبة زيادة بلغت ٤٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٣م (CAPMAS, 2015)، كما أنه في ٢٠١٤م تميز بارتفاع نسبة الصادرات المصرية للكويت لتصل إلى ١٦.٤٪ من إجمالي التبادل التجاري مع الكويت، بعد أن كانت تمثل ٩.٦٪ في عام ٢٠١٣م (CAPMAS, 2015)، وهذا يعد مؤشرًا إيجابيًّا

يدل على تطور الميزان التجاري المصري مع الكويت نحو الأفضل، فقد سجل هذا الميزان عجزاً في عام ٢٠١٣م بلغت نسبته من جملة التبادل التجاري بين البلدين نحو ٨٠.٧٪، لكنه في عام ٢٠١٤م بلغ نحو ٦٧.٣٪ من جملة التبادل التجاري بينهما، مما يدل علي تحسن حركة التصدير المصري نحو الكويت علي الرغم من ظروف عدم الاستقرار السياسي بمصر منذ يناير ٢٠١١م. ويمكن إرجاع الفاعلية التجارية القوية للسوق الكويتي في مصر إلي الرخاء الاقتصادي في الكويت، والذي بدا في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ في عام ٢٠١٤م حوالي ١٧٢.٤ مليار دولار (International Monetary Fund, 2015).

- جاء التبادل التجاري مع الإمارات في المرتبة الثالثة والأخيرة بين دول المستوي التجاري الأول، فقد حقق هذا التبادل فاعلية تجارية كبيرة بلغ مؤشرها أكثر من ١٤٪. وتميز التبادل التجاري بين الإمارات ومصر بأنه حقق نسبة زيادة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣م بلغت نحو ٥٠.٧٪ (CAPMAS, 2015)، كما أنه في ٢٠١٤م تميز بتراجع محدود في نسبة الصادرات المصرية للإمارات لتصل إلى ٣٨.٥٪ من إجمالي التبادل التجاري مع الإمارات، بعد أن كانت تمثل ٤٠.٧٪ في عام ٢٠١٣م، وهذا يشير إلي تطور سلبي في الميزان التجاري المصري مع الإمارات، فقد سجل هذا الميزان عجزاً في عام ٢٠١٣م بلغت نسبته من جملة التبادل التجاري بين البلدين نحو ١٨.٦٪، لكنه في عام ٢٠١٤م بلغ نحو ٢٣٪ من جملة التبادل التجاري بينهما، مما يدل علي تدهور حركة التصدير المصري نحو الإمارات. وتعود الفاعلية القوية للسوق الإماراتي في مصر بسبب زيادة حركة الاستيراد المصري من الإمارات بنسبة بلغت ٥٦.٣٪، فضلاً عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للإمارات الذي بلغ في عام ٢٠١٤م نحو ٤٠١.٧ مليار دولار (International Monetary Fund, 2015).

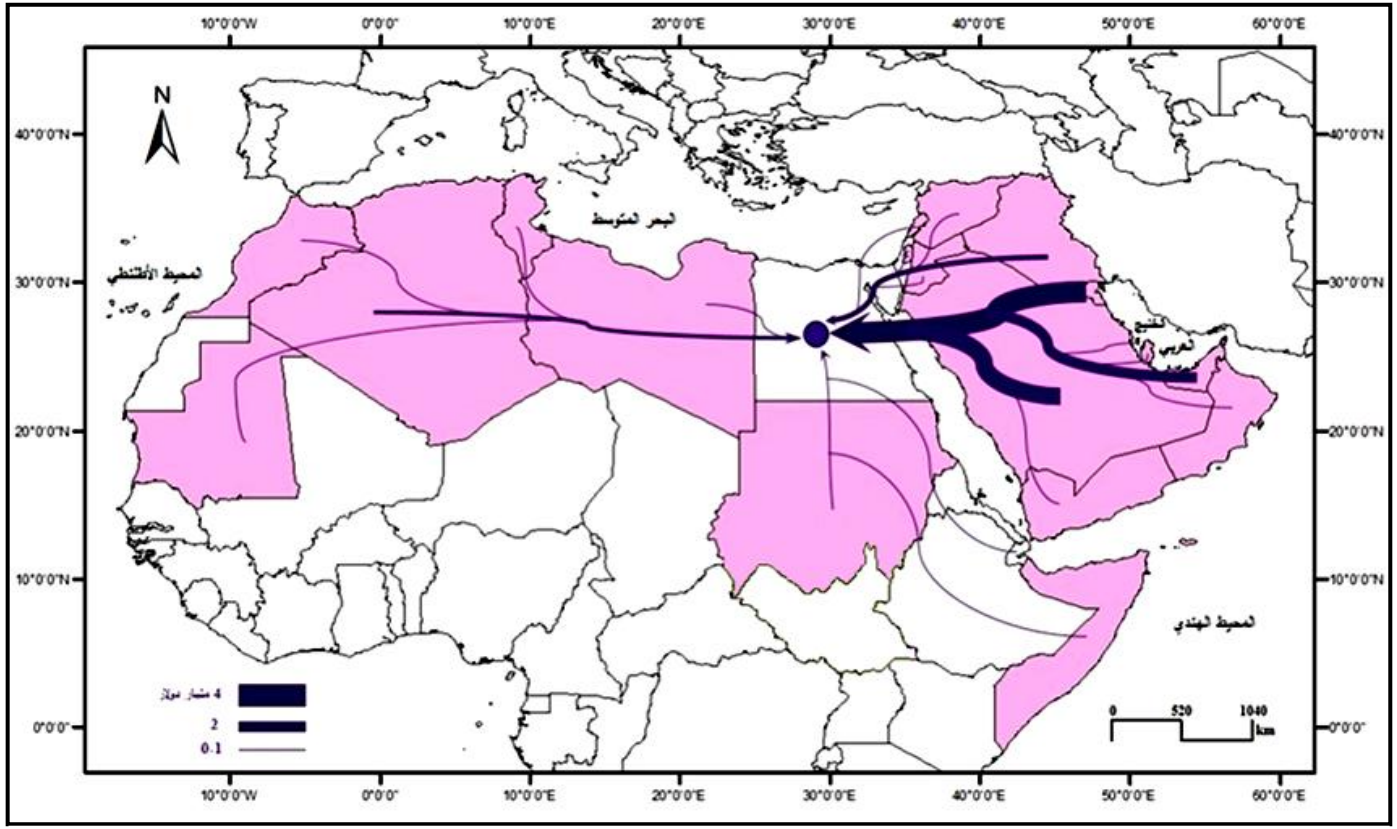

شكل (١٠) : الواردات المصرية من الدول العربية عام ٢٠١٤م.

ب- المستوى التجاري الثانى :

يندرج ضمن هذا المستوي دول التبادل التجاري ذات مستوي الفاعلية التجارية القوي، أى تلك الدول التى تتمتع بفاعلية تجارية ينحصر مؤشرها بين ٤ – أقل من ٨٪، ويقع في إطار هذا المستوي أربع دول، ثلاث دول منها تنتمي إلي الجناح الأسيوي وتحديداً ضمن إقليم الهلال الخصيب وهي: العراق والأردن ولبنان، أما الدولة الرابعة فهي تنتمي لدول الجناح الإفريقي ضمن إقليم المغرب العربي وهي دولة الجزائر. وقد حققت تلك الدول تبادلاً تجارياً مع مصر بلغ مقداره في عام ٢٠١٤م حوالي ٤ مليار دولار، أي ما يقابل نحو خُمس جملة التبادل التجاري المصري–العربي، وهذه الدول الثلاث استقبلت صادرات من مصر بلغ مقدارها ما يقرب من ٢.٨٥ مليار دولار أي حوالي ٢٩.٣٪ من جملة الصادرات المصرية للسوق العربي، كما أنها أرسلت إلي مصر واردات بلغ مقدارها نحو ١.١ مليار دولار، بما يكافيء حوالي ١٠.٧٪ من جملة واردات مصر من الدول العربية. وعليه يمكن وصف هذه الدول بأنها دول الظل التجاري العربي Arab trade shadowمع مصر. وقد تميز الميزان التجاري المصري مع هذه الدول بأنه ميزان فائض بلغت قيمته نحو ١.٧٦ مليار دولار، بما يعادل حوالي ٤٤.٧٪ من جملة التبادل التجاري مع دول هذا المستوي. وبفحص سمات التبادل التجاري مع دول هذا المستوي يتبين ما يلي:

- أن التبادل التجاري بين مصر ودولة العراق قد حقق فاعلية تجارية قوية بلغ مؤشرها نحو ٧.٧٪، وهذه الفاعلية جعلت العراق تتصدر دول المستوي الثاني وتحتل المرتبة الرابعة بين دول الوطن العربي في التبادل التجاري مع مصر. وتميز التبادل التجاري العراقي – المصري بأنه حقق نسبة زيادة كبيرة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣م بلغت نحو ٥١٪، كما أن عام ٢٠١٤م تميز بتفوق الصادرات المصرية للعراق علي الواردات المصرية منها، فقد سجلت الصادرات المصرية حوالي ٥٦٪ من إجمالي التبادل التجاري مع العراق، لكنها مع ذلك تراجعت نسبتها عن عام ٢٠١٣م حيث كانت تمثل ٧٢.٧٪، وهذا يشير إلي تطور سلبي في الميزان التجاري المصري مع العراق، فقد سجل هذا الميزان فائضاً في عام ٢٠١٣م بلغت نسبته من جملة التبادل التجاري بين البلدين نحو ٤٥.٤٪، لكنه في عام ٢٠١٤م بلغ نحو ١١.٨٪ من جملة التبادل التجاري بينهما، مما يدل علي تراجع حركة التصدير المصري نحو العراق مقارنة بالاستيراد منها.

- تأتي الجزائر في المرتبة الثانية بهذا المستوي، فقد سجلت مؤشر فاعلية تجارية بلغ ٤.١٦٪. وعلي مستوي الوطن العربي فإن الجزائر تحتل المركز الخامس في التبادل التجاري مع مصر. وبالرغم من تمتع التبادل التجاري الجزائري مع مصر بفاعلية تجارية ذات مستوي قوي بين الدول العربية، إلا أن مساهماته لم ترق إلي ما كانت عليه في عام ٢٠١٣م، فقد سجلت حركة التبادل التجاري بين مصر والجزائر تراجعاً في عام ٢٠١٤م مقارنة بعام ٢٠١٣م بلغت نسبتها -١١.٣٪، وفي المقابل سجل هذا التدفق تراجع مقارنة بعام ٢٠١٢م بلغت نسبته حوالي -٣٥.٤٪. وتميز الميزان التجاري المصري-الجزائر في عام ٢٠١٤م بالتفوق علي ميزان عام ٢٠١٣م، فكلاهما ميزان فائض، فالأول شكل ٥٤.٦٪ من جملة التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٤م أما الثاني فشكل نحو ١٠٪ من جملة الحركة التجارية بين البلدين عام ٢٠١٣م. وبمقارنة الميزان التجاري المصري – الجزائري عام ٢٠١٤م بميزان عام ٢٠١٢م يتبين تفوق الأول علي الثاني بصورة كبيرة، فالأول ميزان فائض والثاني ميزان عجز بلغت قيمته ٤٢.٤٪ من جملة التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٢م، وهذا يشير إلي تفوق حركة التصدير المصري نحو الجزائر مقارنة بالاستيراد منها في العامين المنصرمين.
- حلت الأردن في المرتبة الثالثة بين دول هذا المستوي، فقد سجلت مؤشر فاعلية تجارية بلغ ٤.١١٪. وعلي مستوي الوطن العربي فإن دولة الأردن احتلت المركز السادس في التبادل التجاري مع مصر. ومع أن الأردن تندرج ضمن فئة دول الفاعلية التجارية القوية في التبادل التجاري مع مصر، إلا أن تفاعلها التجاري مع مصر في عام ٢٠١٤م تراجع عما كان عليه في عام ٢٠١٣م، فقد سجلت حركة التبادل التجاري بين مصر والأردن تراجعاً بلغت نسبته -٣.٤٪. وتميز الميزان التجاري المصري-الأردني في عام ٢٠١٤م بأنه ميزان فائض، وعند مقارنته بعام ٢٠١٣م يتضح أنه يتسم بالتقهقر أمام هذا الميزان، فالأول شكل ٦٩.٣٪ من جملة التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٤م أما الثاني فشكل نحو ٧٥.٤٪ من جملة الحركة التجارية بين البلدين عام ٢٠١٣م، وكلا الميزانين يشيرا إلي تفوق حركة التصدير المصري نحو الأردن مقارنة بالاستيراد منها.

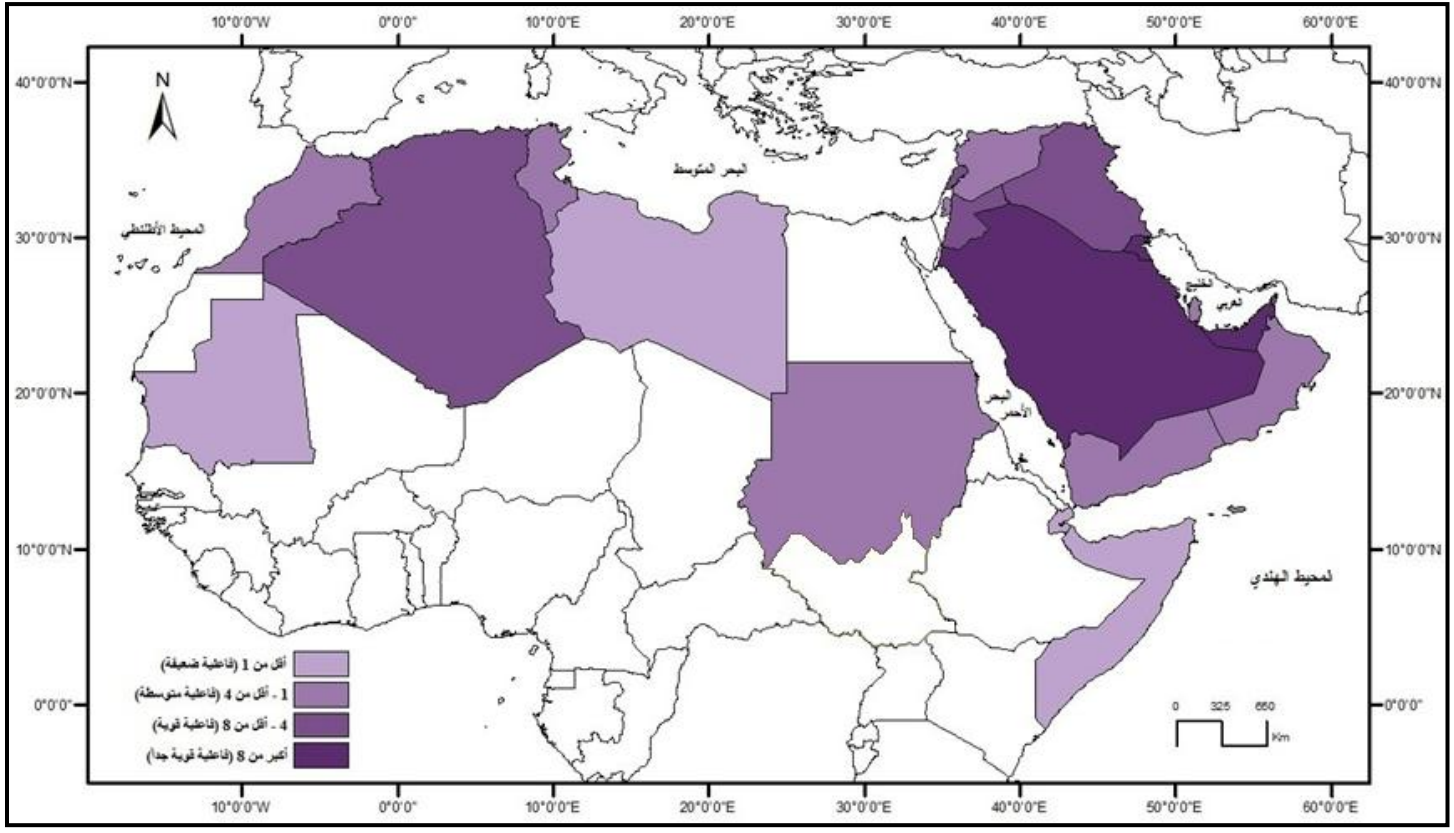

شكل (١١) : هيراركية الفاعلية التجارية للدول العربية مع مصر عام ٢٠١٤م.

- جاءت لبنان في المرتبة الرابعة والأخيرة في هذا المستوي، فقد رصد مؤشر فاعليتها التجارية قيمة بلغت نحو ٤.٠٢٪، جعلها تأتي في المركز السابع بين دول الوطن العربي في التبادل التجاري مع مصر. وبمراجعة الخريطة الزمنية للتفاعل التجاري بين لبنان ومصر يلاحظ أن هذا التفاعل في تراجع مستمر منذ عام ٢٠١١ وحتي ٢٠١٤م، فقد سجل هذا التفاعل في عام ٢٠١٤م تراجعاً بلغت نسبته -٣٣.٧٪ و -١٨.١٪ و -٣.٥٪ مقارنة بأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣م علي التوالي. أما الميزان التجاري المصري مع لبنان اتسم بأنه ميزان فائض، فقد سجل في عام ٢٠١٤م قيمة بلغت ٧٣.٣٪ من جملة التبادل التجاري بين البلدين في هذا العام، وفي عام ٢٠١٣م سجل قيمة بلغت ٧١.٠٪ من جملة التبادل التجاري بين البلدين في ذات العام، وفي عام ٢٠١٢م شكل نحو ٧٥.٥٪ من جملة الحركة التجارية بين البلدين. والقيم السابقة توضح تفوق النشاط التصديري من مصر نحو لبنان مقارنة بالاستيراد المصري بأكثر من ستة أمثال تقريباً.

ج- المستوى التجاري الثالث :

يقع ضمن هذا المستوي دول التبادل التجاري ذات مستوي الفاعلية المتوسط، أى تلك الدول التى تتمتع بفاعلية تجارية تنحصر قيمة مؤشرها بين ١ – أقل من ٤٪، ويندرج ضمن قائمة هذا المستوي تسع دول، وهي وفق ترتيب مؤشر الفاعلية كما يلي: المغرب والسودان وسوريا وقطر واليمن وعمان وتونس والبحرين وفلسطين. وفي عام ٢٠١٤م حققت هذه الدول التسع ما يقرب من خمس حجم التبادل التجاري بين مصر والوطن العربي، فقد استقبلت هذه الدول من مصر صادرات بلغ مقدارها ٢.٧٨ مليار دولار أي ما يقرب من ثلاثة أعشار الصادرات المصرية للسوق العربي، كما أن تلك الدول أرسلت لمصر واردات بلغ مقدارها ٠.٩٦ مليار دولار بما يكافيء حوالي عُشر الواردات المصرية من السوق العربي، وعليه يمكن وصف هذه الدول بأنها دول شبه الظل التجاري لمصر مع الوطن العربي. ويتميز الميزان التجاري المصري مع دول هذا المستوي بأنه ميزان فائض في أغلبه، فهناك سبع دول حققت مصر معها ميزان فائض، ودولتان حققت مصر معها ميزان عجز هما عمان والبحرين. ويمثل السوق المغربي قمة هذا المستوي بمؤشر فاعلية تجارية

قدرت قيمته بنحو ٣.٢٧٪، ومع تلك الفاعلية التي تقترب من الفئة القوية، فإن السوق المغربي حقق تراجعاً في تبادله التجاري مع مصر في عام ٢٠١٤م عن عام ٢٠١٣ و ٢٠١٢ و ٢٠١١م بنسبة بلغت حوالي -٣.٤٪ و -١٨.١٪ و-٢٥.٢٪ علي التوالي. ويحتل السوق السوداني المرتبة الثانية بين دول هذا المستوي بمؤشر فاعلية تجارية بلغت قيمته أكثر من ٣٪. وبرصد تطور التبادل التجاري لهذا السوق مع مصر، يتبين أن هذا السوق قد أصابه تراجعاً في التبادل التجاري في عام ٢٠١٤م بلغت نسبته نحو -٢.٨٪ عن عام ٢٠١٣م، ولكنه مقارنة بعامي ٢٠١١ و٢٠١٢م حقق زيادة بلغت نسبتها ٤.٣٪ و٢٤٪ علي التوالي.

د- المستوى التجاري الرابع :

يضم هذا المستوي الدول ذات مستوي الفاعلية التجارية الضعيف، وهي تلك الدول التى تتمتع بفاعلية تجارية قيمة مؤشرها أقل من ١٪. وترسل دول هذا المستوي مجتمعة نحو ٠.٥٪ من جملة الواردات العربية الوافدة لمصر، وتستقبل أكثر من ١٪ من جملة الصادرات المصرية للسوق العربي، لذا يمكن وصف دول هذا المستوي بأنها دول التمثيل التجاري الرمزي، أو دول الفاعلية التجارية الرمزية. ويتميز الميزان التجاري بين مصر ودول هذا المستوي بأنه ميزان فائض في أغلبه، فأربع دول من دول هذا المستوي تتفوق الصادرات المصرية إليها علي الواردات القادمة منها لمصر، ودولة واحدة يحقق الميزان التجاري معها ميزان عجز وهي دولة ليبيا حيث تتفوق الواردات المصرية منها علي الصادرات إليها. ويأتي علي رأس هذا المستوي دولة ليبيا بمؤشر فاعلية تجارية بلغ ٠.٣٢٪، وبمراجعة الخريطة الزمنية للتبادل التجاري بين مصر وليبيا في السنوات الأربع الأخيرة، يُلاحظ أن حركة التبادل التجاري بين البلدين قد أصابها انهيار شبه تام في عام ٢٠١٤م، فقد تراجع الحجم التجاري بينهما في ٢٠١٤م مقارنة بعام ٢٠١٣ و ٢٠١٢ و ٢٠١١م بنحو -٩٥.٤٪ و-٩٦.١٪ و-٨٩.٨٪ علي الترتيب، وهذه النسب تشير إلي شبه توقف في التبادل التجاري بين الدولتين، ويمكن إرجاع أسباب الانهيار الذي ضرب حركة التبادل التجاري بين مصر وليبيا إلي حالة عدم الاستقرار في البلدين، فضلاً عن الاضطرابات التي أصابت العلاقات بين البلدين في الفترة الأخيرة. وتأتي الصومال في

المرتبة الثانية بين دول هذا المستوي بمؤشر فاعلية تجارية بلغ ٠.٢١٪ وثم موريتانيا وجيبوتي بمؤشر بلغ ٠.١١٪ وأخيرا جزر القمر بمؤشر بلغ ٠.٠٠٨٪.

رابعاً – التفاعل التجارى النوعى :

يشير مصطلح التفاعل النوعي qualitative interaction في النشاط التجاري إلي المركب الهيكلي للسلع الذي تقوم عليه الحركة التجارية، وفي ميدان التجارة الخارجية تنطوي دراسة هذا التفاعل علي تحليل البناء السلعي commodity structure للصادرات والواردات لدولة ما أو إقليم ما في تفاعله تجارياً مع الدول أو الأقاليم الأخري، ويوجد للبناء السلعي في التجارة الخارجية أكثر من تصنيف تعتمده الأمم المتحدة[١]. وتكمن أهمية تحليل المركب الهيكلي للتجارة الخارجية للدولة في أنها أداة من أدوات استكشاف ما يلي: (١) مدي مساهمة كل سلعة في حركة

---

(١) يستخدم في إحصاءات التجارة الخارجية عديد من التصنيفات للهيكل السلعي من أهمها:

١. نظام ترميز وتوصيف السلع المتوافقة harmonized commodity description and coding system (HS) ويعرف اختصار بالنظام المنسق، وفيه تصنف السلع وفق درجة التصنيع إلي المواد الخام والمنتجات غير المصنعة والمنتجات شبه مصنعة والمنتجات تامة الصنع، ويحتوي على ٥١١٣ عنواناً فرعياً sudheading و١٢٤١ عنواناً heading موزعا على ٩٨ فصلاً chapters و٢١ باباً(قسماً) section.

٢. التصنيف وفقاً للفئات الاقتصادية الواسعة broad economic categories (BEC)، وفيه تصنف السلع وفق استخدامها النهائي إلي رأسمالية أو وسيطة أو استهلاكية، ويتضمن سبعة مجموعات رئيسية تقسم إلى ١٩ فئة.

٣. التصنيف الموحد للتجارة الدولية standard international trade classification (SITC) وفيه تصنف السلع وفقا إلي طبيعة السلع والمواد المستخدمة في إنتاجها ومرحلة التجهيز وممارسات السوق واستخدامات المنتج وأهمية السلع في التبادل التجاري العالمي والتغييرات التكنولوجية، ويتضمن التصنيف حوالي ٢٠٧٩ بند أساسي مجمعة في ٢٦١ مجموعة و٢٧ شعبة وعشرة أبواب.

٤. التصنيف المركزي للمنتجات central product classification (COC) يقوم ذلك التصنيف علي تصنيف النظام المنسق مع تعديل بسيط حيث تضم الأبواب من ٠-٤ تصنيف السلع أما الأبواب من ٥-٩ فهي لتصنيف منتجات الخدمات (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة www.un.org/development/desa تاريخ الزيارة ٢٠١٥/١٠/٢٠م).

الصادرات والواردات، (٢) مدى تنوع السلع وتركزها (عبدالعزيز، ٢٠٠٣، ٤١). وتنطوي البنية النوعية للتفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي علي العديد من

السلع التي تم تصنيفها في الدراسة إلي تسع فئات[١]، وللوقوف علي الخصائص التفاعلية لكل فئة منها يُستفاد من البيانات الواردة في (جدول ٥ والأشكال ١٢ و١٣ و١٤ و ١٥) ما يلي:

- **فئة الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الاستخراجية**، تأتي هذه الفئة علي قمة مركب الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع السوق العربي، فقد بلغت جملة ما تساهم به هذه الفئة السلعية حوالي ٧.٢ مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر من ٣٦٪ من جملة حركة التجارة المصرية مع دول الوطن العربي في عام ٢٠١٤م، ويعود ارتفاع قيمة مساهمة هذه الفئة في المركب السلعي لمصر مع دول الوطن العربي إلي ارتفاع أسعار المنتجات البترولية التي تشكل محور هذه الفئة، فعلي سبيل المثال قد سجل متوسط سعر برميل النفط في عام ٢٠١٤م حوالي ٩٩.٥٧ دولار (OPEC, 2015, 6). وقد شكلت الصادرات المصرية من تلك الفئة السلعية في عام ٢٠١٤م قيمة بلغت حوالي ٠.٧٥ مليار دولار، بما يعادل نحو ٧.٧٪ من حجم الصادرات المصرية للسوق العربي، وبذلك تحتل تلك الفئة السلعية المرتبة السادسة بين السلع المصرية المتجهة إلي الدول العربية. أما الواردات المصرية في عام ٢٠١٤م من هذه الفئة فقد بلغت نحو ٦.٤١ مليار دولار، بما يكافيء حوالي ٦٣٪ من جملة الواردات المصرية من السوق العربي في هذا العام، وبذلك تحتل هذه الفئة السلعية المرتبة الأولي بين السلع الوافدة من الدول العربية إلي مصر. ورصد حساب معدل التبادل الدولي R_{ic} لهذه الفئة السلعية قيمة بلغت حوالي ٠.١٢ وهي قيمة متدنية جداً تشير بوضوح إلي تراجع

---

(١) اتبع الباحث في تقسيم الفئات السلعية "النظام المنسق HS" المستخدم في مصر من قبل وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مع بعض التعديل من خلال دمج بعض الفئات السلعية المتشابة معاً في فئة واحدة ونتج عن ذلك ثمان فئات وكما قامت بدمج الفئات ذات المشاركة المحدودة في فئة واحدة حملت اسم أصناف أخري، ليكون عدد الفئات السلعية تسع فئات.

جدول (٥) : المركب السلعى للتجارة الخارجية المصرية مع السوق العربى ٢٠١٤م.

السلع الرئيسية	صادرات مصر			واردات مصر			الميزان السلعي		R_{ic} (٣)
	القيمة (مليون دولار)	٪	م ت ج (١) صادرات	القيمة (مليون دولار)	٪	م ت ج (٢) واردات	القيمة (مليون دولار)	٪ من جملة مصر-العرب	
منتجات البترول والوقود والصناعات الاستخراجية	٧٤٧,٥٩	٧,٧	٦٢,٩	٦٤٠٧,٤٢	٦٢,٧	٧٩,١	-٥٦٥٩,٨٣	-٢٨,٤٢	٠,١١
المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ	٣٠٣٨,٩٤	٣١,٣	٣٥,١	٨٦٢,١	٨,٤	٤٩,٥	٢١٧٦,٨٤	١٠,٩٣	٣,٥٣
المنتجات الكيماوية والبلاستيك	١٦٣١,١٣	١٦,٨	٢٩,١	٨٧٤,٣٥	٨,٦	٨٨,٨	٧٥٦,٧٨	٣,٨	١,٨٦
المنتجات المعدنية	١٢٦٢,١٧	١٣	٤٩,٢	٥٨٩,٦٥	٥,٨	٤٩,٨	٦٧٢,٥٢	٣,٣٨	٢,١٤
منتجات الرخام والأحجار والخزف والزجاج ومثيلتها	١٠٢٩,١٨	١٠,٦	٣٧,٤	٥٤٩,٦١	٥,٤	٨٠,٣	٤٧٩,٥٧	٢,٤١	١,٨٧
الآلات والمعدات والأجهزة الكهربية	٩٥١,٤٧	٩,٨	٤٦,٧	٤٥٨,٢١	٤,٥	٧٦,٥	٤٩٣,٢٦	٢,٤٨	٢,١
منتجات الغزل والنسيج والأليأف النسيجية والملابس	٢٧١,٨٦	٢,٨	٣٧,٢	١٩٣,١٢	١,٩	٧٧,٢	٧٨,٧٤	٠,٤	١,٤١
منتجات المطاط والجلود والأخشاب والورق ومنتجاته	٢٧١,٨٦	٢,٨	٦٩,٨	٦١,٦٤	٠,٦	٥٨,٢	٢١٠,٢٢	١,٠٦	٤,٤١
أصناف أخرى	٥٠٥	٥,٢	-----	٢١٣,٧	٢,١	-----	٢٩١,٣	١,٤٦	٢,٣٦
الجملة	**٩٧٠٩,٢**	**١٠٠**	**٤٥,٩**	**١٠٢٠٩,٨**	**١٠٠**	**٦٩,٨**	**-٥٠٠,٦**	**-٢,٥١**	**٠,٩٥**

المصدر: (نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٥؛ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، ٢٠١٥).

(١) م ت ج صادرات هو مؤشر التركز الجغرافي للصادرات، ويحسب من المعادلة التالية: م ت ج صادرات = (قيمة الصادرات لأهم شريكين ÷ جملة الصادرات) × ١٠٠ (رهبان، ٢٠٠٤، ٢٢).

(٢) م ت ج واردات هو مؤشر التركز الجغرافي للواردات، ويحسب من المعادلة التالية: م ت ج واردات = (قيمة الواردات لأهم شريكين ÷ جملة الواردات) × ١٠٠ (رهبان، ٢٠٠٤، ٢٢).

(٣) R_{ic} هو معدل التبادل الدولي ويتم حسابه من المعادلة التالية: $Ric = \frac{Eab}{Iab}$ حيث E_{ab}= صادرات الدولة a للدولة b، وI_{ab}= واردات الدولة a من الدولة b. وتكون نتائج المعادلة كالأتي:

١. أقل من واحد وتعني تراجع الصادرات أمام الواردات، وهذا ليس في صالح الدولة، ٢. تساوي واحد وتعني تعادل الصادرات والواردات، وهذا ليس في صالح الدولة،

٣. أكبر من واحد وتعني تفوق الصادرات علي الواردات، وهذا في صالح الدولة (حسين، د ن، ٢٩-٣٠).

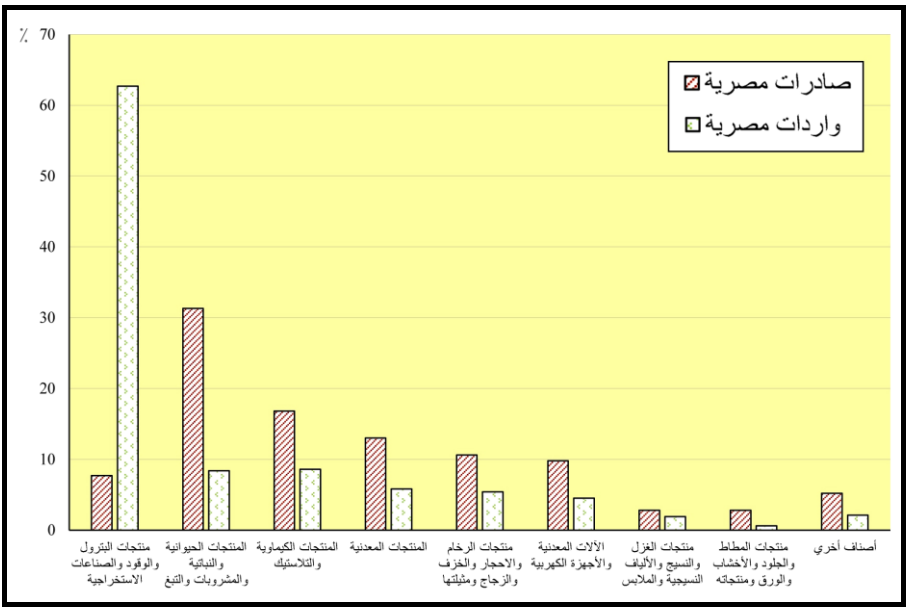

شكل (١٢) : البنية النوعية للتفاعل التجارى بين مصر والسوق العربى عام ٢٠١٤م.

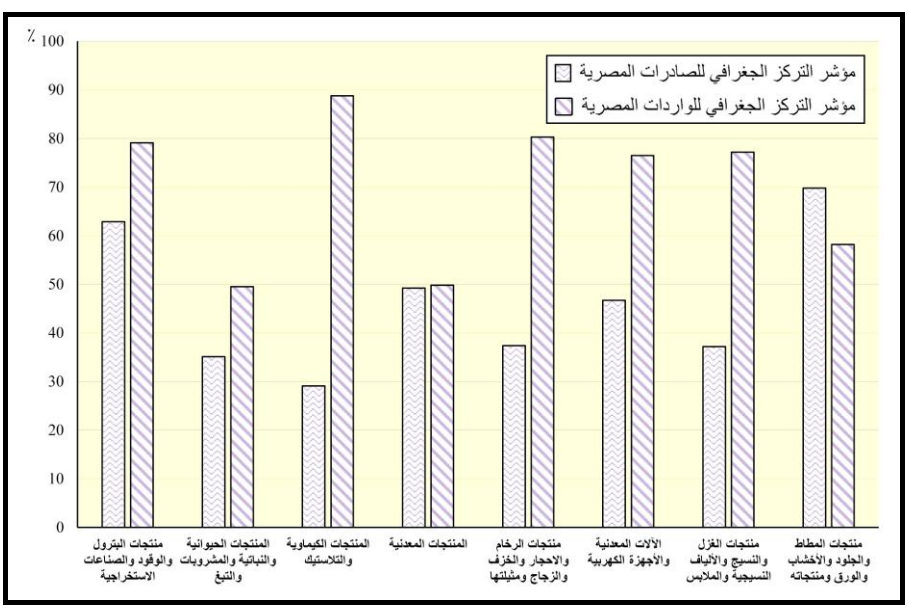

شكل (١٣) : التركز الجغرافى للمركب السلعى للتجارة المصرية مع السوق العربى عام ٢٠١٤م.

حركة التصدير المصري من تلك الفئة للسوق العربي أمام حركة الاستيراد منه، وتشير هذه النتيجة إلي أن كل وحدة تصدير مصري من هذه الفئة السلعية يقابلها نحو تسع وحدات استيراد، مما يعني أن عملية التبادل التجاري في هذه الفئة ليست في صالح مصر، بما يدل علي أن جزء كبير من الدخل القومي المصري يتجه للخارج لسد احتياجات مصر من هذه الفئة. ويفسر ذلك بصورة واضحة قياس الميزان التجاري لهذه الفئة السلعية والذي وقع ضمن نمط ميزان العجز التجاري، حيث سجل العجز في هذا الميزان قيمة بلغت نحو ٥.٧ مليار دولار بما يقابل حوالي ٢٨.٤٪ من جملة حركة التجارة بين مصر والسوق العربي، وتدل خصائص ميزان هذه الفئة السلعية علي أنها هي الفئة الوحيدة التي تقع في إطار هذا النمط للميزان التجاري السلعي لمصر مع السوق العربي، لذا تحتاج مصر أن تضاعف من الحركة التصديرية لهذه السلعة نحو السوق العربي بمقدار يقترب من تسعة أضعاف، أو تقلل من وارداتها منها بنحو ٠.٨٨٪ حتي تحقق الميزان الصفري فيها، وهذا يتطلب ترشيد المصريين للاستهلاك من هذه الفئة. وبمراجعة الخريطة الزمنية للحركة التجارية لهذه السلعة مع السوق العربي يتبين أنه في عام ٢٠١٤م قد حقق زيادة بلغت نسبتها ١١.٣٪ و ١.٩٪ و١٢.٨٥٪ مقارنة بعام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣م علي التوالي، في دلالة علي استهلاك المصريين منها. وبفحص خريطة التفاعل التجاري المصري – العربي لهذه الفئة السلعية يتبين الآتي: (١) تتجه الصادرات المصرية من تلك السلعة إلي ثمان دول هي: الكويت ٤٣.٨٪ ولبنان ١٩.١٪ والأردن ١٥.٥٪ وتونس ٧.٣٪ والإمارات ٦.٨٪ وعمان ٤.١٪ والسعودية ٣٪ وسوريا ٠.٤٪، (٢) تأتي الواردات المصرية من هذه الفئة السلعية من ثمان دول هي: الكويت ٥٧.٧٪ والسعودية ٢١.٤٪ والعراق ١١.٢٪ والإمارات ٦.٥٪ والجزائر ٢.٧٪ واليمن ٠.٤٣٪ والأردن ٠.٠٦٥٪ وتونس ٠.٠٠٢٪ (نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٥؛ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، ٢٠١٥). وبذلك يسجل مؤشر التركز الجغرافي للصادرات نحو ٦٢.٩٪، ويسجل مؤشر التركز الجغرافي للواردات حالي ٧٩.١٪.

شكل (١٤) : الميزان السلعي للتفاعل التجاري المصري – العربي عام ٢٠١٤م.

- **فئة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات**، تأتي بالمرتبة الثانية في المركب الهيكلي للتفاعل التجاري لمصر مع الدول العربية، فقد سجل إجمالي ما تساهم به هذه الفئة السلعية أكثر من ٣.٩ مليار دولار، وهو ما يكافيء نحو خُمس جملة الحركة التجارية لمصر مع الدول العربية في عام ٢٠١٤م. ومثلت صادرات مصر من تلك الفئة السلعية إلي السوق العربي حوالي ٣.٠٤ مليار دولار، بما يعادل نحو ثُلث حجم الصادرات المصرية للسوق العربي وحوالي تُسع حجم الصادرات المصرية مع الأسواق العالمية المتفاعلة معها. وبذلك يتبين أن تلك الفئة السلعية تأتي علي قمة السلع المصرية المصدرة إلي الدول العربية. أما الواردات المصرية من تلك فئة فقد رصدت قيمة بلغ مقدارها نحو ٠.٨٦٢ مليار دولار، وبذلك تحتل هذه الفئة السلعية المرتبة الثالثة بين السلع القادمة إلي مصر من الدول العربية. وقد سجل حساب معدل التبادل الدولي لهذه الفئة نتيجة بلغت ٣.٥٣، مشيراً إلي تفوق حركة التصدير المصري لتلك الفئة السلعية

نحو السوق العربي علي حركة الاستيراد منها، حيث كل ثلاث وحدات تصديرية ونصف يقابلها وحدة واحدة واردة، ويبدو ذلك واضحاً في الميزان التجاري لهذه الفئة السلعية والذي يقع ضمن نمط ميزان الفائض التجاري، فقد سجل الفائض في الميزان التجاري لهذه الفئة قيمة بلغت نحو ٢.١٨ مليار دولار بما يقابل أكثر من عُشر حجم حركة التجارة بين مصر والسوق العربي، وهي بذلك تقع علي قمة ميزان الفائض التجاري في هيكل البناء السلعي للتجارة بين مصر والسوق العربي. وبرصد تطور الحركة التجارية بين مصر والسوق العربي لهذه السلعة في عام ٢٠١٤م يتبين أنها حققت زيادة بلغت نسبتها ١٨.٢٪ و ١٤.٨٪ مقارنة بعام ٢٠١١ و ٢٠١٢م علي التوالي ولكن أصابها تراجع بلغت نسبته -٥.٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٣م. وبرصد حركة التفاعل التجاري لهذه الفئة السلعية بين مصر والسوق العربي مكانياً يتبين الآتي: (١) تخرج صادرات مصر من تلك السلعة متجهة إلي خمس عشرة دولة عربية هي السعودية ٢٢.٤٪ والإمارات ١٢.٧٪ والعراق ١١.٢٪ والكويت ١٠.٨٪ والأردن ٧.٨٪ والجزائر ٦.٢٪ ولبنان ٥.٨٪، وليبيا ٥.٢٪ والمغرب ٤.٣٪ وعمان ٢.٦٪ والسودان ٢.٢٪ وسوريا ٢.١٪ وقطر ١.٩٪ وتونس ١.٥٪ والصومال ١.٣٪، (٢) وتأتي واردات مصر من هذه الفئة السلعية من تسع دول سوريا ٢٩.٣٪ ولبنان ٢٠.٢٪ والسودان ١٥.٧٪ والصومال ١٤.٨٪ والعراق ٧.١٪ والمغرب ٦.٢٪ وتونس ٣.٢٪ واليمن ٢.٢٪ والجزائر ١.٣٪ (نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٥؛ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، ٢٠١٥). وبهذا يسجل مؤشر التركز الجغرافي للصادرات نحو ٣٥.١٪، ويسجل مؤشر التركز الجغرافي للواردات حوالي ٤٩.٥٪.

- **فئة المنتجات الكيماوية والبلاستيك،** تقع في المرتبة الثالثة في مركب الهيكل السلعي لحركة التبادل التجاري بين مصر ودول الوطن العربي، ففي عام ٢٠١٤م بلغ جملة ما تشارك به هذه الفئة من السلع أكثر من ٢.٥ مليار دولار، وهو ما يزن ثُمن إجمالي التبادل التجاري بين مصر والدول العربية تقريباً. وقد شكلت الصادرات المصرية القاصدة السوق العربي من تلك الفئة السلعية قيمة بلغ مقدارها

أكثر من ١.٦٣ مليار دولار، بما يعادل نحو سُدس حجم الصادرات المصرية للسوق العربي، وبذلك يتبين أن هذه الفئة السلعية تأتي في المرتبة الثانية بين السلع المصرية المُصَدرة إلي الدول العربية. أما الواردات المصرية من الفئة نفسها فقد سجلت قيمة بلغ مقدارها نحو ٠.٨٧٤ مليار دولار، بما يوازن نحو ٨.٦٪ من جملة الواردات المصرية من السوق العربي في العام ذاته، وبذلك تحتل هذه الفئة المرتبة الثانية بين السلع الآتية لمصر من الدول العربية. وعند قياس الميزان التجاري لهذه الفئة السلعية يتضح أنه يقع ضمن نمط ميزان الفائض التجاري، فقد سجل مقدار الفائض في ميزانها قيمة بلغت نحو ٠.٧٦ مليار دولار بما يعادل نحو ٣.٨٪ من حجم التدفق التجاري بين مصر والسوق العربي، وبذلك تكون هذه الفئة السلعية في المرتبة الثانية لميزان الفائض التجاري للمركب السلعي لتجارة مصر مع السوق العربي. وأوضح حساب معدل التبادل الدولي للفئة ذاتها أن التفاعل التجاري لها بين مصر والدول العربية يصب في المصلحة المصرية، فقد سجل المعدل قيمة بلغت ١.٨٧، بما يعني أن صادرات مصر للدول العربية منها يعادل نحو ١.٩ مرة قدر وارداتها منها من الدول العربية. وعند مقارنة التفاعل التجاري بين مصر والدول العربية لفئة المنتجات الكيماوية والبلاستيك في عام ٢٠١٤م بعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢م يتضح أنه حقق زيادة بلغت نسبتها ٩.٥٪ و ٥.٨٪ علي التوالي، ولكنه قد تقهقر بنسبة بلغ مقدارها -٣.٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٣م. أما التفاعل المكاني لتجارة هذه الفئة بين مصر والسوق العربي يشير إلي: (١) تخرج الصادرات المصرية من هذه السلعة متجهة إلي أربع عشرة دولة عربية، تسع منها تنتمي للجناح العربي الأسيوي تستقبل نحو ٦٠٪ من هذه الصادرات، وتأتي السعودية علي قمة هذه الدول بنصيب ١٦.٥٪ تليها العراق بنصيب ١٢.٦٪ ثم الإمارات بنصيب ٨.٣٪ ولبنان ٥.٨٪ والأردن ٥.٣٪ واليمن ٤.٧٪ والكويت ٣.٢٪ فلسطين ٢.٤٪ وسوريا ١.٢٪، وخمس دول تنتمي للجناح العربي الإفريقي تستقبل ٤٠٪ من صادرات هذه الفئة السلعية، تأتي علي رأسها السودان بنصيب بلغ ١٠.٥٪ ثم الجزائر ١٠.١٪ والمغرب ٩.٨٪ وتونس ٦.٧٪ وليبيا ٢.٩٪، (٢) تأتي واردات مصر من هذه الفئة السلعية من ست دول

جميعها تنتمي للجناح العربي الأسيوي وهي السعودية بنصيب ٦٨.٨٪ والإمارات ٢٠٪ والأردن ٤.٣٪ وقطر ٢.٧٪ والكويت ٢.٣٪ عمان ١.٩٪ (نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٥؛ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، ٢٠١٥). وعليه يكون مؤشر التركز الجغرافي لصادرات فئة المنتجات الكيماوية والبلاستيك قد بلغ نحو ٢٩.١٪، أما مؤشر التركز الجغرافي للواردات فيسجل حوالي ٨٩.٠٪.

- **فئة المنتجات المعدنية،** تحتل المرتبة الرابعة في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية، فقد بلغ مقدار ما تساهم به هذه الفئة من السلع في عام ٢٠١٤م أكثر من ١.٨٥ مليار دولار، وهو ما يزن حوالي عُشر إجمالي التبادل التجاري بين مصر والدول العربية تقريباً. وسجلت الصادرات المصرية المتجهة للدول العربية من تلك الفئة السلعية قيمة بلغ مقدارها أكثر من ١.٢٦ مليار دولار، بما يُعادل نحو ثُمن حجم الصادرات المصرية نحو السوق العربي، وبذلك تقع هذه الفئة السلعية في المرتبة الثالثة بين السلع المصرية المصدرة إلي الدول العربية. أما الواردات المصرية من فئة المنتجات المعدنية فقد سجلت قيمة بلغ مقدارها نحو ٠.٥٩ مليار دولار، بما يكافيء نحو ٥.٨٪ من جملة الواردات المصرية من الدول العربية، وبذلك تحتل هذه الفئة السلعية المرتبة الرابعة بين السلع المستوردة لمصر من الدول العربية. وبحساب الميزان التجاري لهذه الفئة السلعية يتضح أنه يندرج في إطار نمط ميزان الفائض التجاري، فقد سجل مقدار الفائض في هذا الميزان قيمة تزيد عن ٠.٦٧ مليار دولار بما يعادل نحو ٣.٤٪ من جملة التبادل التجاري بين مصر والوطن العربي، مما يشير إلي أن هذه الفئة السلعية تحتل المرتبة الثالثة لميزان الفائض التجاري بالهيكل السلعي للتجارة المصرية مع الوطن العربي. ويؤكد ما تقدم تسجيل معدل التبادل الدولي لهذه الفئة قيمة بلغت ٢.١٤، مما يدل علي التفوق التجاري لصالح مصر في هذه الفئة، لأن حجم الصادرات المصرية منها إلي الدول العربية يعادل أكثر من ضعف الواردات منها. وعند مقارنة حركة التبادل التجاري بين مصر ودول الوطن العربي في فئة المنتجات المعدنية في عام ٢٠١٤ بأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣م يتبين أنها قد حققت تراجعاً مستمراً

سجلت نسبته -٣٠.٦٪ و-١١.٥٪ و -٢٥.٦٪ علي التوالي. وبرصد حركة التفاعل المكاني للتجارة بهذه الفئة السلعية بين مصر ودول الوطن العربي يتضح ما يلي: (١) تتجه صادرات مصر من المنتجات المعدنية إلي ست عشرة دولة عربية، عشرة منها تقع في الجناح العربي الأسيوي وتستقبل ثلثي هذه الصادرات، وتأتي السعودية علي قمة هذه الدول بنصيب ٣٤.٣٪ تليها الأردن بنصيب ٨.٩٪ ثم لبنان ٥.٦٪ والعراق ٥.٣٪ وقطر ٤.٥٪ وسوريا ٢.٣٪ واليمن ٢.١٪ والإمارات ١.٩٪ والكويت ٠.٩٪ وعمان ٠.٥٪، والست دول الأخري تقع في الجناح العربي الإفريقي تستقبل ثلث صادرات هذه الفئة السلعية، تأتي علي رأس هذه الدول الجزائر بنصيب بلغ ١٤.٩٪ ثم المغرب ٦.٨٪ السودان ٥.٦٪ وتونس ٤.٧٪ وليبيا ١.٥٪ وجيبوتي ٠.٣٪، (٢) تستورد مصر هذه الفئة السلعية من ست دول، خمس منها تنتمي للجناح العربي الأسيوي وواحدة للجناح الإفريقي، وهذه الدول هي الإمارات بنصيب ٢٣.٧٪ والسعودية ٢٣.١٪ والسودان ١٩.٩٪ والبحرين ١٨.٢٪ وعمان ٨.٤٪ وسوريا ٦.٧٪ (نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٥؛ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، ٢٠١٥). ومما تقدم يرصد مؤشر التركز الجغرافي لصادرات هذه السلعة نحو ٤٩.٢٪، ويسجل مؤشر التركز الجغرافي للواردات حوالي ٤٩.٨٪.

- **فئة منتجات الرخام والأحجار والخزف والزجاج ومثيلتها**، تقع في المرتبة الخامسة في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية، فقد سجلت مشاركة هذه الفئة السلعية في عام ٢٠١٤م حوالي ١.٦ مليار دولار، وهو ما يعادل حوالي ٧.٩٪ من جملة التبادل التجاري لمصر مع الدول العربية. ويتوزع التفاعل التجاري لهذه الفئة علي صادرات بنحو ٦٤.٤٪ وواردات بنحو ٣٥.٦٪. وتحتل هذه الفئة المرتبة الرابعة بين السلع المصرية المصدرة للسوق العربي بنصيب بلغ أكثر من عُشر حجم الصادرات المصرية نحو هذا السوق، في حين تحتل واردات تلك الفئة المرتبة الخامسة بين السلع الوافدة لمصر من الدول العربية بنصيب بلغ نحو ٥.٤٪ من جملة الواردات المصرية من السوق العربي. وبذلك ينتمي الميزان التجاري لهذه الفئة السلعية لنمط ميزان الفائض،

فقد سجل مقدار هذا الفائض نحو ٠.٤٨ مليار دولار، يزيد عن ٢.٤٪ من جملة التجارة الخارجية المصرية مع الوطن العربي، جعلها تقع في المرتبة الخامسة لميزان الفائض التجاري بهيكل سلع التجارة المصرية مع الوطن العربي. أما معدل التبادل الدولي للفئة ذاتها فقد سجل قيمة بلغت ١.٨٧، مشيراً إلي أن حركة التجارة في هذه الفئة السلعية تصب في صالح مصر، لأن حجم الصادرات المصرية منها للسوق العربي يعادل نحو ضعف الواردات المصرية منها من السوق ذاته. وبمقارنة التفاعل التجاري المصري – العربي في الفئة نفسها في عام ٢٠١٤م بأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢م يتضح أنها حققت زيادة بنسبة بلغت ٧.١٪ و ٠.٥٪ علي التوالي ولكن مقارنة بعام ٢٠١٣م سجلت تراجعاً بنسبة –٢٠.٨٪. وبفحص خريطة التفاعل المكاني للحركة التجارية لهذه الفئة السلعية بين مصر والدول العربية يتبين الآتي: (١) تتجه صادرات مصر منها إلي كل الدول العربية تقريباً، تستأثر عشرة دول فقط بحوالي ٩٠٪ من هذه الصادرات، علي رأسها السعودية بنصيب ٢١.٨٪ تليها الإمارات ١٥.٦٪ والجزائر ١٢.٧٪ ولبنان ٨.٢٪ والأردن ٦.٩٪ والمغرب ٦.١٪ والسودان ٥.٦٪ والعراق ٤.٧٪ وليبيا ٤.١٪ وسوريا ٣.٦٪، (٢) تستورد مصر هذه الفئة السلعية من عشرة دول، خمس منها تنتمي للجناح العربي الأسيوي وخمس للجناح الإفريقي، وهذه الدول هي الإمارات بنصيب ٧٢.٤٪ وسوريا ٨٪ وليبيا ٧.٢٪ والبحرين ٥.٨٪ والسعودية ٣.٣٪ والجزائر ١.٤٪ والسودان ١.١٪ وعمان ٠.٥٪ وتونس ٠.٢٪ والمغرب ٠.١٪ (نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٥؛ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، ٢٠١٥). وبهذا يسجل مؤشر التركز الجغرافي لصادرات هذه السلعة نحو ٣٧.٤٪، في حين يسجل مؤشر التركز الجغرافي للواردات حوالي ٨٠.٣٪.

- **فئة الآلات والمعدات والأجهزة الكهربية**، تحتل المرتبة السادسة في المركب السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية، فقد بلغت مشاركة هذه الفئة من السلع في عام ٢٠١٤م حوالي ١.٤١ مليار دولار، تشكل الصادرات ٦٧.٤٪ منها والواردات ٣٢.٦٪، وتمثل هذه الفئة ما يعادل حوالي ٧.١٪ من

جملة التبادل التجاري المصري– العربي. تحتل صادرات هذه الفئة السلعية المرتبة الخامسة بين السلع المصرية المصدرة إلي الدول العربية بنسبة تقدر بأقل من عُشر حجم الصادرات المصرية نحو السوق العربي. أما الواردات المصرية من الفئة ذاتها تمثل نحو ٤.٥٪ من جملة الواردات المصرية من الدول العربية، محتلة بذلك المرتبة السادسة بين السلع الوافدة لمصر من الدول العربية. وبناءً علي ما تقدم يقع الميزان التجاري لهذه الفئة ضمن نمط ميزان الفائض، لأن هذا الميزان سجل فائضاً بلغ مقداره نحو عن ٠.٥ مليار دولار بما يعادل نحو ٢.٥٪ من جملة التجارة المصرية مع الوطن العربي، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة لميزان الفائض التجاري بالهيكل السلعي للتجارة المصرية – العربية. أما معدل التبادل الدولي لتلك الفئة فقد سجل قيمة بلغت ٢.١، دالا علي استفادة مصر من التجارة في تلك الفئة مع السوق العربي، حيث يعادل حجم الصادرات المصرية منها نحو الدول العربية أكثر من ضعف الواردات منها. وبمقارنة التفاعل التجاري المصري – العربي في فئة الآلات والمعدات والأجهزة الكهربية في عام ٢٠١٤م بأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣م يتضح أنها حققت زيادة مستمرة بنسبة بلغت ٦٦.٧٪ و ٦٧.٧٪ و٦٦.٣٪ علي التوالي. أما خريطة التفاعل المكاني للحركة التجارية لهذه الفئة السلعية بين مصر والدول العربية توضح الآتي: (١) تتوزع صادرات مصر من لآلات والمعدات والأجهزة الكهربية علي ست عشرة دولة عربية، تستأثر خمس دول فقط علي حوالي ٨٠٪ من هذه الصادرات، علي رأسها السعودية بنصيب ٢٧.٣٪ تليها الإمارات ١٩.٤٪ والعراق ١٦.٢٪ وقطر ٩.٧٪ والكويت ٦.٥٪ والجزائر ٥.٤٪ وليبيا ٤.١٪ والمغرب ٣.١٪ والأردن ٢.٧٪ ولبنان ٢.٦٪ والسودان ١.٢٪ وتونس ٠.٦٪ وسوريا ٠.٥٪ واليمن ٠.٤٪ وعمان ٠.٢٪ وجيبوتي ٠.١٪، (٢) وتأتي الواردات المصرية هذه الفئة السلعية من ثلاث دول الإمارات بنصيب ٤٥.٧٪ والسعودية ٣٠.٨٪ والمغرب ٢٣.٥٪ (نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٥؛ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، ٢٠١٥). وعليه يكون مؤشر التركز

الجغرافي لصادرات هذه الفئة قد بلغ نحو ٤٦.٧٪، أما مؤشر التركز الجغرافي لوارداتها فيسجل حوالي ٨٠.٣٪.

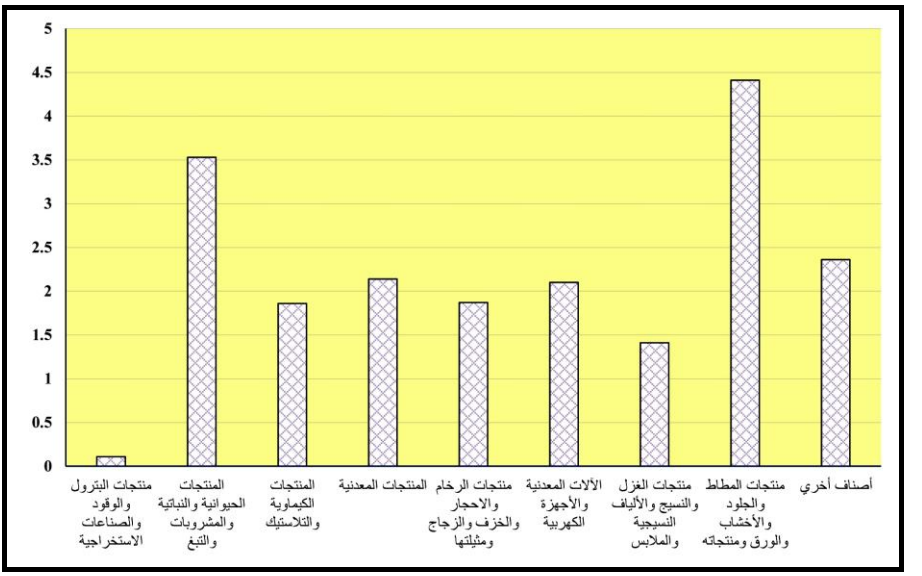

شكل (١٥) : معدل التبادل الدولي للمركب السلعي

بين مصر والسوق العربي عام ٢٠١٤م.

- **فئة الخيوط والألياف النسيجية ومنتجات الغزل والنسيج والملابس،** وتأتي في المرتبة السابعة بالمركب السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية، فقد بلغت مشاركة هذه الفئة من السلع في عام ٢٠١٤م حوالي ٠.٤٤ مليار دولار، وهو ما يعادل حوالي ٢.٣٪ من جملة التبادل التجاري المصري مع الدول العربية. وينتمي الميزان التجاري لهذه الفئة إلي نمط ميزان الفائض التجاري، فقد سجل فائضاً بلغ مقداره نحو ٠.٠٨ مليار دولار وضعها في المرتبة الثامنة بين الفئات السلعية في نمط ميزان الفائض التجاري، أما معدل التبادل الدولي لها فقد سجل قيمة بلغت ١.٤١، مما يعني أن حجم الصادرات مصر منها للدول العربية يتفوق علي وارداتها بنحو الخمسين تقريباً. وبمقارنة التفاعل التجاري المصري – العربي في فئة الخيوط والألياف النسيجية ومنتجات

الغزل والنسيج والملابس في عام ٢٠١٤ بأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣م يتضح أنها حققت تراجعًا مستمراً بنسبة بلغت -١٤.٤٪ و-١٣.٢٪ و-٩.٧٪ علي التوالي. وباستعراض خريطة التفاعل المكاني لفئة الخيوط والألياف النسيجية ومنتجات الغزل والنسيج والملابس بين مصر والدول العربية يتبين الآتي: (١) تتوزع صادرات مصر من الخيوط والألياف النسيجية ومنتجات الغزل والنسيج والملابس علي اثنتا عشرة دولة عربية هي السعودية بنصيب ٢٨.٢٪ تليها الإمارات ٩.٧٪ والمغرب ٩.٦٪ وتونس ٨.٦٪ والجزائر ٧.٤٪ والسودان ٧.١٪ والكويت ٦.٨٪ وليبيا ٥.٩٪ وسوريا ٥.٣٪ والأردن ٤.٦٪ ولبنان ٣.٩٪ والعراق ٢.٩٪، (٢) وتستورد مصر هذه الفئة السلعية من خمس دول هي السعودية بنصيب ٤٨.٤٪ والإمارات ٢٨.٨٪ والسودان ٧.٩٪ والأردن ٧.٦٪ وسوريا ٧.٣٪ (نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٥؛ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، ٢٠١٥).

- **فئة المطاط والجلود والأخشاب والورق ومنتجاته،** تحتل هذه الفئة المرتبة الثامنة في المركب السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية، فقد شاركت هذه الفئة من السلع بحوالي ٠.٣٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، وهو ما يعادل حوالي ١.٧٪ من جملة التبادل التجاري المصري مع الدول العربية. ويندرج الميزان التجاري لهذه الفئة ضمن نمط ميزان الفائض التجاري، مسجلاً فائضاً بلغ مقداره نحو ٠.٢١ مليار دولار، أما معدل التبادل الدولي لها فقد سجل قيمة بلغت ٤.٤١، مما يعني أن حجم الصادرات المصرية من تلك الفئة السلعية للدول العربية يتفوق علي وارداتها منها بما يقرب من ثلاثة أضعاف ونصف الضعف تقريباً. وبمقارنة التفاعل التجاري المصري – العربي في فئة المطاط والجلود والأخشاب والورق ومنتجاته في عام ٢٠١٤م بأعوام ٢٠١١م يتبين أنه تراجع بنسبة بلغت -٠.٤٪، ومقارنة بعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣م يتبين أنه حقق زيادة بلغت ٨.٦٪ و٢٨.٣٪ علي التوالي. وباستعراض خريطة التفاعل المكاني لفئة المطاط والجلود والأخشاب والورق ومنتجاته بين مصر والدول العربية في عام ٢٠١٤م يتبين الآتي: (١) تتوزع صادرات مصر من هذه الفئة

علي ثمان دول عربية هي الإمارات بنصيب ٤٦.٨٪ تليها تونس ٢٣٪ ولبنان ١٠.٥٪ والأردن ٩.٥٪ واليمن ٤.٦٪ والسعودية ٤.١٪ وليبيا ١٪ وسوريا ٠.٥٪، (٢) تستورد مصر هذه الفئة السلعية من سبعة دول هي لبنان بنصيب ٣١.٩٪ والإمارات ٢٦.٣٪ والعراق ٢٥.٣٪ والأردن ١٠.١٪ وليبيا ٤.٧٪ وسوريا ١.١٪ والسودان ٠.٦٪ (نقطة التجارة الدولية، ٢٠١٥؛ الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، ٢٠١٥).

- **فئة الأصناف الأخرى**، تضم هذه الفئة الأجهزة البصرية وأدوات الطب والسينما والأجهزة العلمية والأسلحة والذخائر ولوازمها والتحف الفنية والقطع الأثرية وأغطية الرأس والمظلات وغيرها، وتأتي هذه الفئة في مؤخرة الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع السوق العربي، فقد شاركت هذه الفئة من السلع بحوالي ٠.٥١ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، وهو ما يعادل حوالي ٣.٥٦٪ من جملة التبادل التجاري المصري مع الدول العربية. ويندرج الميزان التجاري لهذه الفئة ضمن نمط ميزان الفائض التجاري، مسجلاً فائضاً بلغ مقداره نحو ٠.٢٩ مليار دولار، أما معدل التبادل الدولي لها فقد سجل قيمة بلغت نحو ٢.٤، مما يعني أن حجم الصادرات المصرية من تلك الفئة السلعية للدول العربية يتفوق علي وارداتها منها بنحو مرتين ونصف المرة تقريباً.

خامساً – مستقبل التفاعل التجاري :

١) التوقع المكاني Spatial prediction :

يشير مصطلح التوقع المكاني في حقل التجارة الخارجية إلي احتمالية التدفق التجاري المستقبلى the probability of trade flow بين دولة أو إقليم ما والدول أو الأقاليم الأخري المتفاعلة معه، أي أنه يعني مدي إمكانية وقدرة الدولة أو الإقليم علي التفاعل التجاري مع الدول أو الأقاليم الأخري في المستقبل. ويهدف هذا الجزء إلى قياس وتحديد القدرة المستقبلية المحتملة للدول العربية على توليد الحركة التجارية مع مصر، بمعني قياس الإحتمالية القطرية للسوق العربي على التفاعل التجاري مستقبلاً مع السوق المصري. وفى هذا السياق تسعي الدراسة إلي تطبيق مؤشر التوالد القطري

المحتمل[١] "country potential generation index" (CPGI) (Pearce, 1987, 39-adapted)، للوقوف علي التوقعات التجارية المحتملة موزعة علي دول وأقاليم الوطن العربي – منطقة التفاعل التجاري العربي–المصري. واستناداً إلي معطيات (الجدول ٦ والشكل ١٥) فإن نتائج تطبيق مؤشر التوالد القطري المحتمل للتفاعل التجاري العربي مع مصر تدل علي أن السوق العربي ينقسم إلي فئتين كما يلي:

---

(١) مؤشر التوالد القطري المحتمل "country potential generation index" (CPGI):

$$CPGI = \frac{Ta}{Tt} \div \frac{GDPa}{GDPt}$$

حيث، CPGI هى مؤشر التوالد التجارى المحتمل لدولة ما، Ta = التبادل التجاري لمصر مع الدولة a، Tt =جملة التبادل التجاري لمصر مع دول الوطن العربي، GDPa = GDP للدولة a، GDPt = جملة GDP لدول الوطن العربي. وتشير قيم نتائج المؤشر علي الأتي: (أ) عندما تبلغ قيمة المؤشر واحد صحيح فان ذلك يدل علي أن القدرة النسبية للدولة علي توليد الحركة التجارية متوسطة، (ب) عندما تكون قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح فإن هذا يشير إلى قوة القدرة النسبية للدولة علي توليد الحركة التجارية وبالتالي سيحدث بها زيادة في المستقبل، (ج) عندما تكون قيمة المؤشر أقل من الواحد الصحيح فإن هذا يدل على ضعف القدرة النسبية للدولة علي توليد الحركة التجارية وبالتالي سيحدث بها تراجع في المستقبل.

أ- فئة قدرة التوالد التجاري الضعيفة :

ويضم السوق التجاري العربي المتفاعل مع مصر في هذه الفئة اثنتا عشرة دولة تقل قيمة مؤشر التوالد القطري المحتمل للتجارة مع مصر عن الواحد الصحيح، أي أن أقل من ثلاثة أخماس دول الوطن العربي ذات مؤشر توليد تجاري ضعيف نحو مصر، وهذا يعني أنه يُحتمل أن يحدث تراجع في حركة التفاعل التجاري بين هذه الدول ومصر في المستقبل. وتتوزع هذه الدول علي أقاليم الوطن العربي كالتالي:

- إقليم شبه الجزيرة العربية يضم خمس دول ذات مؤشر توالد تجاري ضعيف، تعادل أكثر من خمسي الدول التي يحتمل أن يحدث تراجع في التبادل التجاري لمصر معها في المستقبل، وتلك الدول هي: (١) السعودية التي تتميز بمستوي فاعلية تجارية قوي جداً، فالصادرات المصرية للسعودية ستتراجع بنحو

الربع في حين ستتقلص الواردات بنحو ٢٠/١، (٢) الإمارات ذات مستوي الفاعلية التجارية القوية جداً، حيث ستتراجع الصادرات المصرية إليها بنحو الثلاثة أعشار، بينما ستزيد الواردات المصرية منها بنحو العشر تقريباً، (٣) قطر ذات مستوي الفاعلية المتوسط، فمن المتوقع أن تتراجع الصادرات المصرية لقطر بنحو النصف تقريباً كما ستتراجع الواردات بنحو تسعة أعشار تقريباً، (٤) عمان ذات مستوي الفاعلية المتوسط، حيث ستتراجع الصادرات المصرية إليها بنحو أربعة أخماس وكذلك الواردات المصرية منها. (٥) البحرين ذات مستوي الفاعلية المتوسط، وتشير التوقعات التجارية إلي تراجع الصادرات المصرية إليها بنحو النصف بينما ستزيد الواردات المصرية إليها بنحو الخمس.

- إقليم الهلال الخصيب يضم دولة واحدة ذات مؤشر توالد تجاري ضعيف وهي العراق التي تتسم بفاعلية تجارية قوية، ويشير التوقع إلي احتمال زيادة الصادرات المصرية إليها بنحو ٢٠/١، وتراجع الواردات منها بنحو الربع.

جدول (٦) : التوقع المكانى لحركة التجارة المصرية مع السوق العربى.

الدولة	GDP (مليار دولار)	صادرات مصر (مليون دولار)	واردات مصر (مليون دولار)	CPGI		
				$CPGI_e$	$CPGI_i$	$CPGI_t$
السعودية	٧٣٧.٣١٤	٢١٩٧.٧	٢٩٤٧.٣	٠.٧٦٥	٠.٩٧٦	٠.٨٧١
الكويت	١٦٧.٢٣٦	٦٨٣.٦	٣٤٩١.٤	١.٠٤٩	٥.٠٩٦	٣.٠٧٣
الإمارات	٣٩٣.٥٤٧	١٠٨٩.٧	١٧٣٩.٥	٠.٧١١	١.٠٧٩	٠.٨٩٥
العراق	٢١٨.١٣٠	٨٥٤.٢	٦٧٤.٢	١.٠٠٥	٠.٧٥٤	٠.٨٧٩
الجزائر	٢١٠.٠٨٠	٦٢٨.٤	١٨٤.٤	٠.٧٦٨	٠.٢١٤	٠.٤٩١
الأردن	٣٤.٧٦٥	٦٧٩.٤	١٢٣.١	٥.٠١٦	٠.٨٦٤	٢.٩٤
لبنان	٤٧.٨١٩	٦٨٣.١	١٠٥.٣	٣.٦٦٧	٠.٥٣٨	٢.١٠٣
المغرب	١٠٧.٢٠١	٥٢٠.٦	١١٧.١	١.٢	٠.٢٦٧	٠.٧٣٤
السودان	٧٢.٨١٦	٤٦٨.٢	١٢٢.٦	١.٦٥١	٠.٤١١	١.٠٣

سوريا	٤٨.٢١٣	٤١٧.١	١١٤.٣	٢.٢٢١	٠.٥٧٩	١.٤
قطر	٢٠٣.٠٠٢	٣٩٣.٩	٤٢.٤	٠.٤٩٨	٠.٠٥١	٠.٢٧٥
اليمن	٤٣.٢٢٩	٢٩٦.٩	٧٦.٢	١.٧٦٣	٠.٤٣٠	١.١٠
عمان	٧٤.٧٥٥	١٧٧.٢	١٩٢.٦	٠.٦٠٨	٠.٦٢٩	٠.٦١٩
تونس	٤٦.٥٥٣	٢٦٢.٤	٧١.١	١.٤٤٧	٠.٣٧٣	٠.٩١
البحرين	٣١.٨٦٢	٦٢.٨	١٥٦.٢	٠.٥٠٦	١.١٩٧	٠.٨٥٢
فلسطين	٤.٨٣١	١٩٣.٣	٠.١٣	١٠.٢٧١	٠.٠٠٧	٥.١٣٩
ليبيا	٤١.١٤٨	٢٠.١	٤٣.٢	٠.١٢٥	٠.٢٥٦	٠.١٩١
الصومال	٢.٤٠١	٣٧.٩	٠.٨٤	٤.٥١٩	٠.٠٨٥	٢.٣٠٢
موريتانيا	٥.٠٧٩	١٩.٩	٢.٤	١.٠٠٦	٠.١١٥	٠.٥٦١
جيبوتى	١.٥٨٩	٢١.٩	٠.٧	٣.٣٧٨	٠.١٠٨	١.٧٤٣
جزر القمر	٠.٧١٧	٠.٩	٠.٥٣	٠.٣٢٢	٠.١٨٠	٠.٢٥١
الإجمالي	**٢٤٩٢.٢٨٧**	**٩٧٠٩.٢**	**١٠٢٠٩.٨**	----	----	----

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً علي البيانات الواردة في:
CAPMAS, 2015, 153-155; International Monetary Fund, 2015.

- إقليم المغرب العربي يشتمل علي خمس دول تحمل مؤشر توالد تجاري ضعيف، تمثل أكثر من خمسي الدول التي يُتوقع أن يتراجع التبادل التجاري لها مع مصر في المستقبل، وهذه الدول هي: (١) الجزائر التي تندرج ضمن فئة الدول ذات الفاعلية التجارية القوية، ويحتمل أن تتراجع الصادرات المصرية إليها بنحو الربع والواردات بنحو ١٠/٨، (٢) تونس ذات مستوي الفاعلية التجارية المتوسط، ومن المتوقع تزيد صادرات مصر إليها نحو النصف في حين ستتراجع الواردات منها بنحو الثلثين، (٣) المغرب التي تتسم بمستوي فاعلية تجارية متوسط، من المحتمل أن تزيد الصادرات المصرية إليها بنحو الخمس بينما ستتراجع الواردات بنحو ١٠/٧، (٤) ليبيا ذات الفاعلية التجارية الضعيفة، ومن المحتمل أن تتراجع صادرات مصر إليها بنحو ١٠/٩ والواردات بنحو ١٠/٧، (٥) موريتانيا ذات الفاعلية التجارية الضعيفة، ومن المحتمل أن تزيد

صادرات مصر إليها بنحو ١٠٠/١ في حين ستتراجع الواردات منها بنحو ١٠/٨.

- إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي يضم دولة واحدة بمؤشر توالد ضعيف هي جزر القمر التي تندرج ضمن فئة الدول ذات الفاعلية التجارية الضعيفة، ومن المحتمل أن تتراجع صادرات مصر إليها بنحو ١٠/٦ والواردات بنحو ١٠/٨.

ب- فئة قدرة التوالد التجاري القوية :

ويحتوي السوق العربي المتفاعل مع مصر تجارياً في هذه الفئة علي تسع دول تزيد قيمة مؤشر التوالد القطري المحتمل بها عن الواحد الصحيح، أي أن أكثر من خمسي دول الوطن العربي ذات مؤشر توليد تجاري قوي، وهذا يعني أن الاحتمالات تشير إلي أنه سيحدث في المستقبل زيادة في التبادل التجاري بين هذه الدول ومصر. ويتباين توزيع هذه الدول علي أقاليم الوطن العربي المختلفة كالتالي:

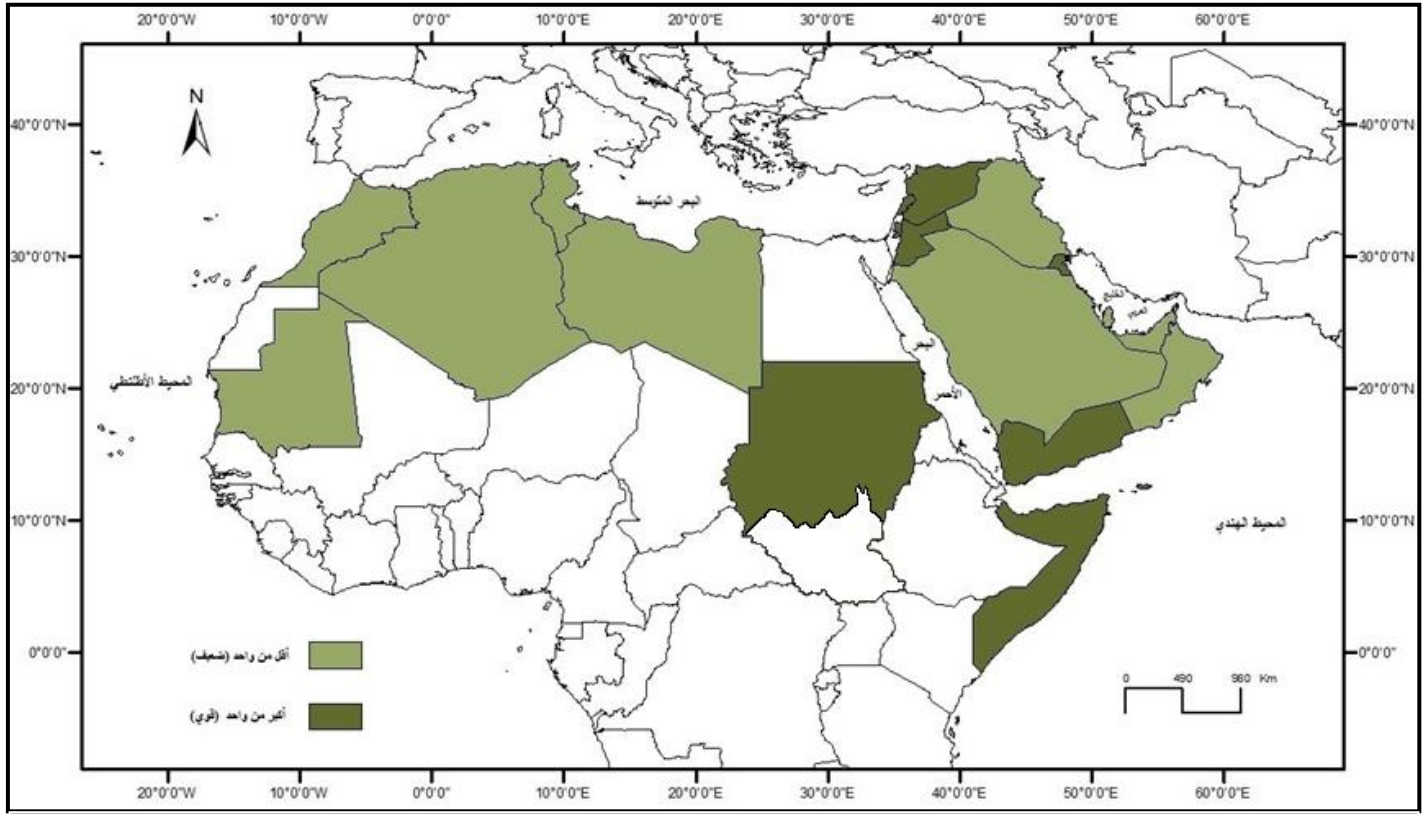

شكل (١٦) : الاحتمالية القطرية للتفاعل التجارى بين مصر والسوق العربى.

- إقليم شبه الجزيرة العربية يضم دولتان ذات مؤشر توالد تجاري قوي تزيد قيمته عن الواحد الصحيح، تعادل أكثر من خمس الدول العربية التي يُتَوقع أن يحدث في المستقبل زيادة في حجم التبادل التجاري لها مع مصر، وتلك الدول هي: (١) الكويت ذات مستوي الفاعلية التجارية القوية جداً، فمن المتوقع أن تزيد صادرات مصر إليها بنحو العشر والواردات بنحو أربعة أضعاف، (٢) اليمن التي تتميز بمستوي فاعلية تجارية متوسط، ومن المحتمل أن تزيد صادرات مصر إليها بنحو ١٠/٨ في حين ستتراجع الواردات منها بنحو ١٠/٥.
- إقليم الهلال الخصيب يضم أربع دول تحمل مؤشر توالد تجاري قوي، أي يُتوقع أن يتزايد في المستقبل التبادل التجاري له مع السوق المصري، وهذه الدول هي: (١) الأردن التي تندرج ضمن فئة الدول ذات الفاعلية التجارية القوية، ويحتمل أن تزيد صادرات مصر إليها بنحو أربعة أضعاف، في حين تتراجع الواردات بنحو العشر، (٢) لبنان وهي تقع في فئة الدول ذات الفاعلية التجارية القوية، وتشير الاحتمالات إلي زيادة الصادرات المصرية إليها بنحو الثلاثة أضعاف وتتراجع الواردات بنحو النصف، (٣) سوريا التي تنتمي لمستوي الفاعلية التجارية المتوسط، ويحتمل أن تزيد الصادرات المصرية لها بنحو الضعف وتتراجع الواردات المصرية منها بنحو الخمسين تقريباً، (٤) فلسطين وهي تندرج في مستوي الفاعلية التجارية المتوسط، ويحتمل أن تزيد صادرات مصر بنحو ٩ أضعاف وتتراجع الواردات منها بنحو الضعف.
- إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي يحتوي علي ثلاث دول يُحتمل أن يتزايد في المستقبل تبادلها التجاري مع مصر، وهذه الدول هي: (١) السودان التي تقع في دول مستوي الفاعلية التجارية المتوسط، ويحتمل أن تزيد صادرات مصر إليها بنحو ١٠/٧ في حين ستتراجع واردات مصر منها بنحو ١٠/٦، (٢) الصومال تقع في فئة الدول ذات مستوي الفاعلية التجارية الضعيفة، وستزيد صادرات مصر إليها بنحو أربعة أضعاف وستتراجع الواردات المصرية منها بنحو ١٠/٩، (٣) جيبوتي الواقعة في فئة دول مستوي الفاعلية التجارية الضعيفة، ويتوقع أن

تزيد الصادرات المصرية إليها بنحو ثلاثة أضعاف وستتراجع الواردات المصرية منها بنحو ١٠/٨.

وبناءً علي النتائج السابقة للتوقع المكاني لمستقبل التفاعل التجاري بين مصر والأسواق العربية، والذي تم قياسه باستخدام مؤشر التوالد القطري المحتمل، يتبين أن السمة الغالبة علي القدرات الاحتمالية للتوقع المكاني للتبادل التجاري للسوق العربي مع مصر هي التراجع في المستقبل، وذلك لأن عدد الدول العربية التي سيتراجع التبادل التجاري بينها وبين مصر أكبر من عدد الدول العربية التي سيزيد تبادلها التجاري مع مصر. كما أنه بفحص خريطة أقاليم سوق التبادل التجاري العربي – المصري، من حيث قدرات دول كل إقليم علي التوليد التجاري، يتبين أن إقليم الهلال الخصيب يأتي في المقدمة من حيث الدول ذات المؤشر القوي للتوليد التجاري والتي سيحدث بها زيادة مستقبلية في التبادل التجاري مع مصر، يليه إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي، ثم إقليم شبه الجزيرة العربية، وفي المركز الأخير إقليم المغرب العربي الذي حققت كل دوله مؤشر توالد تجاري أقل من الواحد.

٢) التوقع الزمني Temporal prediction :

يشير التوقع الزمني للتفاعل التجاري إلي عملية التنبؤ بحجم هذا التفاعل خلال مدة زمنية معينة، وذلك يحتاج إلي بيانات خاصة باتجاهات حركة التفاعل التجاري ممثلة في الصادرات والواردات. وفيما يخص المدة الزمنية للتوقع، فعلي الرغم من عدم الاتفاق علي تحديد المدة المناسبة لتطبيق وعمل التنبؤ الاقتصادي، إلا أن هناك ثلاث مدد زمنية تستخدم لتنفيذ هذا التنبؤ وهي: (أ) المدة القصيرة والتي تتراوح بين أقل من سنة إلي سنتين، (ب) المدة المتوسطة وتتراوح بين سنتين وخمس سنوات، (ج) المدة الطويلة وهي أكثر من خمس سنوات.

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التنبؤ بالتفاعل التجاري المصري – العربي (صادرات وواردات) خلال مدة زمنية طويلة تقدر بخمس عشرة عاماً، وبأحد الطرق

الوصفية الإحصائية وهي طريقة معادلة الخط المستقيم، التي تعد واحدة من أهم وأدق طرق التنبؤ، وترجع أهميتها إلى أن التفاعل التجاري بين الدول يتعرض للتغير عبر الزمن، وطريقة معادلة الخط المستقيم التي تعتمد علي تحليل السلاسل الزمنية time series analysis بما يفيد في التعرف علي معدل هذا التغير واتجاهاته. وللوقوف علي التوقع الزمني للتفاعل التجاري المصري – العربي بطريقة معادلة الخط المستقيم تُتبع الخطوات التالية:

- يتم حساب القيمة المتجهة التي تمثل القيمة النظرية للظاهرة محل التوقع، وتشير القيمة المتجهة هنا للتبادل التجاري (صادرات وواردات) دون الخضوع لأية متغيرات أو مؤثرات. وتعد القيمة المتجهة أساساً يبنى عليه التوقع الزمني لمستقبل التفاعل التجاري بين مصر والدول العربية. ولحساب القيمة المتجهة تطبق معادلة خط الانحدار التالية:

ص^ = م س + ج

حيث ص^= القيمة المتجهة للظاهرة (قيمة الصادرات، قيمة الواردات)،
س= سلسلة التواريخ المتتابعة التي ندرس خلالها الظاهرة،
م= مقدار ثابت يدل علي تقاطع الخط المستقيم مع المحور ص، م=مج س ص/مج س٢،
ص= القيمة الفعلية للظاهرة التجارية المدروسة (صادرات وواردات) في سلسلة زمنية متتابعة،
ج= مقدار ثابت يدل علي ميل هذا الخط، ج= مج ص/ن ، حيث ن= عدد السنوات محل الدراسة (الغماز، ١٩٩٧، ٢٤٠؛ حمودة، ٢٠٠٠، ٢٧٥– ٢٧٩).

وبناءً علي ما تقدم فإن القيمة المتجهة للصادرات المصرية نحو السوق العربي خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٤م) يتم حسابها اعتماداً علي (الملحق ١)، ومعادلة خط الانحدار التالية:

ص^صادرات =٨١٨.٢ س + ٤٨٠٤.٤

وكذلك يتم حساب القيمة المتجهة للواردات المصرية من السوق العربي خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٤م) اعتماداً علي (الملحق ٢) ومعادلة خط الانحدار التالية:

$$ص^{\wedge}_{واردات} = ٧٣٨.٧ س + ٤٨٢٢.٧$$

- بعد حساب القيمة المتجهة للصادرات والواردات (القيمة النظرية دون الخضوع لأية متغيرات أو مؤثرات) يتم حساب قيمة التغيرات العرضية والدورية لكل منهما (الملحقين ٣ و ٤)، وهي الفرق بين القيمة النظرية والفعلية (القيمة النظرية مطروحاً منها القيمة الفعلية) – مع مراعاة الإشارة لأن الإشارة السالبة في التغيرات العرضية تعني أن القيمة النظرية أقل من الفعلية، والعكس مع الإشارة الموجبة – يلي ذلك حساب نسبة التغيرات العرضية والدورية لكل سنة للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٤م) من المعادلة التالية:

$$ن\ ت\ ع\ د = (ت\ ع\ د \div ق\ ن) \times ١٠٠$$

حيث: ن ت ع د= نسبة التغيرات العرضية والدورية،

ت ع د= التغيرات العرضية والدورية، ق ن= القيمة النظرية.

- يتم حساب التوقع الزمني النظري للتفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٣٠م) من خلال استكمال السلسلة الزمنية المبنية على القيمة المتجهة الناتجة لكل من الصادرات والواردات في (الملحقين ١ و ٢).
- وللحصول على القيمة الفعلية المتوقعة لحركة التفاعل التجاري المصري – العربي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٣٠م) (جدول ٧ وشكل ١٧)، يتم افتراض نظري – استناداً علي مبدأ الدورة التجارية[١] trade cycle– مفاده أن "التغيرات العرضية والدورية ستتكرر بنفس نِسبها تقريباً، لا قِيَمِها، التي كانت عليها خلال سنوات الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م)"، وذلك علي أساس وحدة الإقليم الذي يجمع السوق العربي ومصر، لذا يتم طرح أو إضافة نسبة التغيرات العرضية

---

(١) الدورة التجارية هي التعاقب المتكرر لفترات الرواج والركود booms and slumps في النشاط التجاري (Clark, 1989, 648).

جدول (٧) : التوقع الزمني للتجارة الخارجية المصرية مع السوق العربى خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٣٠).

السنة	الصادرات (مليون دولار)			الواردات (مليون دولار)		
	ق ن م*	ت ع د □	ق ف م °	ق ن م	ت ع د	ق ف م
٢٠١٦	١٢١٦٨,٣٩	٤٦٢٣,٩	٧٥٤٤,٤	١١٤٧١,٦٢	٧١٢٣,٨	١٨٥٩٥,٥
٢٠١٧	١٢٩٨٦,٦١	٦٢٤٧٨,٥	٧٥٤٦٥,١	١٢٢١٠,٣٩	٢٢١٧٤,١	٣٤٣٨٤,٤
٢٠١٨	١٣٨٠٤,٨٣	١٠٣٥,٤	١٤٨٤٠,٢	١٢٩٤٩,١٦	٢٨٦١,٧	١٠٠٨٧,٤
٢٠١٩	١٤٦٢٣,٠٥	٤٥٠٣,٩	١٠١١٩,٢	١٣٦٨٧,٩٣	٦٥٩٧,٥	٧٠٩٠,٤
٢٠٢٠	١٥٤٤١,٢٧	٦٢٣٨,٢	٩٢٠٣,٠	١٤٤٢٦,٧	٥٠٠٦,١	٩٤٢٠,٦
٢٠٢١	١٦٢٥٩,٤٩	٥٩٣٤,٧	١٠٣٢٤,٨	١٥١٦٥,٤٧	٦٩٧,٦	١٤٤٦٧,٨
٢٠٢٢	١٧٠٧٧,٧١	٧٥٨٢,٥	٩٤٩٥,٢	١٥٩٦٥,٤٧	٤٩٤,٩	١٥٤٧٠,٥
٢٠٢٣	١٧٨٩٥,٩٣	٨٦٤٣,٧	٩٢٥٢,٢	١٦٦٤٣,٠١	٨٣,٢	١٦٧٢٦,٢
٢٠٢٤	١٨٧١٤,١٥	٣٦٦٧,٩	٢٢٣٨٢,١	١٧٣٨١,٧٨	٥٨٧٥,١	٢٣٢٥٦,٨
٢٠٢٥	١٩٥٣٢,٣٧	٥٣٩٠,٩	٢٤٩٢٣,٣	١٨١٢٠,٥٥	٣٥٥١,٦	١٤٥٦٨,٩
٢٠٢٦	٢٠٣٥٠,٥٩	٤١٥١,٥	٢٤٥٠٢,١	١٨٨٥٩,٣٢	١٩٤٢,٥	١٦٩١٦,٨
٢٠٢٧	٢١١٦٨,٨١	٢٨٧٨,٩	٢٤٠٤٧,٧	١٩٥٩٨,٠٩	٨٠٣,٥	٢٠٤٠١,٦
٢٠٢٨	٢١٩٨٧,٠٣	٣٠٧,٨	٢٢٢٩٤,٨	٢٠٣٣٦,٨٦	٢٢١٦,٧	٢٢٥٥٣,٥
٢٠٢٩	٢٢٨٠٥,٢٥	٧٥٢,٥	٢٢٠٥٢,٦	٢١٠٧٥,٦٣	١١١٧,١	١٩٩٥٨,٦
٢٠٣٠	٢٣٦٢٣,٤٧	١٩١٣,٥	٢١٧٠٩,٩	٢١٨١٤,٤	٥٤٥,٣	٢٢٣٥٩,٧

(*)- ق ن م= القيمة النظرية المتوقعة، (□)- ت ع د = التغيرات العرضية والدورية، (°)- ق ف م= القيمة الفعلية المتوقعة.

والدورية التي تم حسابها لسنوات الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٤م) من القيمة النظرية المتوقعة (القيمة المتجهة) للسنة المناظرة لها في فترة التوقع (٢٠١٦–٢٠٣٠م) لكي نصل للقيمة الفعلية المتوقعة لحركة التفاعل التجاري المصري – العربي خلال الفترة محل التوقع.

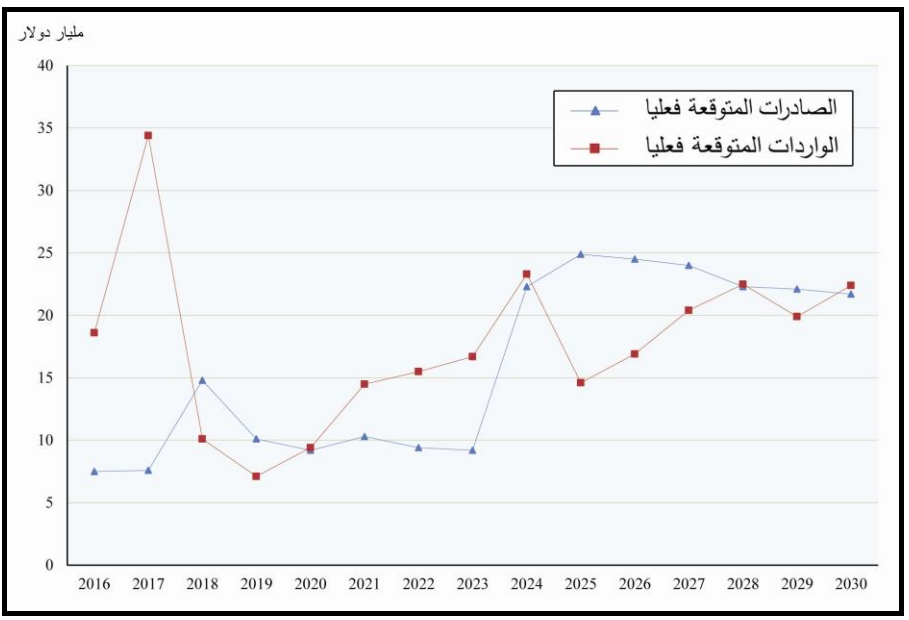

شكل (١٧) : توقع حركة التفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي خلال الفترة (٢٠١٦–٢٠٣٠م).

ووفقاً إلي البيانات المتضمنة في (جدول ٧ وشكل ١٧) يمكن استخلاص ما يلي:

١- استناداً لحركة التفاعل التجاري، من المتوقع أن يصل الحجم الفعلي للتبادل التجاري بين مصر والسوق العربي في عام ٢٠٣٠م إلي نحو ٤٤.٠٧ مليار دولار، منها صادرات تقدر بنحو ٢١.٧١ مليار دولار تعادل ٤٩.٢٪ من جملة التبادل التجاري المصري – العربي، وواردات تقدر بحوالي ٢٢.٣٦ مليار دولار تمثل حوالي ٥٠.٨٪ من جملة هذا التبادل.

٢- من المحتمل خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٣٠م) أن يسجل التوقع الفعلي للتفاعل التجاري المصري – العربي متوسط سنوي يُقدر بنحو ٣٨.٣ مليار دولار، تمثل الصادرات نحو ٤١.٨٪ من حجم هذا التفاعل والواردات نحو ٥٨.٢٪. بما يعني أنه من المتوقع أن يسجل التفاعل التجاري بين مصر والوطن العربي خلال تلك الفترة عجز في الميزان التجاري يقدر متوسطه بأكثر من ١٦٪.

٣- سيبلغ متوسط الزيادة السنوي في حجم التبادل التجاري الفعلي المتوقع بين مصر والسوق العربي أكثر من ١.١٩٥ مليار دولار تقريباً، وسيُحرز متوسط الزيادة السنوي للحجم الفعلي المتوقع للصادرات المصرية نحو الوطن العربي قيمة تبلغ حوالي ٠.٩٤٥ مليار دولار، أما الواردات المصرية من الدول العربية سيُحرز متوسط الزيادة السنوي الفعلي المتوقع لها قيمة تبلغ ٠.٢٥١ مليار دولار.

الخاتمة :

بعد اختبار الفروض سعياً لتحقيق أهداف الدراسة، ورصد خصائص وسمات التفاعل التجاري المصري – العربي خلال سنوات الألفية الثالثة من المنظور الجغرافي، يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

أولاً: تبين عدم صدق الفرضية الأولي، لأن القدرة التجارية للسوق العربي في تفاعله مع مصر لا تتفوق علي كافة الأسواق الأخري المتفاعلة تجارياً مع مصر، فعبر دراسة القدرة التجارية أتضح الأتي:

- استحوذ السوق العربي علي أكثر من ربع إجمالي التجارة الخارجية للسوق التجاري المصري في عام ٢٠١٤م، بقدرة تجارية بلغت أكثر من ٢٥٪، وضعته في فئة القدرة الكبيرة، محتلا المرتبة الثانية بين الأسواق المتفاعلة مع مصر بعد السوق الأوروبي.
- سجل معامل التفاعل التجاري C_{it} بين مصر والسوق العربي قيمة بلغت ٥٠.١٪ تعادل ستة أمثال معامل نموذج الجاذبية التجارية C_{gm} بينهما، وهي أكبر قيمة لمعامل التفاعل مقارنة بباقي الأسواق المتفاعلة مع مصر، دالة علي أن مصر والوطن العربي يتفاعلان تجارياً بما يكافيء نصف

الامكانات المتاحة لهما تقريباً، وهي نسبة مقبولة تتمشي إلي حد ما مع القدرة التجارية للسوق العربي في مصر.

ثانياً: أثبتت الدراسة عدم صدق الفرضية الثانية، لأن التفاعل التجاري بين مصر والدول العربية لا يتميز بالثبات في التوسع والتوازن التجاري. فمن الدراسة تبين الأتي:

* دلت قيم مؤشر التوسع التجاري T_{ei} خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) علي سيطرة التوسع الموجب علي حركة التجارة بين مصر والسوق العربي، فقيم المؤشر سجلت متوسطًا بلغ نحو ٢٥.٨٪، نتيجة للزيادة المستمرة في حركة كل من الصادرات والواردات بين السوقين، فقد سجل متوسط نسبة التغير للصادرات قيمة بلغت ٢٥.٢٪، وكذلك سجل متوسط نسبة التغير للواردات قيمة بلغت نحو ٢٦.٤٪.
* غلب علي الميزان التجاري لحركة التجارة المصرية مع السوق العربي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) نمط ميزان العجز، ودل عليه مؤشر التوازن التجاري T_{bi}، الذي سجل قيماً سالبة في ثلثي سنوات هذه الفترة، وسجل متوسطاً سالبًا بلغ نحو -٥.٦٪، نتيجة لتفوق حجم الواردات المصرية من السوق العربي علي حجم الصادرات المصرية المتجه لهذا السوق في أغلب سنوات فترة الدراسة.

ثالثاً: برهنت الدراسة علي عدم صدق الفرضية الثالثة، لأن التفاعل التجاري بين مصر ودول الوطن العربي يخلق تباينات إقليمية وقطرية، فخلال الدراسة تبين الآتي:

* تميز إقليم شبه الجزيرة العربية بشبه احتكار مكاني semi-spatial monopoly للتفاعل التجاري العربي مع مصر، فهذا الإقليم استحوذ علي نحو ثلثي التجارة الخارجية لمصر مع الوطن العربي، بمعامل جاذبية تجارية C_{gm} لهذا الإقليم مع مصر بلغ ٦٥.٦٪ ومؤشر تفاعل تجاري C_{ti} بلغ ٢١.٦٪، ومؤشر توازن تجاري T_{bi} بلغ -٢٩.٩٪.

* جاء إقليم الهلال الخصيب في المرتبة الثانية بين أقاليم الوطن العربي من حيث التفاعل التجاري مع مصر، بحجم تفاعل تجاري يقدر بنحو خُمس جملة التجارة الخارجية لمصر مع الوطن العربي، بمعامل جاذبية تجارية C_{gm} بلغ ١٦.٨٪، ومؤشر تفاعل تجاري C_{ti} بلغ ٢٤.١٪، بمؤشر توازن تجاري T_{bi} بلغ ٤٥.٩٪.
* حل إقليم المغرب العربي في المركز الثالث بين أقاليم الوطن العربي من حيث التفاعل التجاري مع مصر، فقد أحرز التبادل التجاري لهذا الإقليم مع مصر أكثر من عُشر اجمالي التدفق التجاري بين مصر ودول الوطن العربي، بمعامل جاذبية تجارية C_{gm} بلغ ١٤.٣٪، ومؤشر تفاعل تجاري C_{ti} بلغ ١٤.٨٪، ومؤشر توازن تجاري T_{bi} بلغ ٥٦.٠٪.
* جاء إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي في المركز الرابع والأخير بين أقاليم السوق العربي من حيث التفاعل التجاري مع مصر، فقد شكل تفاعله مع مصر نحو ٤.٣٪ من جملة تفاعل مصر مع الوطن العربي، بمعامل جاذبية تجارية بلغ ٣.٪، ومؤشر تفاعل تجاري بلغ ٢٥.٣٪، ومؤشر توازن تجاري بلغ ٦٩.٨٪.
* انقسمت دول الوطن العربى وفقاً إلى فاعليتها التجارية مع إلى أربعة مستويات:
  - المستوى التجاري الأول ضم دول الفاعلية التجارية القوية جداً وهى: السعودية والكويت والإمارات، وتفاعلت هذه الدول تجارياً مع مصر بأكثر من ثلاثة أخماس التبادل التجاري بين مصر والسوق العربي، وتوصف بأنها دول الهيمنة التجارية العربية Arab trade domination مع مصر. والميزان التجاري المصري مع هذه الدول ميزان عجز لتفوق واردات مصر من هذه الدول علي صادراتها إليها بأكثر من الضعف.
  - المستوي التجاري الثاني احتوي علي دول الفاعلية التجارية القوية وهي: العراق والأردن ولبنان والجزائر. وحققت تلك الدول تبادلاً تجارياً مع مصر بلغ مقداره نحو خُمس جملة التبادل التجاري المصري– العربي، وتوصف هذه الدول بأنها دول الظل التجاري العربي Arab

trade shadow مع مصر. وتميز الميزان التجاري المصري مع هذه الدول بأنه ميزان فائض بنسبة ٤٥.٠٪ من جملة التبادل التجاري بين مصر ودول هذا المستوي.

- المستوي التجاري الثالث وضم دول الفاعلية التجارية المتوسطة، وهي: المغرب والسودان وسوريا وقطر واليمن وعمان وتونس والبحرين وفلسطين. وحققت هذه الدول نحو خمس التبادل التجاري بين مصر والوطن العربي، وهي دول شبه الظل التجاري لمصر مع الوطن العربي، والميزان التجاري المصري مع هذا المستوي ميزان فائض في أغلبه، فسبع دول حققت مصر معها ميزان فائض، ودولتان حققت مصر معها ميزان عجز هما عمان والبحرين.
- المستوي التجاري الرابع احتوي علي دول الفاعلية التجارية الضعيفة وهي: ليبيا وموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر، وأرسلت دول هذا المستوي نحو ٠.٥٪ من جملة الواردات العربية الوافدة لمصر، واستقبلت أكثر من ١٪ من جملة الصادرات المصرية للسوق العربي، وهي دول التمثيل التجاري الرمزي. والميزان التجاري بين مصر ودول هذا المستوي ميزان فائض في أغلبه، فأربع من دوله تتفوق صادرات مصر إليها علي وارداتها منها، ودولة واحدة يحقق الميزان التجاري معها عجز وهي دولة ليبيا حيث تتفوق الواردات المصرية منها علي الصادرات إليها.

رابعاً: أثبتت الدراسة عدم صدق الفرضية الرابعة، لأنه لا يوجد توازن في هيكل السلع المتبادلة بين مصر والدول العربية. فمن خلال دراسة الهيكل السلعي تبين الآتي:

* احتلت فئة منتجات الوقود والبترول والصناعات الاستخراجية قمة الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع السوق العربي، بنسبة مساهمة بلغت أكثر من ٣٦٪، بمعدل تبادل دولي R_{ic} بلغ حوالي ٠.١٢ ومؤشر تركز جغرافي للصادرات بلغ ٦٣٪ وللواردات ٧٩٪.

* حلت فئة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت نحو ٢٠٪، بمعدل تبادل دولي بلغ ٣.٥٣، ومؤشر تركز جغرافي للصادرات بلغ ٣٥٪ وللواردات ٥٠٪.
* جاءت فئة المنتجات الكيماوية والبلاستيك في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت نحو ١٢.٥٪ من جملة التبادل التجاري بين مصر والدول العربية، وبمعدل تبادل دولي بلغ ١.٨٧، ومؤشر تركز جغرافي للصادرات بلغ ١٧٪ وللواردات ٨٩٪.
* احتلت فئة المنتجات المعدنية المرتبة الرابعة في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية–العربية بنسبة مساهمة بلغت ١٠٪، وبمعدل تبادل دولي بلغ ٢.١٤، ومؤشر تركز جغرافي للصادرات بلغ ٤٩٪ وللواردات ٥٠٪.
* جاءت فئة منتجات الرخام والأحجار والخزف والزجاج في المرتبة الخامسة بالهيكل السلعي بمساهمة بلغت ١٣/١ من جملة التبادل التجاري، بمعدل تبادل دولي بلغ ١.٨٧، ومؤشر تركز جغرافي للصادرات بلغ ٣٧٪ وللواردات ٨٠٪.
* حلت فئة الآلات والمعدات والأجهزة الكهربية في المرتبة السادسة بمشاركة بلغت ١٤/١ من جملة التبادل التجاري، بمعدل تبادل دولي بلغ ٢.١، ومؤشر تركز جغرافي للصادرات بلغ ٤٧٪ وللواردات ٧٧٪.
* جاءت فئة الخيوط والألياف النسيجية ومنتجات الغزل والنسيج والملابس في المرتبة السابعة بمشاركة بلغت ٤٤/١ من جملة التبادل التجاري المصري مع الدول العربية، بمعدل تبادل دولي بلغ ١.٤١، ومؤشر تركز جغرافي للصادرات بلغ ٣٧٪ وللواردات ٧٧٪.
* حلت فئة المطاط والجلود والأخشاب والورق في المرتبة الثامنة في المركب السلعي بمشاركة بلغت ١.٧٪ من جملة التبادل التجاري المصري مع الدول العربية، بمعدل تبادل دولي سجل نحو ٤.٤١، ومؤشر تركز جغرافي للصادرات بلغ ٧٠٪ وللواردات ٥٨٪.

خامساً: أثبتت الدراسة صدق الفرضية الخامسة، حيث سيشهد التفاعل التجاري المصري – العربي تطورات علي مستوي المكان والزمان خلال سنوات العقد القادم. فمن خلال دراسة التوقع التجاري تبين الآتي:

* أشار التوقع المكانى للتفاعل التجاري بين مصر والسوق العربي في المستقبل إلي أن السمة الغالبة علي القدرات الاحتمالية للتفاعل هي التراجع، فعدد الدول المتوقع حدوث تراجع في تفاعلها التجاري مستقبلاً بلغ ١٢ دول، مقابل ٩ دول سيحدث زيادة في تفاعلها. وأشارت خريطة أقاليم السوق التجاري العربي من حيث قدرات دول كل إقليم علي التفاعل التجاري المحتمل مع مصر إلي أن: إقليم الهلال الخصيب يأتي في المقدمة من حيث الدول ذات المؤشر القوي للتوليد التجاري، يليه إقليم وادي النيل، ثم إقليم شبه الجزيرة العربية، أما إقليم المغرب العربي فكل دوله يحتمل أن يتراجع التفاعل التجاري بينها وبين مصر. لذا توصي الدراسة بزيادة الاهتمام بدول هذا الإقليم وبالدول العربية التي يُحتمل تراجع التبادل التجاري معها للحد من احتمالية هذا التراجع.
* أوضح حساب التوقع الزمني لحركة التفاعل التجاري بين مصر ودول الوطن العربي خلال (٢٠١٦-٢٠٣٠م) إلي أنه من المتوقع أن يسجل الحجم الفعلي للتبادل التجاري بين مصر والسوق العربي في عام ٢٠٣٠م نحو ٤٤.١ مليار دولار، تشكل الصادرات نحو ٤٩.٢٪ والواردات حوالي ٥٠.٨٪ من جملة هذا التبادل. كما أنه من المتوقع أن يسجل متوسط الزيادة السنوي في حجم التبادل التجاري الفعلي المتوقع بين مصر والسوق العربي نحو ١.٢ مليار دولار تقريباً، كما سيسجل متوسط الزيادة السنوي المتوقع للصادرات المصرية نحو الوطن العربي حوالي ٠.٩٤٥ مليار دولار، وسيسجل متوسط الزيادة السنوي المتوقع للواردات المصرية من الدول العربية نحو ٠.٢٥١ مليار دولار.

الملاحـــق

ملحق (١) : القيمة المتجهة لحركة الصادرات المصرية إلى السوق العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م).

السنة	س	ص صادرات (مليون دولار)	س ص	س^{٢}	ص$^{\wedge}$صادرات
٢٠٠٠	٧-	٥٧٢.٣	٤٠٠٦.١-	٤٩	٩٢٣.١٣
٢٠٠١	٦-	٦١٠.٣	٣٦٦١.٨-	٣٦	١٠٤.٩١
٢٠٠٢	٥-	٧٦٦.٨	٣٨٣٤-	٢٥	٧١٣.٣١
٢٠٠٣	٤-	١٠٥٩	٤٢٣٦-	١٦	١٥٣١.٥٣
٢٠٠٤	٣-	١٣٩٩.٦	٤١٩٨.٨-	٩	٢٣٤٩.٧٥
٢٠٠٥	٢-	٢٠١١.٦	٤٠٢٣.٢-	٤	٣١٦٧.٩٧
٢٠٠٦	١-	٢٢١٨	٢٢١٨-	١	٣٩٨٦.١٩
٢٠٠٧	٠	٢٤٨٢.١	صفر	صفر	٤٨٠٤.٤١
٢٠٠٨	١	٦٧٢٣.٣	٦٧٢٣.٣	١	٥٦٢٢.٦٣
٢٠٠٩	٢	٨٢١٥.٦	١٦٤٣١.٢	٤	٦٤٤٠.٨٥
٢٠١٠	٣	٨٧٤١.٧	٢٦٢٢٥.١	٩	٧٢٥٩.٠٧
٢٠١١	٤	٩١٧٩.٨	٣٦٧١٩.٢	١٦	٨٠٧٧.٢٩
٢٠١٢	٥	٩٠١٦.٣	٤٥٠٨١.٥	٢٥	٨٨٩٥.٥١
٢٠١٣	٦	٩٣٩٠.٦	٥٦٣٤٣.٦	٣٦	٩٧١٣.٧٣
٢٠١٤	٧	٩٦٧٩.٢	٦٧٧٥٤.٤	٤٩	١٠٥٣١.٩٥
مج	**٠**	**٧٢٠٦٦.٢**	**٢٢٩١٠٠.٤**	**٢٨٠**	**٧٢٠٦٦.٢**

المصدر: الجدول من بناء الباحث استناداً علي المصادر التالية:

1- (Arab Monetary Fund, 2010, 147).
2- (CAPMAS, 2012, 99).
3- (CAPMAS, 2014, 99).
4- (CAPMAS, 2015, 99).

ملحق (٢) : القيمة المتجهة لحركة الواردات المصرية من السوق العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م).

السنة	س	ص واردات (مليون دولار)	س ص	س^{٢}	ص^{٨} واردات
٢٠٠٠	-٧	٥٦٥.٤	-٣٩٥٧.٨	٤٩	٣٤٨.٧
٢٠٠١	-٦	١٠٩٨.٤	-٦٥٩٠.٤	٣٦	٣٩٠.١
٢٠٠٢	-٥	٨٧٩.٩	-٤٣٩٩.٥	٢٥	١١٢٨.٨
٢٠٠٣	-٤	٩٦٨.١	-٣٨٧٢.٤	١٦	١٨٦٧.٦
٢٠٠٤	-٣	١٤٦٥.٦	-٤٣٩٦.٨	٩	٢٦٠٦.٤
٢٠٠٥	-٢	٣١٩٠.٩	-٦٣٨١.٨	٤	٣٣٤٥.٢
٢٠٠٦	-١	٣٩٦٠.٤	-٣٩٦٠.٤	١	٤٠٨٣.٩
٢٠٠٧	٠	٤٨٤٣.٣	صفر	صفر	٤٨٢٢.٧
٢٠٠٨	١	٧٤٣٩.١	٧٤٣٩.١	١	٥٥٦١.٥
٢٠٠٩	٢	٥٠٦٣.٩	١٠١٢٧.٨	٤	٦٣٠٠.٢
٢٠١٠	٣	٦٣١٢.٣	١٨٩٣٦.٩	٩	٧٠٣٩.٠
٢٠١١	٤	٨١٠٠.١	٣٢٤٠٠.٤	١٦	٧٧٧٧.٨
٢٠١٢	٥	٩٤٤٧.٢	٤٧٢٣٦	٢٥	٨٥١٦.٥
٢٠١٣	٦	٨٧٦٥.٩	٥٢٥٩٥.٤	٣٦	٩٢٥٥.٣
٢٠١٤	٧	١٠٢٣٩.٨	٧١٦٧٨.٦	٤٩	٩٩٩٤.١
مج	**٠**	**٧٢٣٤٠.٣**	**٢٠٦٨٥٥.١**	**٢٨٠**	**٧٢٣٤٠.٣**

المصدر: الجدول من بناء الباحث استناداً علي المصادر التالية:

1- (Arab Monetary Fund, 2010, 147).
2- (CAPMAS, 2012, 99).
3- (CAPMAS, 2014, 99).
4- (CAPMAS, 2015, 99).

ملحق (٣) : التغيرات العرضية والدورية للصادرات المصرية للسوق العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) .

السنة	القيمة الفعلية للصادرات (مليون دولار)	القيمة النظرية للصادرات (مليون دولار)	التغيرات العرضية والدورية	
			القيمة (مليون دولار)	٪ من القيمة النظرية للصادرات
٢٠٠٠	٥٧٢.٣	٩٢٣.١٣	٣٥٠.٨	٣٨
٢٠٠١	٦١٠.٣	١٠٤.٩١	٥٠٥.٤-	٤٨١.٨
٢٠٠٢	٧٦٦.٨	٧١٣.٣١	٥٣.٥-	٧.٥-
٢٠٠٣	١٠٥٩	١٥٣١.٥٣	٤٧٢.٥	٣٠.٨
٢٠٠٤	١٣٩٩.٦	٢٣٤٩.٧٥	٩٥٠.٢	٤٠.٤
٢٠٠٥	٢٠١١.٦	٣١٦٧.٩٧	١١٥٦.٤	٣٦.٥
٢٠٠٦	٢٢١٨	٣٩٨٦.١٩	١٧٦٨.٢	٤٤.٤
٢٠٠٧	٢٤٨٢.١	٤٨٠٤.٤١	٢٣٢٢.٢	٤٨.٣
٢٠٠٨	٦٧٢٣.٣	٥٦٢٢.٦٣	١١٠٠.٧-	١٩.٦-
٢٠٠٩	٨٢١٥.٦	٦٤٤٠.٨٥	١٧٧٤.٧-	٢٧.٦-
٢٠١٠	٨٧٤١.٧	٧٢٥٩.٠٧	١٤٨٢.٦-	٢٠.٤-
٢٠١١	٩١٧٩.٨	٨٠٧٧.٢٩	١١٠٢.٥-	١٣.٦-
٢٠١٢	٩٠١٦.٣	٨٨٩٥.٥١	١٢٠.٨-	١.٤-
٢٠١٣	٩٣٩٠.٦	٩٧١٣.٧٣	٣٢٣.١	٣.٣
٢٠١٤	٩٦٧٩.٢	١٠٥٣١.٩٥	٨٥٢.٨	٨.١

المصدر: الجدول من بناء الباحث استناداً علي ملحق (١).

(ملاحظة: الإشارة السالبة في التغيرات العرضية تعني أن القيمة النظرية أقل من الفعلية بهذه النسبة، والعكس مع الإشارة الموجبة)

ملحق (٤) : التغيرات العرضية والدورية للواردات المصرية من السوق العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م).

السنة	القيمة الفعلية للواردات (مليون دولار)	القيمة النظرية للواردات (مليون دولار)	التغيرات العرضية والدورية	
			القيمة (مليون دولار)	٪ من القيمة النظرية للواردات
٢٠٠٠	٥٦٥.٤	٣٤٨.٧	٢١٦.٧-	٦٢.١-
٢٠٠١	١٠٩٨.٤	٣٩٠.١	٧٠٨.٣-	١٨١.٦-
٢٠٠٢	٨٧٩.٩	١١٢٨.٨٤	٢٤٨.٩	٢٢.١
٢٠٠٣	٩٦٨.١	١٨٦٧.٦١	٨٩٩.٥	٤٨.٢
٢٠٠٤	١٤٦٥.٦	٢٦٠٦.٣٨	١١٤٠.٨	٤٣.٧
٢٠٠٥	٣١٩٠.٩	٣٣٤٥.١٥	١٥٤.٣	٤.٦
٢٠٠٦	٣٩٦٠.٤	٤٠٨٣.٩٢	١٢٣.٥	٣.١
٢٠٠٧	٤٨٤٣.٣	٤٨٢٢.٦٩	٢٠.٦-	٠.٥-
٢٠٠٨	٧٤٣٩.١	٥٥٦١.٤٦	١٨٧٧.٦-	٣٣.٨-
٢٠٠٩	٥٠٦٣.٩	٦٣٠٠.٢٣	١٢٣٦.٣	١٩.٦
٢٠١٠	٦٣١٢.٣	٧٠٣٩	٧٢٦.٧	١٠.٣
٢٠١١	٨١٠٠.١	٧٧٧٧.٨	٣٢٢.٣-	٤.١-
٢٠١٢	٩٤٤٧.٢	٨٥١٦.٥٤	٩٣٠.٧-	١٠.٩-
٢٠١٣	٨٧٦٥.٩	٩٢٥٥.٣١	٤٨٩.٧	٥.٣
٢٠١٤	١٠٢٣٩.٨	٩٩٩٤.٠٨	٢٤٥.٧-	٢.٥-

المصدر: الجدول من بناء الباحث استناداً علي ملحق (٢).

(ملاحظة: الإشارة السالبة في التغيرات العرضية تعني أن القيمة النظرية أقل من الفعلية بهذه النسبة، والعكس مع الإشارة الموجبة)

المصادر والمراجع

أولاً – العربية :

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٥). مؤشرات التجارة الخارجية. القاهرة.

٢. الغماز، محمد (١٩٩٧). التنمية السياحية في محافظة شمال سيناء: دراسة في جغرافية السياحة. المجلة الجغرافية العربية، ٣٠: ٢، ١٩٩–٢٥٨.

٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠١٣). التجارة الخارجية العربية: مؤشرات الأداء والتطور. ضمان الاستثمار، ٣١:، ٢ (ابريل–يونيو).

٤. الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات (٢٠١٥) تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية. القاهرة: وزارة التجارة والصناعة والاستثمار.

٥. حسين، وجدي (د ن). العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.

٦. حمودة، ابراهيم (٢٠٠٠). الإحصاء السياحي والفندقي. جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين.

٧. رهبان، عبدالرؤوف (٢٠٠٤). جغرافية التجارة الدولية. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

٨. سمية، كبير (٢٠٠٨). أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (٢٠٠٠–٢٠٠٤). مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ٥، ص ص ٦١–٨٦.

٩. صندوق النقد العربي (٢٠١٤). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبوظبي.

١٠. عبدالعزيز، محمد (٢٠٠٣). التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي. المجلة الجغرافية العربية، ٤١: ١، ١٩–٩٠.

١١. غانم، إبراهيم (٢٠٠٨). مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

١٢. نقطة التجارة الدولية (٢٠١٥). تطور صادرات وواردات جمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلي يناير – مارس ٢٠١٥. القاهرة: وزارة التجارة والصناعة والاستثمار.

ثانياً – غير العربية :

1. Arab Monetary Fund (2015). *Economic statistical bulletin of Arab countries*. Abu Dhabi.
2. CAPMAS (2012). *Egypt in figures 2012*. Cairo.
3. ---------- (2013). *Egypt in figures 2013*. Cairo.
4. ---------- (2014). *Egypt in figures 2014*. Cairo.
5. ---------- (2015). *Egypt in figures 2015*. Cairo.
6. Clark, A. (1989). *Longman dictionary of geography: Human and physical*. London: Longman group.
7. Combes, P. et al. (2008) *Economic Geography: The Integration of Regions and Nations*. Princeton: Princeton University Press.
8. Deardorff, A. (1998). Determinants of bilateral trade: does gravity work in a neoclassical world? In J. Frankel (ed.). *The Regionalization of the World Economy* (pp. 7-32). Chicago: University of Chicago Press.
9. Deardorff, A. (2014).*Terms of trade: Glossary of international economics*. 2nd edition. London: World Scientific.
10. Fellmann, J. et al. (2003). *Human geography: landscape of human activities*. 7th ed. London: McGraw hill.
11. International Monetary Fund. 2015. *World economic outlook: Adjusting to lower commodity prices.* Washington (October).
12. Gregory, D., et al. (2009). *Dictionary of human geography*. Chichester: Willey-Blackwell.
13. Mayhew, S. (2009). *A dictionary of geography*. 4th edition. Oxford: Oxford University press Inc.
14. OPEC (2015). *Monthly Oil market report*. December 2015. Vienna.
15. Pearce, D. (1987). *Tourism today: A geographical analysis. Harlow*: Longman Scientific & Technical.
16. Pitzl, G. (2004). *Encyclopedia of human geography*. London: Greenwood Publishing Group, Inc.
17. Rodrigue, J. et al. (2006). *The Geography of Transport Systems*. London: Routledge.

18. Warf, B. (ed.) (2006). *Encyclopedia of human geography*. London: SAGE Publications, Inc.
19. UNDP (2015). *Human development report 2014: Sustaining human progress - reducing vulnerabilities and building resilience*. New York.
20. Witherick, M., et al. (2001). *A Modern Dictionary of Geography*. 4th edition. London: Arnold.
21. World Bank (2015). Databases. From *http://databank.worldbank.org/data/databases.aspx*, access on 17.10.2015.
22. WTO (2015). *World trade report 2014: Trade and development- recent trends and the role of the WTO*. Geneva.

Egyptian Foreign Trade with Arab Market (2000-2014) A Study in Spatial Interaction

ABSTRACT

The Arab market represents one of the most important markets of interaction with the Egyptian foreign trade. This study examines the attributes that characterize the flows of this trade interaction during the third millennium from the point of view of geography, by monitoring the characteristics of this market both on the spatial and temporal levels. The study is divided into five major parts: the first one displays the trade capability of the Arab market, the second part deals with the chronology of trade interaction, the third part examines the chorology of trade interaction through the regional and country distribution, the fourth part provides the attributes of qualitative structure for the goods of this interaction, and the fifth part portrays the outlooks of the trade interaction both spatially and temporally.

Keywords: Egypt, the Arab world, foreign trade, spatial interaction, chorology, spatial-temporal prediction.

الإصدارات السابقة
لسلسلة البحوث الجغرافية

١. Dental Conditions of the Population of Maadi Culture as Affected by the Environment. (In English) by "F. Hassan et al." (1996).
٢. هضبة الأهرام: أشكالها الأرضية ومشكلاتها، أ.د. سمير سامى، ١٩٩٧.
٣. القرى المدمرة فى فلسطين حتى عام ١٩٥٢، أ.د. يوسف أبو مايلة وآخرون، ١٩٩٨.
٤. جيومورفولوجية منطقة توشكى وإمكانات التنمية، أ.د. جودة فتحى التركمانى، ١٩٩٩.
٥. موارد الثروة المعدنية وإمكانات التنمية فى مصر، د. أحمد عاطف دردير، ٢٠٠١.
٦. صورة الأرض فى الريف، د. محمد أبو العلا محمد، ٢٠٠١.
٧. القاهرة: الأرض والإنسان، أ.د. سمير سامى محمود، ٢٠٠٣.
٨. الماء والأفلاج والمجتمعات العمانية، د. طه عبد العليم، ٢٠٠٤.
٩. المناطق الخضراء فى القاهرة الكبرى، د. أحمد السيد الزاملى، ٢٠٠٥.
١٠. التنمية السياحية بمدينة الغردقة وأثرها السلبى على البيئة، د. ماجدة محمد أحمد، ٢٠٠٥.
١١. بين الخرائط التقليدية وخرائط الاستشعار عن بعد، د. هناء نظير على، ٢٠٠٦.
١٢. الواقع الجغرافى لمدينة سيوة، د. عمر محمد علي، ٢٠٠٦.
١٣. صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية، أ.د. إبراهيم على غانم، ٢٠٠٦.
١٤. الجغرافيا الاقتصادية فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٦.
١٥. الأبعاد الجغرافية للسياحة العلاجية فى مصر، د. فاطمة محمد أحمد، ٢٠٠٦.
١٦. تحليل جغرافى لحركة النقل على مداخل مدينة المحلة الكبرى، د. عبد المعطى شاهين، ٢٠٠٧.
١٧. المقومات الجغرافية للتنمية السياحية فى محافظة الوادى الجديد، د. المتولي السعيد، ٢٠٠٧.
١٨. الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤، د. أشرف على عبده، ٢٠٠٧.
١٩. مياه الشرب فى مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠٠٧.
٢٠. الجيوب الريفية المحتواة فى التجمعات الحضرية المخططة بمدينة الجيزة، د. أشرف على عبده، ٢٠٠٧.
٢١. الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب المصرى عام ٢٠٠٥، د. سامح عبد الوهاب، ٢٠٠٨.
٢٢. الأوقاف الخيرية فى مصر، أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠٠٩.
٢٣. صناعة السيارات فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٩.
٢٤. المناخ والملابس فى مدينة الرياض، د. هدى بنت عبد الله عيسى العباد، ٢٠٠٩.
٢٥. قضايا الطاقة فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٩.
٢٦. الثروة المعدنية فى محافظة المنيا، د. أحمد موسى محمود خليل، ٢٠٠٩.
٢٧. التباينات اليومية لدرجة الحرارة بمدينة مكة المكرمة. د. مسعد سلامة مسعد مندور، ٢٠٠٩.
٢٨. التحليل الجغرافى لدلالة أسماء المحلات العمرانية بمنطقتي عسير وجيزان، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠٠٩.
٢٩. تحليل جغرافى لمنطقتين عشوائيتين فى مدينة جدة، د. أسامة جستنية و أ. مشاعل المالكي، ٢٠٠٩.
٣٠. الفقر فى غرب إفريقيا، د. ماجدة إبراهيم عامر، ٢٠١٠.
٣١. بعض ملامح التنمية العمرانية فى محافظة المجمعة (السعودية)، د. علاء الدين عبد الخالق علوان، ٢٠١٠.
٣٢. تنمية السياحة البيئية والأثرية بمنطقة حائل، د. عواطف بنت الشريف شجاع علي الحارث، ٢٠١٠.

٣٣. سكان سلطنة عُمان، د. جمال محمد السيد هنداوى، ٢٠١٠.
٣٤. التجديد العمرانى للنواة القديمة بالمنصورة، د. مجدى شفيق السيد صقر، ٢٠١١.
٣٥. تغير المعطيات المكانية وأثرها فى التنمية السياحية بقرية البهنسا فى محافظة المنيا، د. ماجدة جمعة، ٢٠١١.
٣٦. الاتجاهات الحديثة فى جغرافية الصناعة، أ.د. إبراهيم على غانم، ٢٠١١.
٣٧. المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة العربية السعودية، د. نزهه يقظان الجابري، ٢٠١١.
٣٨. تداخل المياه البحرية والجوفية بشمال الدلتا بين فرعي دمياط ورشيد، د. أحمد إبراهيم محمد صابر، ٢٠١١.
٣٩. أحجار الزينة فى المملكة العربية السعودية، د. شريفة معيض دليم القحطاني، ٢٠١١.
٤٠. التنوع الحيوى بإقليم الجبل الأخضر بالجماهيرية العربية الليبية، د. عادل معتمد عبد الحميد، ٢٠١١.
٤١. التحليل المكاني للتغيرات العمرانية واتجاهاتها الحالية والمستقبلية في المدينة المنورة للفترة من (١٣٦٩-١٤٥٠هـ) الموافق (١٩٥٠-٢٠٢٨م)، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١١.
٤٢. المراوح الفيضية وأثرها على طريق قفط – القصير، د. محمد عبد الحليم حلمي عبد الفتاح، ٢٠١٢.
٤٣. أطالس فرنسية : عرض وتحليل، د. عاطف حافظ سلامه، ٢٠١٢.
٤٤. التنوع المكانى لأنماط النمو الريفى فى المنطقة الغربية للمملكة العربية السعودية، د. محمد مشخص، ٢٠١٢.
٤٥. الحافة الحضرية لمدينة المحلة الكبرى : رؤية جغرافية، د. أحمد محمد أبو زيد، ٢٠١٢.
٤٦. الخصائص المكانية والخدمية للمجمعات التجارية، د. عبدالله براك الحربي، ٢٠١٢.
٤٧. أخطار التجوية الملحية على المباني الأثرية بمدينة القاهرة، د. أحمد إبراهيم محمد صابر، ٢٠١٢.
٤٨. تقدير أحجام السيول ومخاطرها عند المجرى الأدنى لوادي عرنة جنوب شرق مدينة مكة المكرمة، د. محمد سعيد البارودي، ٢٠١٢.
٤٩. التساقط الصخري والتراجع الساحلي في منطقة عجيبة السياحية، د. طارق كامل، ٢٠١٢.
٥٠. جغرافية التنمية الاقتصادية بمنطقة ساحل محافظة كفر الشيخ، د. محروس إبراهيم محمد المعداوى، ٢٠١٢.
٥١. الضوابط المناخية للعجز المائى فى شبه جزيرة سيناء، د. صلاح معروف عبده عماشة، ٢٠١٢.
٥٢. الضوابط البيئية للسياحة بمحافظة الفيوم، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٢.
٥٣. مواقف السيارات والأزمة المرورية بمحافظة القاهرة، د. رشا حامد سيد حسن بندق، ٢٠١٢.
٥٤. ثلاثون عاما من النمو العمرانى الحضرى بمحافظة أسوان، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، ٢٠١٢.
٥٥. الخريطة الجيومورفولوجية لجبل عير بالمدينة المنورة، د. متولي عبد الصمد، ٢٠١٢.
٥٦. المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض، د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرة، ٢٠١٢.
٥٧. التغير الكمي والنوعي لاستخدامات الأرض بأحياء المدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١٢.
٥٨. استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في رصد ومعالجة مشكلة العشوائيات السكنية بالمدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١٢.
٥٩. شارع بورسعيد بالقاهرة : دراسة تحليلية فى جغرافية النقل، د. منى صبحي نور الدين، ٢٠١٢.
٦٠. التمدد الحضرى لمدينة ديرب نجم، د. مجدى شفيق السيد صقر، ٢٠١٣.
٦١. التحليل المكانى لتوزيع خدمة محطات تعبئة وقود السيارات بمدينة مكة المكرمة، د. عمر محمد على، ٢٠١٣.
٦٢. تحليل جغرافي للتعليم الأساسي بقرى مركز أطفيح، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٣.
٦٣. نظم المعلومات الجغرافية ودعم اتخاذ القرار التنموي، د. عاطف حافظ سلامه، ٢٠١٣.
٦٤. جيومورفولوجية قاع الفريح شرق المدينة المنورة وإمكانات التنمية، د. متولي عبد الصمد، ٢٠١٣.

٦٥. ملامح الفقر الحضري وخيارات التنمية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠١٣.
٦٦. Abha Town (Kingdom of Saudi Arabia): A Study in Social Area Analysis. (In English) by "Dr. Ismail Youssef Ismail" (2013).
٦٧. نحو صناعة مطورة لحماية البيئة في محافظة أسيوط، د. أحمد عبد القوى أحمد، ٢٠١٣.
٦٨. الرؤية الجغرافية لواقع ومستقبل خريطة استخدامات الأرض بوسط مدينة الرياض، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، ٢٠١٣.
٦٩. تنمية النقل البحرى والخدمات اللوجستية فى إقليم قناة السويس، د. منى صبحي نور الدين، ٢٠١٣.
٧٠. استخدامات الأرض في حلوان مستخلصة من المرئيات الفضائية، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٣.
٧١. تحليل جغرافى لبعض حوادث السكك الحديدية المصرية، د. منى صبحي نور الدين، ٢٠١٤.
٧٢. خصائص المحلات العمرانية على الجزر الرملية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠١٤.
٧٣. تيسير الوصول إلى الخدمات العامة فى مدينة أسوان، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، ٢٠١٤.
٧٤. الأبعاد الجغرافية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، د. محمد أحمد علي حسانين، ٢٠١٤.
٧٥. التباين المكاني لمحطات الوقود في المدينة المنورة، د. أشرف على عبده، ٢٠١٤.
٧٦. المخلفات الصلبة في مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٤.
٧٧. جيومورفولوجية ساحل البحر الأحمر بين رأسي بناس وغارب، د. محمد عبد الحليم حلمي، ٢٠١٤.
٧٨. التحولات العمرانية في منطقة النواة بمدينة أبوعريش، د. سعيد محمد الحسيني، ٢٠١٤.
٧٩. الضجة المرورية والسائدة بمدينة شبين الكوم، د. إسماعيل علي إسماعيل، ٢٠١٤.
٨٠. الأبعاد الجغرافية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى مدينة طنطا، د. عبدالسلام عبدالستار إسماعيل، ٢٠١٤.
٨١. مستقبل زراعة المحاصيل الزيتية في مصر، د. صبري زيدان عبد الرحمن، ٢٠١٤.
٨٢. تغير مساحة الأراضى الزراعية غربىّ دلتا النيل خلال الفترة (١٩٧٠–٢٠١٠)، د. بهاء فؤاد مبروك، ٢٠١٤.
٨٣. أماكن النحر بمنى، د. فائزة محمد كريم جان عبد الخالق، ٢٠١٤.
٨٤. جغرافية النقل العام بالحافلات في محافظة الدقهلية، د. محمد صبحي إبراهيم، ٢٠١٥.
٨٥. التقييم الاقتصادى والبيئى لخريطة التغيرات فى استخدامات الأرض، د. مسعد السيد أحمد بحيرى، ٢٠١٥.
٨٦. القوة العاملة المنزلية الوافدة من الإناث فى المملكة العربية السعودية، د. اشرف علي عبده، ٢٠١٥.
٨٧. التحليل المكانى لنفوذ محطات تقوية شبكات المحمول وكفاءتها فى مدينة بنها، د. مسعد السيد أحمد بحيرى، ٢٠١٥.
٨٨. الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر، د. أحمد موسى محمود خليل، ٢٠١٥.
٨٩. الأبعاد المكانية للإصابة بعدوى إنفلونزا الطيور في مصر، د. صبحي رمضان فرج سعد، ٢٠١٦.
٩٠. الخريطة الجيومورفولوجية لمنطقة فوهة الوعبة بالمملكة العربية السعودية، د. هيا بنت محمد العقّيل، ٢٠١٦.
٩١. رصد التغيرات والأخطار الجيومورفولوجية الناجمة عن بناء قناطر نجع حمادي بمجرى النيل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، د. أحمد إبراهيم محمد صابر، ٢٠١٦.

الجمعية الجغرافية المصرية

مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور	/ السيد السيد الحسينى إبراهيم	(رئيس مجلس الإدارة)
" "	/ فتحى محمد أحمد أبو عيانة	(نائب الرئيس)
" "	/ محمود محمد إبراهيم عاشور	(الأمين العام)
" "	/ شحاته سيد احمد طلبه	(أمين الصندوق)
" "	/ نبيل سيد إمبابى عبد الرازق	عضو مجلس إدارة
" "	/ محمد مدحت جابر عبد الجليل	عضو مجلس إدارة
" "	/ احمد حسن إبراهيم	عضو مجلس إدارة
" "	/ فتحى محمد مصيلحى خطاب	عضو مجلس إدارة
" "	/ فتحى عبد العزيز أبو راضى	عضو مجلس إدارة
" "	/ محمد إبراهيم محمد شرف	عضو مجلس إدارة
" "	/ أحمد السيد الزاملى	عضو مجلس إدارة
" "	/ عبدالله علام عبده علام	عضو مجلس إدارة
" "	/ مصطفى محمد محمد البغدادى	عضو مجلس إدارة
" "	/ محمد نور الدين السبعاوى	عضو مجلس إدارة
" "	/ المتولى السعيد احمد احمد	عضو مجلس إدارة

المراسلات :

جميع المراسلات المتصلة بهذه الدورية توجه إلى الأستاذ الدكتور رئيس مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية (١٠٩ شارع قصر العينى – صندوق بريد ٤٢٢ محمد فريد – القاهرة – تليفون : ٢٧٩٤٥٤٥٠ – فاكس : ٢٧٩٥٦٧٧١).

البريد الإلكتروني : E-mail : ggeoegypt@gmail.com

موقع الجمعية الجغرافية المصرية على شبكة الانترنت : www.EgyptianGS.com

---

رئيس التحرير : الأستاذ الدكتور/ محمود محمد إبراهيم عاشور